

سُرْفَاءُ

مظاهر ثقافة الفوضى في ضوء مجتمع المخاطر
دراسة تحليلية للمجتمع المصري في الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٥م

أسماء إدريس



سلسلة علمية مُحكَّمة متخصصة في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية،
تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتير التحرير
محمد العربي

التدقيق اللغوي
محمد حسن
فريدة صبيح

التصميم الجرافيكي
مها رفعت

الآراء الواردة في «شرفات» تُعبّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

سُرْفَاءُ

مظاهر ثقافة الفوضى في ضوء مجتمع المخاطر

دراسة تحليلية للمجتمع المصري في الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٥م

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

إدريس ، أسماء .

مظاهر ثقافة الفوضى في ضوء مجتمع المخاطر : دراسة تحليلية للمجتمع المصري في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ / أسماء إدريس . - الإسكندرية ، مصر : مكتبة الإسكندرية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2019 .

صفحة؛ سم . (شرفات؛ 9)

يشتمل على إرجاعات بيلوجرافية .

تدمك 2-503-452-977-978

1 . المجتمع المصري -- جوانب اجتماعية . 2 . مصر -- مشاكل اجتماعية . أ . مكتبة الإسكندرية . مركز الدراسات الاستراتيجية . ب . العنوان . ج . السلسلة .

201850348775

ديوي -306.0962

ISBN 978-977-452-503-2

رقم الإيداع: 2018/16239

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٩ .

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

٧	مقدمة
١١	مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري
١١	١- انهيار القيم
١٤	٢- تهديد الأمنين الوطني والإقليمي
١٥	٣- التفكك الاجتماعي
١٦	٤- تذبذب الثقة بين المواطن والدولة
١٩	٥- الاحتقان الطائفي
٢٠	٦- غياب ثقافة التسامح
٢٠	٧- محاولة بعض القوى الإسلامية التأثير على الهوية
٢١	٨- تطور ظاهرة البلطجة
٢٢	٩- ظهور جماعة البلاك بلوك
٢٣	١٠- التحريض وبث الشائعات من قبل وسائل التواصل الاجتماعي
٢٥	١١- الخطاب الديني المحرض
٢٦	١٢- انتشار التطرف
٣٢	١٣- مخاطر الإرهاب
٣٧	١٤- ارتفاع معدلات العنف
٥٣	ثورة ٣٠ يونيو وإعادة بناء الثقة
٥٤	١- اتجاهات بناء الثقة
٥٤	٢- إجراءات وسياسات بناء الثقة

٥٩	آليات مواجهة ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر
٥٩	١- مستويات مواجهة ثقافة الفوضى
٦٣	٢- سياسات ومداخل مواجهة مجتمع المخاطر المزدوج
٦٩	نتائج الدراسة الميدانية
٦٩	أولاً: ثقافة الفوضى
٧٠	ثانياً: العوامل التي أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى في المجتمع المصري قبل ٢٥ يناير
٨٤	ثالثاً: المقصود بمجتمع المخاطر
٨٤	رابعاً: العوامل التي أدت لظهور مجتمع المخاطر
٨٥	خامساً: المجالات التي تشكل قضايا لمجتمع المخاطر
٩٥	سادساً: العلاقة بين العولمة ومجتمع المخاطر
٩٥	سابعاً: واقع المجتمع المصري في الفترة التي سبقت ٣٠ يونيو
٩٧	ثامناً: مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري
١٠٩	تاسعاً: آليات مواجهة ثقافة الفوضى في ضوء مجتمع المخاطر
١١٢	عاشراً: رؤية مستقبلية للمجتمع المصري
١١٥	خاتمة
١١٩	قائمة المصادر والمراجع
١٢٥	ملحق

مقدمة

تمثل الثقافة مجموعة القيم والأفكار والعادات والتقاليد التي تشكل نسقاً رمزياً يوجه التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة، وتتشكل هذه الثقافة من خلال المجتمع الذي نعيش فيه. كما أنها تتأثر بكافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تنعكس على أوضاع الأفراد في المجتمع، وتجعلهم قادرين على التفاعل الاجتماعي السوي في المجتمع؛ حيث تقوم بضبط سلوكيات الإنسان وتنتقل بالقيم من حالتها كموجه للسلوك الفردي إلى دورها كضابط لتفاعل مجموعة من البشر في إطار المجتمع.

ولكن في ظل التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة التي حدثت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، طرأ نوع من التحول على سلوك الأفراد عجزت معه الثقافة عن ضبط تلك الأوضاع أو التفاعل معها؛ نتيجة البنية المجتمعية التي عانت من اضطرابات وتصدعات في كافة المجالات. ففي ظل مجتمع تعاضمت فيه عوامل الظلم والقهر والحرمان؛ نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أصبحت البيئة المجتمعية معبأة بكل عوامل الانفجار، سواء كانت تلك العوامل داخلية أو خارجية، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في انتشار ثقافة الفوضى.

فبالنسبة للعوامل الداخلية نجد أن نظام الرئيس الأسبق مبارك فشل في الوفاء بمتطلبات الشعب - رغم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في تلك الفترة - نتيجة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية التي كانت سائدة في المجتمع، فأصبح يعيش ورطة تاريخية بين مطرقة عجزه عن إشباع احتياجات المواطنين وسندان الاحتجاجات التي لا تهدأ للمطالبة بتحسين الأوضاع، التي أدت تراكماتها إلى تنامي ثقافة عدائية تجاه الدولة نتيجة حالة الحرمان متعدد الأوجه، مما أدى إلى تزايد التوتر والغضب والإحباط والاتجاه نحو مزيد من العنف الذي يولد مخاطر عديدة تهدد استقرار المجتمع وتقوده إلى الفوضى؛ حيث شهدت تلك الفترة تصاعد وتيرة العمل الاحتجاجي والاعتصامات التي تنوعت مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية، نجد أن القوى العالمية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً كبيراً في نشر الفوضى في المجتمعات العربية، من خلال القوى الناعمة المتمثلة في الفوضى الخلاقة التي أدت إلى زعزعة أمن العديد من الدول من خلال آلياتها المختلفة؛ حيث اعتمدت سياسة التغيير من الداخل بأيدي الشعوب وليس من خلال التدخل العسكري. كما أدت العولمة أيضاً إلى تفكيك الهويات والثقافات والقوميات وبداية تبلور هويات فرعية بدأت تأخذ طريقها نحو الظهور إلى جوار الهوية العامة للدولة، وهذا بدوره ساهم في نشر ثقافة الفوضى وسيادة حالة من عدم اليقين.

فقد أصبحنا أمام ثورة كونية مثلثة الأبعاد؛ ثورة سياسية شعارها الديمقراطية والحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وثورة قيمية تتمثل في الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وأخيراً ثورة معرفية شعارها الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة؛ حيث أصبحنا نعيش في عصر التفكيك وانهايار البناءات الكبرى، فالنماذج القديمة في السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع قد سقطت مع سقوط الأنساق الفكرية المغلقة، وأدى ذلك إلى انفتاح المجال أمام بزوغ الأنساق الفكرية المفتوحة بتأثير تفاعلات مجتمع المعلومات العالمي، والذي تطور ببطء إلى مجتمع المعرفة الذي يقوم على أساس تنمية الإبداع والاعتماد على الأنساق الفكرية المفتوحة القادرة على مواجهة مشكلات العالم الجديد المعقدة، ولكن في ظل التكنولوجيا الحديثة أصبحت هناك مخاطر كثيرة لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها، وهذا أدى إلى ظهور مجتمع المخاطر.

وبالنظر للمجتمع المصري، نجد أنه قد تكثفت على ساحته العديد من المشكلات التي أصبحت تمثل خطورة كبيرة على الفرد والمجتمع في ظل انتشار البطالة والفقر والامية والعشوائيات، بالإضافة إلى الإقصاء والتهميش المتعمد لفئات عريضة من المجتمع، وقد انعكست آثارها على الطبقة الوسطى التي تراجعت بصورة كبيرة من خلال الحراك إلى الأسفل، وهذا أدى إلى عجزها عن أداء دورها في المجتمع، وصاحب ذلك هزة كبيرة في كيان المجتمع؛ لأنها تمثل الوعاء الصلب للمجتمع بما تحمله من قيم وعادات وتقاليد، وهذا أدى إلى ازدياد التوتر وشيوع مظاهر عدم الرضا؛ نتيجة الإحباط واللامبالاة اللذان أديا إلى انسحاب أفراد المجتمع إما بالعزلة أو الاتجاه نحو التدين الزائف مما ولد مخاطر هائلة على المجتمع.

وبناءً على ما سبق، فقد أدى ذلك إلى اتجاه أفراد المجتمع نحو العنف؛ لأنهم يشعرون بالظلم والحرمان، فهم يحاولون تغيير واقعهم كما يرونه من وجهة نظرهم سواء أدى ذلك للفوضى أم لا.

وهذا أدى إلى تنامي ثقافة الفوضى وتعدد مظاهرها في ظل انهيار القيم التي كانت ضابطة لسلوك الأفراد والمجتمع، وسيادة حالة من التفكك الاجتماعي، وانعدام ثقافة التسامح في المجتمع وزيادة حدة الاحتقان الطائفي في ظل انعدام الثقة بين المواطن والدولة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وحتى وصول الإخوان المسلمين للحكم وسعيهم نحو أخونة الدولة من خلال خطة التمكين التي كانت تهدف إلى السيطرة على كافة مفاصل الدولة، الأمر الذي دفع الملايين من الشعب المصري إلى الخروج عليهم وإقصائهم عن السلطة في ثورة ٣٠ يونيو، والتي صاحبها ارتفاع حدة التطرف الذي أدى إلى مزيد من العنف وارتفاع معدل العمليات الإرهابية من أجل الانتقام من الشعب المصري وزعزعة استقرار الدولة وهدم مؤسساتها، لتحويلها إلى نموذج الدولة الفاشلة سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً تمهيداً لإسقاط الدولة، وتحويلها إلى شبه دولة تحكمها الميليشيات المسلحة تمهيداً لتقسيمها، ولكن ذلك لم يحدث نتيجة وقوف الشعب المصري بجانب الدولة والقوات المسلحة التي تصدت لكافة المحاولات الداخلية والخارجية التي هددت - وما زالت تهدد - المجتمع المصري، حتى بعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم ومحاولاته الجادة للنهوض بمصر في شتى المجالات من خلال المشروعات القومية الكبرى، ومحاولات إجراء الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لتضييق الفجوة بين طبقات المجتمع، لكي يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستقرار رغم حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تستهدف مصر.

ومن ثم، تحاول الدراسة الراهنة تحليل واقع ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر في المجتمع المصري في الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٥)، وذلك من خلال التراث النظري وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي قامت الباحثة بإجرائها على النخب والتيارات الفكرية والثقافية والسياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، من خلال إجراء مقابلات معهم لمعرفة آرائهم حول الظاهرة موضوع الدراسة، وأخيراً تقديم رؤية استشرافية حول واقع المجتمع المصري في المستقبل.

مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري

لقد تعددت المظاهر الناجمة عن ثقافة الفوضى، والتي جاءت نتيجة لمجموعة من التغيرات التي طرأت على بناء المجتمع المصري وثقافته في ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات والثقافات؛ حيث ولدت مخاطر كبيرة على المجتمع وأدت لظهور مجتمع المخاطر، وخاصةً في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير وخلال فترة حكم الإخوان المسلمين، وعقب إقصائهم عن السلطة بعد ثورة ٣٠ يونيو، وما قاموا به من أعمال عنف وتطرف وإرهاب طالت جميع فئات المجتمع المصري، بالإضافة إلى الجيش والشرطة من خلال العمليات الإرهابية الانتحارية التي يقومون بها بهدف زعزعة كيان المجتمع واستقراره، وفيما يلي عرض لأهم تلك المظاهر:

١- انهيار القيم

لا شك أن للقيم أهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع؛ فهي تمثل إطاراً مرجعياً يحكم تصرفات الإنسان في حياته، كما أنها تمكنه من مواجهة الأزمات، ويؤكد زكي نجيب أن فهم الإنسان على حقيقته هو فهم للقيم التي تمسك بزمامه وتوجهه، فهي تحدد للفرد السلوك وترسم مقوماته، وتعيّنه على بنيانه، فهي تتغلغل في حياة الناس أفراداً وجماعات، وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها، كما أنها تحفظ للمجتمع تماسكه وتحدد له أهدافه ومثله العليا لممارسة حياة اجتماعية سليمة، إضافة إلى تحقيق الأمن القومي وحمايته من خطر الغزو الخارجي الذي يعمل على تنميط أفكار البشر؛ وفقاً للنمط الغربي، كما أنها تساهم في تشكيل خصوصية المجتمع؛ لأنها تمثل جانباً رئيسياً من ثقافة أي مجتمع، فكما أن لكل مجتمع ثقافته المتميزة فإن له أيضاً قيمته التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى^(١).

وقد شهد المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من التغيرات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها، والتي أثرت بشكل مباشر على النسق القيمي لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وعلى الشباب بصفة خاصة؛ حيث

(١) أحمد مجدي حجازي، «أزمة القيم»، مجلة الديمقراطية، العدد ٩ (٢٠٠٣): ٥٣.

تتمثل هذه التغيرات في جملة التصورات التي حدثت للواقع المصري خلال تلك الفترة بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي أفرزت قيمًا جديدة مستحدثة لم تكن موجودة من قبل، فقد استبدلت. والقيم الاجتماعية هي منظومة الحياة التي تؤثر في حياة البشر وفي سلوكياتهم، وتحدد شكل العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل، وهي صمام الأمان داخل التجمعات البشرية، وتمثل القيم أدوات الضبط الاجتماعي ومحركات السلوك، وتفرض آليات الاستقرار والتوازن في المجتمعات البشرية. وإذا تعرضت منظومة القيم الاجتماعية إلى هزات أو تحولات غير مرغوب فيها أو انتابها نوع من الخلل نتيجة عوامل وظروف محددة، تدهورت أحوال البشر نتيجة شعورهم بفقدان التوازن وعدم الثقة وضياع الرؤى والإحباط والعجز وعدم الرضا والقلق والتوتر، وشاعت بين الناس حالة من التردّي والوهن وسادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية، وفقد النظام الاجتماعي قدرته على البقاء والالتزام، وضعف لديهم الشعور بالانتماء للوطن. وكل ذلك يعني الإحساس بوجود أزمة أو حالة يطلق عليها علماء الاجتماعي «الأنومي» أو «اللامعيارية»^(٢).

وترجع الأزمة الأخلاقية والسلوكية إلى عدة عوامل داخلية، وعوامل خارجية نعرضها كالاتي^(٣):

فبالنسبة للعوامل الداخلية، نجد أنها مرتبطة بالبنية الداخلية للمجتمع المصري، وهي نتاج لعوامل مادية حيث المشكلات الاقتصادية التي تواجه الناس خلال مسيرة حياتهم المعيشية، وتقف حائلًا أمام احتياجاتهم الأساسية، والفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل وقلة الخدمات وزيادة مستوى المعيشة والقهر المادي والاستغلال الاجتماعي وعجز الأفراد عن تدبير أمور حياتهم المعيشية، كل ذلك يؤدي إلى تشكيل أنماط سلوكية لا معيارية، ويخلق نوعًا من الخلل الذي يتفاقم عبر الزمن، بل قد يصل إلى خلق أشكال من الانحراف؛ حيث يحاول كل فرد البحث عن وسائل غير مشروعة للتغلب على تلك المشكلات المادية والضغط الناتجة عنها.

(٢) المرجع السابق: ٥٤.

(٣) علي ليلة، الثقافة العربية والشباب. شبابنا آملنا (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣): ٣١.

وبالإضافة إلى العوامل المادية، هناك أيضًا عوامل غير مادية تلعب دورًا هامًا في تكوين الظواهر الاجتماعية المرضية، من أهمها الفساد والتسيب واللامبالاة وعدم الانضباط والفوضى الأخلاقية وزيادة العنف والتطرف بأشكاله المختلفة، وظهور أنواع من الجرائم المنظورة كالفساد والرشوة والبلطجة، وغيرها من الأفعال التي تدل على تدهور القيم الاجتماعية، وتحولها من قيم إيجابية بناءة إلى قيم سلبية تضعف من قدرات البشر، وتهدم كيانات المجتمعات البشرية.

أما العوامل الخارجية فتتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية؛ حيث جعلت العالم أكثر اندماجًا وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات وانتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات والحضارات، فهي الطاقة المولدة المحركة للقرن الحادي والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، فهذه الثورة أحدثت تغييرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم. وأبرز جوانب الثورة العلمية تمثلت في وسائل الاتصال والإعلام التي أثرت على الشباب، فأصيب بعدم القدرة على الاستقرار في القيم الموروثة والمكتسبة، وضعف القدرة على الاختيار بين القيم المتضاربة، وعجز عن تطبيق ما يؤمن به من قيم، مما سبب له أزمة قيمية دفعته إلى الثورة على قيم المجتمع، واغترابه عن القيم التي جاءت بها الثورة العلمية والتكنولوجية.

كما أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على قيم الشباب، فانتشرت سلوكيات مشتركة، منها ثقافة الاستهلاك، والملابس العالمية، وأفلام العنف، وتنميط الأذواق، وتغيير السلوك، وثقافة المخدرات، وقد أفرزت الثورة العلمية والتكنولوجية عدة مشكلات منها انتشار الجرائم، والبلطجة، وتدهور مستوى المعيشة، وتقليص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء^(٤).

وعليه، ترى الباحثة أن العولمة قد تكون ساهمت في تحلل الدولة الوطنية وتفكيك برامجها وثقافتها، دون أن تقدم بديلاً آخر لها سوى الفوضى، وضعف الانتماء والولاء للدولة مع تزايد الإحباط لدى العديد من أفراد المجتمع، الذين لم يجدوا أمامهم سوى الانكفاء على التقاليد الدينية والانضمام للجماعات المتطرفة؛ التي تهدف إلى تشكيك الفرد بثقافته وقدرة مجتمعه على الاستقرار والبقاء، ومن ثم، الاتجاه نحو العنف الذي يؤدي في النهاية إلى الإرهاب الذي أصبح منتشرًا في كل دول العالم.

(٤) المرجع السابق: ٣٣.

ومما سبق، ترى الباحثة أن الانهيار القيمي الذي حدث في المجتمع المصري خاصةً في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، قد تجلّى في عدة صور كالبلطجة والعنفين المادي والمعنوي، وانتشار الجرائم في ظل حالة من غياب القانون والنظام الذي يؤدي إلى الاستقرار، وبالتالي يمكن القول إن انهيار القيم الذي حدث قد يرجع إلى:

- انهيار عناصر تماسك البناء الاجتماعي، وبالتالي فقد المجتمع تماسكه ووحدته واستقراره؛ لأن التغيير الذي حدث لم يكن مرتباً له، وحدث بصورة مفاجئة وكبيرة.
- عدم وعي الأفراد بخطورة المرحلة التي يمر بها المجتمع، وعدم حرصهم على التمسك بخصوصية المجتمع المصري، في الوقت الذي تتعرض فيه كافة الهُويّات لهجمة شرسة بفعل العولمة وتأثيراتها الثقافية.
- عدم الحرص على تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أو مصلحة المجتمع بشكل عام، فالجميع كان يعمل في إطار فئوي، نتيجة تفكك العقل الجمعي.

٢- تهديد الأمن الوطني والإقليمي

لقد أدت العولمة ومخاطرها إلى تراجع شروط الأمن الخارجي بالمعنى القومي أو الإقليمي والوطني على حدّ سواء، فقد شهد العالم العربي تدهوراً خطيراً في ميدان الأمن الوطني الخاص بكل بلد عربي، وهو ما يعكسه انهيار التفاهم العربي وتفجر النزاعات العربية والحروب الأهلية التي فتحت البلدان العربية أمام التدخلات الخارجية، ووسعت من دائرة انتشارها ورقعتها مع تحويل العالم العربي إلى ساحة واحدة للحرب العالمية على الإرهاب، وهكذا فقد العالم العربي عنصري الأمن والاستقرار اللذين لا غنى عنهما في أي تنمية إنسانية^(٥).

(٥) برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية: ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حول «تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية» (بيروت: ١٩-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥) (د.م، د.ت): ١٢، كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت، <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/19dec05ghalioun.pdf>

٣- التفكك الاجتماعي

يعد عالم الاجتماع الأمريكي ثورستن سيلين أول من أفصح عن أثر التفكك الاجتماعي في إحداث الظاهرة الإجرامية، عندما أوضح أن المجتمعات الريفية يسودها الترابط الاجتماعي، ويشعر الفرد بداخلها بالأمن والاستقرار، مما يجعل سلوكه منسجماً مع المعايير السائدة في المجتمع، على العكس من المجتمع الحضري الذي يسوده عدم الاستقرار والفوضى، وخاصةً في نمط العلاقات الاجتماعية^(٦).

وقد أكد سيلين أن التفكك يلعب دوراً قوياً في نمو ظاهرة السلوك المنحرف، باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم، وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات، ولكل وحدة مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم سلوك الفرد^(٧).

وترى الباحثة أن انتشار التفكك الاجتماعي قد يعد من أهم مظاهر ثقافة الفوضى التي ظهرت في المجتمع المصري في الفترة الأخيرة، وتتمثل دواعي التفكك في التغيرات السريعة المتلاحقة التي تعترى المجتمع، فعندما يتعرض المجتمع لحالة من عدم الاستقرار، فإن الترابط الاجتماعي ينعدم بين أجزائه، وقد يكون ذلك ظهر في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدها، نتيجة عدم الاستقرار في المجتمع، وتجلت أخطر صوره في الفترة السابقة لثورة ٣٠ يونيو أثناء حكم الإخوان المسلمين، وما شهدته تلك الفترة من اضطرابات ومخاطر ليس على مستوى المجتمع فقط وإنما أيضاً على مستوى الدولة.

وتضيف الباحثة على ما سبق أن التفكك الاجتماعي قد يحدث أيضاً في حالتين:

الأولى: عندما تعجز مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة عن أداء دورها المنوط بها القيام به تجاه الأفراد.

(٦) رؤوف عبده، أصول علمي الإجرام والعقاب (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩): ٥٧.

(٧) المرجع السابق.

الثانية: عندما تتراجع هذه المؤسسات عن أداء دورها، وتحل محلها وسائل الاتصال والإعلام الحديثة من إنترنت وفضائيات، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي؛ كالفيس بوك وتويتر وغيرها من منجزات التطور التكنولوجي الذي أفرزته العولمة، وولدت به مخاطر هائلة ليس على المستوى الفردي فقط أو المجتمعي وإنما على دول بأكملها، وهذا قد ساهم في انتقال عملية التنشئة الاجتماعية من المؤسسات التقليدية كالأسرة والمدرسة إلى الوسائل الحديثة، التي قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والتخبط في العلاقات الاجتماعية، والتي قد تنعكس آثارها بشكل عام على المجتمع، مما قد يؤدي إلى تهديد كيان المجتمع واستقراره، في ظل عولمة تتخطى الحواجز والثقافات.

٤- تذبذب الثقة بين المواطن والدولة

ثمة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تدني الثقة بين المواطن والدولة بعد ثورة ٢٥ يناير، وإن تباينت الأوزان النسبية الداعمة لاستمرار هذه الفجوة، فيما بين الصعوبات الاقتصادية، واستمرار مظاهر عدم الاستقرار والعنف، على الرغم من التحسن النسبي. وفي هذا الإطار، يمكن توضيح ذلك على النحو التالي^(٨):

(أ) على المستويين الاقتصادي والاجتماعي

أثر الانفلات الأمني وعدم الاستقرار الداخلي على الأوضاع الاقتصادية بعد الثورة؛ حيث تشير المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري إلى عجز موازنة الدولة بعدما اتسعت الفجوة بين إيراداتها ونفقاتها العامة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة لتصل إلى ما يقارب ٢٠٠ مليار جنيه مصري في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ م حسب إحصائيات وزارة المالية المصرية، وبالنظر إلى إيرادات الموازنة فقد توقفت عندما يقرب من ٣٦٠ مليار جنيه مصري، في حين زادت نفقات الموازنة إلى ما يقارب ٥٥٠ مليار جنيه مصري في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ م، ومن المؤكد أن الأوضاع الاقتصادية

(٨) حازم عمر، «مخاطر أزمة الثقة بين المواطن والدولة»، مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ١١٨-١١٩.

تتأثر بمدى الاستقرار السياسي، فكان الصراع على مستقبل النظام بين القوى السياسية له تأثيراته السلبية على معدل الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت عام ٢٠١٢م تقريباً «الصفراً»، وصاحب ذلك نزوحاً للاستثمارات من الداخل للخارج.

ونتيجة لذلك، وقّعت الحكومات المتعاقبة على ثورة يناير تحت ضغوط المطالب الشعبية، على زيادة الإنفاق على الدعم والخدمات العامة؛ فضلاً عن المطالب الفئوية الخاصة بزيادة الأجور، في الوقت الذي تراجعت فيه حصيلة الضرائب على النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدل النمو، وارتفاع معدل البطالة، واستمرار هذه الأوضاع حتى وصول الإخوان للحكم بعد انتخاب محمد مرسي؛ حيث فشلت إدارته في مواجهة التحديات الاقتصادية، مما أدى إلى تنامي السخط الشعبي على نظامه، وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تذبذب الثقة لدى المواطنين تجاه حكومات ما بعد ثورة ٢٥ يناير، ودعم من تلك الرؤى الاقتصادية المتشائمة تجاه مستقبل الاقتصاد المصري.

وبناءً على ما تقدم، ترى الباحثة أنه يمكن القول إن تردي الأوضاع الاقتصادية والصراع بين القوى السياسية على مدار الثلاثة أعوام التالية للثورة، قد يؤدي إلى تزايد الفجوة بين المواطنين والقوى السياسية سواء تلك التي تنتمي للمعارضة أو النظام، وعدم الثقة في أدائهم لفشلهم في تقديم أية حلول للمشكلات الاقتصادية، أو التوافق من الناحية السياسية، وقد شكل ذلك غضباً كبيراً لدى القطاع الأكبر من المصريين الذين لا ينتمون إلى أيٍّ من النظام أو المعارضة، وتجلي ذلك في خروجهم على النظام في ثورة ٣٠ يونيو لتصحيح مسار الثورة الأولى.

(ب) على المستوى السياسي

فرضت المرحلة الانتقالية الأولى والتي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد بعد تحلي الرئيس الأسبق مبارك عن السلطة تحديات كثيرة، كان من بين جوانبها استمرار المظاهرات والاحتجاجات وتزايد معدل العنف، وعدم الاستقرار الوزاري، كان من شأنها تراجع ثقة المصريين في أداء السلطة التنفيذية^(٩).

(٩) «مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ورؤيتهم للأوضاع الاقتصادية»، بوابة معلومات مصر، <http://www.idsc.gov.eg/IDSC/publication/Detailslist.aspx?publicationtypeID=8>

كما كان الحال أيضًا بعد إجراء الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م؛ حيث أشارت استطلاعات الرأي التي أجراها المركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة» عن رفض ٥٢٪ من المواطنين لأداء محمد مرسي بعد مرور أحد عشر شهرًا على توليه المنصب، وبلغت نسبة الراضين لأدائه من الوجه البحري ٥٩٪، وفي الوجه القبلي ٤٩٪، وكانت أسباب الرفض تتمثل في عدم الإيفاء بالوعود التي قطع بها خلال مائة يوم من توليه، فضلًا عن الارتباك في إدارة التعددية في تلك الفترة، أما على صعيد مشاركة القوى السياسية في الانتخابات التي كان من المفترض إجراؤها في دستور ٢٠١٢م، فقد أبدت القوى السياسية مقاطعتها للانتخابات في ظل هيمنة جماعة الإخوان على السلطة بعد الثورة^(١٠).

ومن ثم، ترى الباحثة أن أزمة الثقة بين المواطن والحكومة قد تشكل تهديدًا للدولة والمجتمع، ولا سيما في مراحل ما بعد الثورات لما تطلقه من شعارات تحمل آمالًا وطموحات غير واقعية تتحملها الحكومات المتعاقبة والتي تمثل عبئًا عليها، وذلك لعدم قدرتها على الإيفاء بالشعارات التي ترفعها الثورات؛ حيث إن التراجع والبطء في تلبية احتياجات المواطنين قد يؤديان إلى فقدان الثقة في الحكومة، مما يترتب عليه أعمال الاحتجاج والتظاهر والإضراب والاعتصام، وغيرها من الأعمال التي تؤدي إلى عدم استقرار المجتمع وتصبح من المخاطر التي قد تهدده.

فعملية بناء الثقة بين الدولة والمواطن تتطلب القيام بمجهودات كثيرة من أجل الحفاظ على كيان المجتمع والدولة، وذلك كان غائبًا في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، وبعدها خلال الفترة الانتقالية وأثناء حكم الإخوان المسلمين. ولكن بعد ثورة ٣٠ يونيو، بدأت الدولة ببناء جدار من الثقة السياسية، من أهم جوانبها هو امتلاك الدولة للقوة للدفاع عن نفسها وحماية المجتمع والحفاظ على سيادة الدولة والقدرة على مواجهة المخاطر والتحديات.

(١٠) «أحدث الاستطلاعات»، المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، <https://goo.gl/Pzw54a>.

٥- الاحتقان الطائفي

يعد الدين جزءاً مهماً ورئيساً من مكونات الثقافة المصرية، لكن الواقع أثبت أن حصاد العقود الماضية هو أنه تم اختزالنا إلى حدٍّ ما في التعبيرات الدينية، بحيث أصبحنا إما مسلمين أو أقباطاً، واختزلت المؤسسات الدينية في قاداتها، وتم اختصار ملف التوترات الدينية والمذهبية في كونه ملفاً أمنياً^(١١).

هذا بالإضافة إلى فقدان النظام التعليمي وأجهزته وسياساته لمناهج ومواد تؤسس للدولة الحديثة ولتاريخ الاندماج القومي المصري، وعدم مناقشة المشكلات الطائفية بوجه عام، وبطء الأجهزة الإدارية في التعامل مع بعض مصادر إنتاج العنف والمشكلات الطائفية وتطويرها وحلها حلاً جذرياً في مهدها، وعدم تطبيق القانون بصرامة على الأطراف المشتركة في الوقائع المثيرة للأزمة، فضلاً عن اللجوء إلى الأساليب العرفية في التعامل مع المشكلات الطائفية^(١٢).

وفي هذا الإطار، ترى الباحثة أن ازدياد الاحتقان الطائفي قد يعصف باستقرار البلاد ليس فقط السياسي، ولكن الاجتماعي أيضاً، ومن ثم، قد تنتشر الفوضى نتيجة غياب الرادع القانوني في المجتمع، فقد أصبح هناك ضرورة لاستعادة فكرة المواطنة، بحيث تعود الجماعة الوطنية حاضنة للجماعات الفرعية، مما يتيح إمكانية الدمج مرة أخرى في المجتمع السياسي على أساس المواطنة، والتعامل مع الأقباط بدون وسطاء باعتبارهم مواطنين في المقام الأول؛ لأن ذلك أمر غاية في الأهمية يساهم في استقرار المجتمع.

(١١) نادية مصطفى، «قواعد العيش المشترك»، في أزمت حوار الثقافات والأديان، سلسلة ندوات الموسم الثقافي ٥ (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠): ٢٣.

(١٢) المرجع السابق: ٨٣.

٦- غياب ثقافة التسامح

ترى الباحثة أنه قد حدثت مجموعة من التغيرات السلبية على ثقافة التسامح لدى المجتمع المصري، وهذا ما تجلّى في انخفاض معدلات التسامح الاجتماعي في المجتمع المصري لصالح معدلات التعصب ورفض الاختلاف، مؤكدةً على بروز فجوة جيلية واضحة في هذا الشأن، فالأجيال الأحدث سنّاً أقلّ تسامحاً وقبولاً للآخر من الأجيال السابقة، وذلك يرجع إلى عدة عوامل من أهمها: زيادة الكبت والقهر والظلم في المجتمع المصري، وغياب سيادة القانون وتراجع العدالة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر وقسوة الحياة المعيشية، وزيادة الكثافة السكانية مع ثبات الموارد ومحدوديتها، وقصور السياسات الاجتماعية في معالجة العديد من المشكلات، هذا بالإضافة إلى تزايد الإحساس بالخطر على الهوية والقيم والأفكار.

٧- محاولة بعض القوى الإسلامية التأثير على الهوية

تعد التيارات الإسلامية السبب الرئيس في إرباك وتشتيت المشهد السياسي منذ استفتاء مارس ٢٠١١م، من خلال إقحام البعد الديني في خيارات وقضايا الوطن السياسية في المرحلة الانتقالية، فالإخوان على سبيل المثال هم آخر من دخلوا الثورة وأول من خرجوا منها، فالتحقوا بالثورة في رابع أيامها، يبحثون عن المناورات التي في صالحهم، وبعد التنحي أخذوا لهم جانباً، لا يشتركون في فعالية يخسرون بها ورقة سياسية، وقاموا بالتحالف مع المجلس العسكري، وبدأوا يفكرون في الانقضاض على السلطة. كما قاموا بتزييف الحقائق، وغطى الجدل الديني المساحة الكلية للثورة، وبدأ الأمر كأنها ثورة إسلامية وليست ثورة من أجل الظلم والقهر والفقر^(١٣).

وقد تمثل ذلك في سعي بعض القوى الإسلامية السياسية لاختزال مسألة هوية المصريين والدولة في نص دستوري، مثل إصرارهم على المادة الثانية من دستور ١٩٧١م الذي سقط بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م، ودفعهم في سبيل الموافقة على البيان الدستوري الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد

(١٣) أحمد محمد عبده، ثورة يناير... والبحث عن طريق (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣): ٣٥٦.

الاستفتاء الدستوري الذي جرى في ١٩ مارس، وأعلنت الموافقة عليه في ٢٠ مارس ٢٠١١م. وهي الأمور التي كانت تعبر عن صراع سياسي ممتد واحتقانات وأزمات إسلامية ومسيحية حادة، وبالتالي فإن أخطر أنماط الصراعات في المرحلة الانتقالية وما بعدها هو الصراع على الدولة من خلال الصراع على الهوية المصرية الجامعة، ومحاولة تفرغها من مكوناتها المتعددة الدينية والثقافية والسياسية والتاريخية، وتحويلها إلى هوية ذات بعد واحد أو أحادي هو وفق الأيديولوجيا الدينية الوضعية وفق تفسيرات وتأويلات ومصالح هذه الجماعة أو تلك من الجماعات الإسلامية السياسية كالأخوان المسلمين، والجماعات السلفية، والصوفية، والجهاد والجماعة الإسلامية، أو بعض بقايا التصورات الأيديولوجية حول الأمة القبطية. ولكن زاد هذا الصراع على الهوية وطبيعة الدولة أثناء المرحلة الانتقالية، ولا سيما في إطار الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وذلك كجزء من استراتيجيات التعبئة الدينية والسياسية والحشد على أساس الانتماء الديني، على نحو ما حدث في أثناء عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٩ مارس ٢٠١١م^(١٤).

٨- تطور ظاهرة البلطجة

إن ظاهرة البلطجة في مصر ليست مرتبطة بحالة الانفلات الأمني التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، فهي ظاهرة وجدت من قبل في المجتمع المصري، وإن كانت قد مرت بتحويلات وتطورات كثيرة، ولكن كان أكثرها وضوحاً في الفترة التالية للثورة، فقد طرأ تطور نوعي على الأسلحة المستخدمة من قبل جماعات البلطجة، فقد امتلكوا أسلحة ثقيلة ومتقدمة للغاية، وقد ساعد على ذلك انهيار النظام السياسي، وجهاز الشرطة، وضعف التحكم في حدود الدولة المصرية، مما سهل عملية تهريب الأسلحة إلى داخل مصر عن طريق دول مجاورة مثل ليبيا والسودان بطريقة غير مسبوقه. ومن ناحية أخرى، كانت ساحات القتال لجماعات البلطجة تقتصر على الحارات الشعبية والأسواق، وكان الغرض من الاقتتال واستخدام العنف خاصةً في عصر الفتوات هو استرجاع الحقوق ورد الفتوات الآخرين

(١٤) نبيل عبد الفتاح، «تحديات التحول من التسلطية إلى الديمقراطية (٢-٢) صراعات وأسئلة وإشكاليات المرحلة الانتقالية»، المركز العربي للبحوث والدراسات، www.acrseg.org/2358.

المعتدين، أو الحفاظ على مناطق النفوذ، ولكن بعد الثورة امتد عمل البلطجية إلى الشوارع الرئيسية والعامّة، ومن ذلك عمليات سرقة السيارات التي كانت تتم بصورة مستمرة والسطو على المحلات التجارية وغيرها^(١٥).

وقد اتخذت أعمال البلطجة شكلاً جماعياً أكثر تنظيماً، وانتشرت ظاهرة وجود زعيم للبلطجية يتولى التخطيط لتلك الأعمال، وأتباع له ينفذون عمليات السرقة والسطو، ويرجع السبب الرئيس وراء تزايد أعدادهم خاصة في المراحل الانتقالية، واتساعها في الشارع المصري بصفة خاصة والعربي بصفة عامة؛ إلى ضعف الدولة ومؤسساتها الرسمية، وسيادة قيم عدم احترام القانون، وتآكل هيبة الدولة، بالإضافة إلى غلبة الشعور بالإقصاء الاجتماعي على الشعور بالاندماج في المجتمع، وبالتالي فظاهرة البلطجة هي نتيجة حتمية لما يُعرف «بالدولة الرخوة» التي تعني الدولة التي تصدر القوانين ولا تُطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون^(١٦).

٩- ظهور جماعة البلاك بلوك

شكلت الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي مرت بها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير، بيئة مواتية لظهور حركات غير تقليدية، تتخذ من العنف إطاراً مرجعياً لها، وتأتي في مقدمتها جماعة «البلاك بلوك»، والتي تختلف عن حركات العنف التقليدية كتنظيم القاعدة والحركات الجهادية، في عدم وضوح أطرها الفكرية والأيدولوجية، وكذلك اختفاء عنصر القيادة، وتحررها من التدرج التنظيمي المميز لتلك الجماعات، ويعتبر ظهور البلاك بلوك نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي مرت بها مصر، والتي أخرجت لنا مظاهر متناقضة ومتعارضة تظل مستمرة حتى يستقر المجتمع سياسياً واجتماعياً^(١٧).

(١٥) أحمد محمد أبو زيد، «البلطجية: معتادو الإجرام في فترات ما بعد الثورات»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، ملحق اتجاهات نظرية (يناير ٢٠١٢): ٢٨.

(١٦) المرجع السابق: ٢٩.

(١٧) خالد السيد شحاتة، «البلاك بلوك كنموذج للحركات الاجتماعية العنيفة غير التقليدية في مصر: رؤية سوسيولوجية»، في أعمال مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسية في العالم العربي، مج. ١ (المنصورة: جامعة المنصورة. كلية الآداب. قسم الاجتماع، ٢٠١٥): ٣٦٧.

ولقد ظهرت جماعة البلاك بلوك في عام ٢٠١٣م وبالتحديد في الذكرى الثانية للثورة المصرية؛ حيث ظهرت في الساحة المصرية مجموعات لاسلطوية يسارية عنيفة تستخدم اسم البلاك بلوك، وتتبنى نفس الأساليب غير التقليدية في الاحتجاج، وقاموا بإنشاء صفحة الكتلة السوداء مصر Black Bloc Egypt على مواقع التواصل الاجتماعي، وأعلنوا من خلالها عن إنشاء الكتلة الثورية السوداء Black Bloc كتكتيك لمعارضة الحكم الإسلامي، وجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، وهاجموا مقرات الإخوان، وأوقفوا خطوط المترو، وحركة المرور، وكانت لهم عدة شعارات مثل نحن «نسل من دماء الشهداء» الذين سقطوا في الثورة، ويرون أنفسهم بأنهم «التطور الطبيعي لغياب القصاص»، ويؤكدون على أن «الثورات لا تصنع من ماء الورود، الثورات تصنع من الدماء»، ويرفعون شعارات مثل «إذا انعدم العدل فانتظر الفوضى»، «نحن فوضى تمنع الفوضى»^(١٨).

وهذا نتيجة لحالة الإقصاء الاجتماعي Social exclusion التي ظهرت في مصر، والأشكال المتعددة من الحرمان والتي تحول بين الأفراد والجماعات وبين المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات التي يعيشون فيها، والتي شجعت جماعة البلاك بلوك في الظهور، مما حوّل مجتمعنا إلى ما يسمى «بمجتمع المخاطر» أو ما يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة مصطلح «عالم الفوضى»، الذي يمثل غياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية^(١٩).

١٠ - التحريض وبث الشائعات من قبل وسائل التواصل الاجتماعي

لقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعي في مصر إلى ساحة لنشر الشائعات والتحريض والمعلومات المغلوطة خاصةً خلال فترة حكم مرسي، والتحريض تركز على ثلاث قضايا؛ الأولى التحريض ضد الجيش، والثانية التحريض ضد المرأة، والثالثة التحريض ضد ٣٠ يونيو.

(١٨) المرجع السابق: ٣٧٦.

(١٩) أنتوني غدنز، وكارين بيردسال، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة وتقديم فايز الصباغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ عمان، الأردن: مؤسسة ترجمان، ٢٠٠٥): ١٤٢.

فبالنسبة للتحريض الأول فقد اهتمت به التيارات الجهادية، وهي (أنصار بيت المقدس، وأنصار الشريعة بأرض الكنانة، والذئاب المنفردة، وأكناف مصر، وجند الإسلام، وجماعة الفرقان)، على الإنترنت لتوصيل رسائل تحريضية تتبنى العنف منهجًا، وهي تحرض ضد الجيش وتنتشر مواد مسيئة لمصر وتدافع عن الإخوان كصفحة «عائدون إلى الشريعة» و«لواء الإسلام»، ولعل أشهر المنتديات الأخرى «شبكة حنين الإسلامية» وهي خاصة بالدولة الإسلامية في العراق والشام. ويتم استخدامها لخدمة الجهاديين في مصر، وقد تعامل التيار الجهادي مع صفحات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتحريض وتعليم الشباب كيفية تحضير المواد المتفجرة وتحريك أنصارهم، وقد تمكنت من تشكيل جهاز إعلامي، وحدث نوع من الدعم بين التنظيمات الجهادية في مصر ودول أخرى، وهذه التنظيمات استخدمت صفحاتها في دعم «داعش». كما تمكنت التنظيمات الجهادية من التعامل بطريقة مختلفة مع أجهزة الأمن؛ حيث أعلن بعضها عن عدم وجود حسابات لها على مواقع التواصل الاجتماعي، لكنها لجأت لنشر بعض المواد الخاصة بها عن طريق إيميلات مشفرة، لإرسال المواد الخاصة بها إلى المنبر الإعلامي الجهادي كما تفعل جماعة بيت المقدس في مصر^(٢٠).

والقضية الثانية هي التحريض على العنف ضد المرأة، وفيها نرى فتاوى على الإنترنت تطالب بإقرار سن زواج المرأة من ٨ سنوات لأي رجل في أي سن، وإمكانية استمتاع الرجل بها وبجسدها إلى أن تأتيها الدورة الشهرية، وأن المرأة غير المختونة ناقصة الإيمان، والمرأة لا يحق لها أن تتولى منصب القاضي ومناصب أخرى. وتعتبر منظمات حقوق الإنسان تزويج الفتيات القصر شكلاً صارخاً من أشكال التحريض على ممارسة العنف ضد المرأة على المستويين الجسدي والنفسي، وربط إيمان المرأة بجسدها شكل من أشكال ممارسة العنف الروحي والثقافي والنفسي والتحريض ضدها. والخطير في هذه الدعوات والفتاوى أن أصحابها يحاولون تمريرها في نصوص الدستور مبررين ذلك بأحاديث دينية، وبأنها عودة إلى السنة المحمدية، لدرجة أن هناك مطالب بإحالة هؤلاء الأشخاص إلى محاكمات بتهمة

(٢٠) محمد إسماعيل، «التطرف والإرهاب: خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر»، مجلة السياسة الدولية، www.siyassa.org.eg/News/4920.aspx.

ازدراء الأديان والنبي وازدراء الإسلام والتحقير من شأنه. بل وترتفع أصوات النخب حاليًا في مصر بضرورة إنقاذ الدين الإسلامي من التشويه من هذه الصفحات، مع بعض الفضائيات الدينية التي تواصل دعواتها للتحريض على العنف والتمييز ضد النساء تحت راية الدين والسنة^(٢١).

كما يرى البعض أن التيارات السلفية هي التي تقوم بذلك بعد أن أفسح لها النظام السياسي الديني - الإخواني - المجال الإعلامي والدعوي في ذلك الوقت أثناء حكم الإخوان؛ لأنهم يحاولون بهذا التحريض استثمار سقطات السلفيين وممارساتهم وفتاواهم المخالفة لكل الأعراف الإنسانية، للمفاضلة بين الإخوان والسلفيين بهدف البقاء في السلطة والاستيلاء الكامل على مفاصل الدولة، والتغطية على إخفاقهم في توفير وتلبية احتياجات الشعب الاقتصادية والاجتماعية^(٢٢).

وترى الباحثة أن جماعة الإخوان المسلمين اتبعت ذلك النهج أثناء حكمها من أجل تشويه صورة السلفيين وإبعادهم عن أمور الدولة، بالإضافة إلى إلهاء الشعب في تلك القضايا في الوقت الذي تسعى فيه الجماعة لتمكين أعضائها وإقصاء معارضيهما إما بالفصل أو التهديد، أو باستخدام العنف للسيطرة على الدولة وتنفيذ أجندتها الخاصة بها.

١١ - الخطاب الديني المحرض

لقد انتشر في الآونة الأخيرة مناخ عام يحث على الكراهية والتحريض، من خلال خطاب ديني متطرف يبتعد عن الوسطية والاعتدال، نتيجة وجود صدامات سياسية وفقهية بين أنصار التيار الديني نفسه، بالإضافة إلى التأويل غير الصحيح لبعض آيات القرآن والسنة النبوية، وهذا نتيجة غياب الاعتدال عن مصادر الخطاب الديني، وقد نتج عن عدم الاعتدال والسلامة الدينية ظواهر كثيرة، أبرزها التطرف الديني المفضي إلى العنف والمغري بالاعتداء، بما يناقض مضمون الدين وفحواه، كذلك

(٢١) عاطف محمد شحاتة، «مخاطر التحريض الاجتماعي في الشارع المصري في الفترة ما بين ٢٠١٢-٢٠١٤م: رؤية اجتماعية لمخاطر إعادة إنتاج الدولة»، في أعمال مؤتمر العنف، مج. ١: ٥٦٣.

(٢٢) المرجع السابق.

أوقع هذا التطرف القطيعة والجفوة بين أبناء الوطن الواحد. هذا بالإضافة إلى شيوع نوع من التدين الشكلي، الذي يؤكد شكليات التدين وطقوسه على حساب المعاني والمضامين السامية بوصفها موجهات أخلاقية تقع في إطار التفاعل بين أفراد المجتمع^(٢٣).

هذا بالإضافة إلى الخلط الواضح بين الدين والسياسة، وتلك هي الساحة التي تُصَيِّع الدين والسياسة معاً. وقد تزامن أيضاً مع ذلك ظاهرة إضرار التدين بالمواطنة؛ حيث اتجهت بعض الخطابات الدينية إلى تعميق روح التدين المحرّف والشكلي والمتطرف عند التابعين، وقد ارتبط بذلك تزايد كثافة الحضور في المساجد والكنائس على السواء، وتزايدت حالة التبشير الديني المتبادل، وكذلك الصدمات أو الاعتداءات الدينية المتزايدة^(٢٤).

وقد دفعت هذه التفاعلات إلى حالة من الانسحاب النسبي من قيم المواطنة كمرجعية أشمل وأجمع، إلى قيم الجماعات الدينية أو المذهبية المتصارعة كمرجعية أضيق، مما أدى إلى إضعاف مرجعية المواطنة المشتركة لحساب المرجعيات الانعزالية أو المتفوقة^(٢٥).

وبناءً على ما سبق، ترى الباحثة أن هذه التغيرات والأوضاع في مجملها قد تؤدي إلى انتشار الفتنة الطائفية في المجتمع، والتي تقود بدورها إلى انتشار التعصب والعداءات المتبادلة بين الأديان، وهذا قد يدفع نحو الاضطرابات والفوضى التي تقودنا مباشرةً إلى الاتجاه نحو مجتمع المخاطر، وقد ظهر ذلك جلياً في الفترة التي أعقبت ٢٥ يناير، وبصفة خاصة بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم.

١٢ - انتشار التطرف

تعد مشكلة التطرف من القضايا الرئيسية التي تهتم بها الكثير من المجتمعات المعاصرة، فهي قضية يومية حياتية تمتد جذورها في التكوين الهيكلي للأفكار والمثل التي يرتضيها المجتمع، فالفكر المتطرف شأنه شأن أي نظام معرفي يعتبر ظاهرة اجتماعية تتأثر وتؤثر في غيرها من ظواهر مرتبطة

(٢٣) علي ليلة، الشباب والمجتمع: القضايا والمشكلات (الإسكندرية: المكتبة المصرية، ٢٠٠٨): ١٤٦.

(٢٤) المرجع السابق: ١٤٨.

(٢٥) علي ليلة، «حالة الطبقة العربية المتوسطة: مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربي»، في مرصد الإصلاح العربي، مج. ١ (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٨): ٤٣.

إلى حدّ كبير بالظروف التاريخية والسياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الظروف التي يتعرض لها المجتمع. ولقد شهدت مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير تزايد التطرف بصوره المختلفة على نحو لم تشهده من قبل، واتخذ هذا التطرف طابعاً مؤسسياً بشكل أصبح يمثل خطراً على استقرار المجتمع، وهذا يجعل الحكومة في حالة تأهب واستنزاف دائمين بفعل انتقال الجماعات المتطرفة من مرحلة الفكر إلى مرحلة السلوك والممارسة^(٢٦).

وقد ازدادت هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٤م، نتيجة للتغيير الحادث في المجتمع، بالإضافة إلى الصعود السياسي لتيارات الإسلام السياسي ونجاحها في فرض نفسها كلاعب رئيسي خلال المرحلة الانتقالية وتولي الحكم خلال عام ٢٠١٢م، فأدى ذلك إلى إحداث تغير كبير في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاضنة للتطرف؛ حيث شهدت تراجع دور المؤسسات الدينية التقليدية في نشر الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل بين الشباب، في ظل سعي الإخوان لتقويض دور مؤسسة الأزهر الشريف^(٢٧).

ولقد ظهرت فئة كبيرة - خاصة الذين ينتمون لتيار الإسلام السياسي - تنجذب بشكل كبير للأفكار التي يطرحها تنظيمي القاعدة وداعش، وكان من أبرز مظاهر ذلك رفع أعلام تنظيم القاعدة وصور لأسامة بن لادن، كما تنامى تأييد تنظيم داعش بين هؤلاء الشباب^(٢٨).

ويمثل الفكر المتطرف خطراً محققاً في جميع المجتمعات، وهناك عدة مؤشرات تدل على تصاعد الفكر المتطرف، منها ما يلي^(٢٩):

- ظهور الشعارات الساذجة حول تسبب المجتمع، وضياع الهدف، وضرورة اتخاذ مواقف صارمة للتعامل مع هذا الوضع.
- إظهار المتطرفين بوصفهم ينتمون لفئة الحق، بينما الآخرون ينتمون إلى فئة الضلال.

(٢٦) يوسف ورداني، «مداخل مكافحة التطرف بين الشباب في مصر»، بدائل ٦، العدد ١٠ (يناير ٢٠١٥): ٧-٢٧.

(٢٧) المرجع السابق: ٧.

(٢٨) نبيل عبد الفتاح، «ملاحظات حول إشكاليات التجديد في الفكر الإسلامي المصري (٢٠١-٢٠٠)»، المركز العربي للبحوث والدراسات، www.acrseg.org/22437.

(٢٩) إسماعيل سراج الدين، التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥): ٩١.

- توجيه الهجوم ضد أي شخص يتحدى آراء الجماعة المتطرفة.
- ظهور خطاب الكراهية ضد الأقليات في المجتمع.
- الإرهاب المنهجي للمعارضين.

فالسبب الرئيسي الذي يؤدي إلى انتشار التطرف هو النظام التعليمي الذي يقوم على التلقين لا الفهم ولا النقد ولا الحوار بين الأفكار، بعبارة أخرى فإن النظام التعليمي يبذل كل جهده لصياغة «العقل الاتباعي» ويتجنب صياغة «العقل النقدي». هذا بالإضافة إلى ازدواجية نظام التعليم، فهناك تعليم مدني في جانب، وتعليم ديني في جانب آخر، ففي التعليم الديني تتجه هذه الجماعات إلى آلية التأويل المحرف للنصوص الدينية، التي تضيي الشرعية الدينية على أساليبها وأهدافها الإجرامية؛ سعياً لتحقيق هدفهم الأسمى، وهو تأسيس الدول الدينية التي تقوم على الفتوى وليس على التشريع وسيادة القانون.

ويضاف إلى ذلك خطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الفكر المتطرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن هناك بعض القنوات الفضائية الدينية التي تنشر الفكر المتطرف من خلال التأويلات المحرفة للنصوص الدينية^(٣٠).

وفي هذا الإطار، نجد أن ظاهرة التطرف تعتبر من أهم الظواهر الحديثة التي تنشأ في مجتمع مزدوج المخاطر؛ مجتمع عالمي يتسم بالفوضى وغياب معايير السلوك الاسترشادية وبروز عدد هائل من الأخطار المنظمة المجهولة التي يتعذر التحكم في عواقبها اللاحقة، ومجتمع محلي أدت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها في أعقاب الثورة إلى تغيير بنيته الأساسية والقيم الحاكمة له على نحو جعله من ناحية أكثر عرضة للتأثر بهذه المخاطر العالمية، ومن ناحية أخرى أكثر قدرة على توليدها وتصديرها للخارج^(٣١).

(٣٠) السيد يسين، ثورة ٢٥ يناير: بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١١): ٣٨٣.

(٣١) يوسف ورداني، «فجوات التطرف وسياسات التعامل مع مجتمع المخاطر المزدوج»، مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ٩٥.

وهناك فجوات خمس في التعامل مع ظاهرة التطرف، والتي كانت سبباً في ظهوره نعرضها كالآتي^(٣٢):

(أ) فجوة المعرفة بالمخاطر

تعتبر فجوة المعرفة من أهم الفجوات المتعلقة بالتصدي لظاهرة التطرف، والتي تتعلق بغياب أية معلومات موثوق بها عن حجم الظاهرة، وخريطة انتشار التيارات المتطرفة وتركز بؤرها الساخنة سواء على الأرض أو في ساحة الشبكات الاجتماعية، والأفكار الكامنة وراء انتشار الأفكار المتطرفة، وطرق تجنيد المتطرفين المحتملين، وربط ذلك كله بمخطر التهميش والاستبعاد الاجتماعي، وما ينتج عنهما من بيئة خصبة لممارسات العنف والإرهاب.

وقد تعززت هذه الفجوة بعدم اهتمام مراكز الفكر في مصر بالتعامل الجاد مع ظاهرة التطرف، وبعدم إجراء استطلاعات رأي علمية لقياس الأبعاد المختلفة لانتشار التطرف في المجتمع المصري، وكان الاستطلاع الوحيد هو الذي أجراه «مركز بصيرة» في مارس ٢٠١٥م حول تأثير التطرف الديني على مصر، كما أن غالبية منتجات مراكز البحوث والفكر التي بلغ عددها ٥٧ مركزاً - وفق تقرير «بنسلفانيا» عن مراكز الفكر في العالم لعام ٢٠١٤م - حول ظاهرة الإرهاب لم تتناول التطرف كظاهرة سابقة عليه ومولدة له، وركزت على طريقة واحدة من طرق مواجهته وهي تجديد الخطاب الديني.

وبناءً على ما سبق، ترى الباحثة أن الأفراد والجماعات التي تلتحق بالمنظمات الإرهابية يعتقدون أفكاراً وآراء متطرفة تجاه المجتمع والدولة، فهم يميلون إلى تكفير الآخر، بل والأكثر من ذلك يقومون بنشر الأفكار الهدامة التي قد تقوض استقرار المجتمع وتدفعه نحو مزيد من العنف والفوضى، وهذا بدوره كفيل بأن يعوق مسيرة الدولة نحو التقدم للخروج من كافة الأزمات التي تمثل عبئاً على الجميع.

(٣٢) المرجع السابق: ٩٥-٩٨.

(ب) فجوة الوقوع في فخ الشكل الواحد

كان من الطبيعي في ظل تنامي حدة المناخ المذهبي والطائفي واستهداف المواطنين على أساس الهوية الدينية، وازدياد دعاوى التكفير بعد ثورة ٢٥ يناير؛ أن يتم التركيز على التطرف الديني باعتباره الشكل الأبرز للتطرف، إلا أن التطرف الديني ليس هو الشكل الوحيد، فهناك التطرف السياسي الذي يُعبّر عنه انتشار خطاب التخوين والاتهامات المتبادلة بين النخب السياسية، والتطرف الجيلي كما يبرز في انتشار خطاب دولة العواجيز والمطالبة بإقصاء كبار السن من المجال العام دون تمتع الشباب بالمؤهلات اللازمة، والتطرف الرياضي الذي تعبر عنه ممارسات الأتراس، والتطرف العنيف الذي بمقتضاه يتعاطف الشباب مع التنظيمات المتطرفة المحلية والداخلية.

(ج) فجوة المواجهة غير المكتملة

التطرف ظاهرة معقدة لا يمكن مواجهتها من خلال المعالجة الأمنية التي تعتبر التطرف هو الأساس للفعل الإرهابي، أو من خلال الحديث المتكرر عن إحداث نمو اقتصادي عادل بين المواطنين وحسب، فجزء من المواجهة يتعلق بالتصدي الجاد لفجوة الديمقراطية، وتعميق ممارسات الحكم الرشيد بين المواطنين، وهي الأسباب التي تستغل غيابها تيارات الإسلام السياسي للتشكيك المستمر في نظام الحكم وشرعيته بين المواطنين، والطعن بعدم احترامه لمبادئ حقوق الإنسان تحت ستار مكافحة الإرهاب، فمناخ الديمقراطية لا يمكن أن تتعايش معه الأفكار المتطرفة، فالديمقراطية تعترف بالاختلاف وتستوعبه على عكس التطرف الذي يقوم على الإقصاء، كما تقوم المواجهة غير المكتملة أيضًا بالتركيز الوقتي على الظاهرة، وعدم وضعها على أجندة اهتمامات الدولة، أو أن تركز هذه المواجهة على أحد أشكال التطرف دون الآخر.

وترى الباحثة أن جماعة الإخوان المسلمين لجأت لمثل هذه الأساليب من خلال إقناع الشباب بأنهم مهمشين ومحرومين من كافة حقوقهم في فترة ما بعد ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، من أجل زيادة الضغط على الدولة ومؤسساتها، وتنمية روح التعصب لدى هؤلاء الشباب، الذين قد يكون لديهم الدافع نحو الاتجاه للتطرف عندما يعجزون عن إشباع احتياجاتهم.

(د) فجوة العمل التقليدي غير الخلاق

لا شك أن العمل التقليدي للأجهزة الرسمية ومؤسساتها لن ينجح في مواجهة إبداع التنظيمات المتطرفة التي باتت تنحو نحو النهج اللامركزي في العمل، وتأخذ أشكالاً غير مؤسسية واضحة يمكن تفكيكها والتعامل القانوني معها، كما أنها غيرت من أساليب عملها لتركز على إدارة التوحش بين الشباب غير المصنف أيديولوجياً الأكثر تعليماً وخبرة في التعااطي مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة؛ ما لم تغير من أساليب عملها التي ما زالت تركز فقط على الأسلوب الوقائي وتنظيم ندوات وقوافل دينية وفكرية في أماكن تغيب عنها بوصلة الاستهداف الجغرافي.

هذا بالإضافة إلى استخدام التنظيمات المتطرفة أشكالاً خلاقاً لاستقطاب الشباب بواسطة شباب مدرب لديه خبرة في العمل على شبكات التواصل الاجتماعي، وصياغة رسائل مثيرة تجذب هؤلاء الشباب للتمرد، والراغب في التغلب على حالة الملل والروتين وخلق جو بديل تسوده روح الإثارة والمغامرة، وأصبح الإنترنت بالنسبة لهم بمثابة «جامعة إرهابية» جاذبة لاصطياد فرائسهم، نظير ما تمتلكه من خصائص تسهل عليهم نشر أفكارهم المخالف لقيم المجتمع، ولعل «داعش بوك» الذي تم الإعلان عنه، نموذج جيد حول قدرة داعش على توظيف هذه المنصات الإلكترونية في نشر أفكارها.

(هـ) فجوة الأفكار

تتعلق هذه الفجوة بنوعية الأفكار التي تبثها الدولة لمواجهة الأفكار المتطرفة، ومدى جاذبيتها لفئات الشباب التي سئمت من جمود هذه الأفكار وتكرارها وعدم تعاملها مع قضايا الحياة اليومية التي يعيشون فيها، والمشكلات التي تواجههم، والتي أدت إلى اغتراب عدد كبير منهم.

وعلى النقيض من ذلك، أسست التيارات المتطرفة منظومة من القنوات الفكرية التي تسعى لتغيير شكل المجتمع ونظام الحكم، وتوظيف الدين لنقد القنوات المستقرة عند المواطنين خاصة في جانبها السياسي، والتباهي بالمجتمع الذي ينشدون تأسيسه، مع وصف المجتمعات المعاصرة بالكفر والجهل والاستغراق في الملذات، وتشويه سيرة العلماء والدعاة والرموز والمراجع الفكرية الذين لا ينتمون إليهم وتتبع عثراتهم واتهامهم ببيع الذمة، وتمجيد أسماء وسيرة شخصيات معاصرة وتاريخية،

وانتقاء ما يتناسب مع مواقفها وآرائها لدعم وتعزيز الخطين الفكري والعسكري لهذه التنظيمات، ومحاولة نسف الأفكار الوسطية وبناء أساس فقهي جديد يعتمد على الأفكار المتشددة كبديل وترويجه بين الشباب باستثمار حماسهم وقلة معرفتهم الشرعية، وذلك بالإضافة إلى الاغتيال المعنوي للرموز السياسية واتهامهم بالعمالة، وأخيراً تكريس فكرة المظلومية والانتقام باسم الله وباسم الدين لضحاياهم.

١٣- مخاطر الإرهاب

(أ) تعريف الإرهاب

لقد أصبحنا اليوم نعيش في عالم ومجتمعات متخمة بالمخاطر نتيجة انتشار جماعات التطرف والإرهاب التي تنشر الرعب بين البشر وتعيث في الأرض فساداً، وتنهى حياة البشر قتلاً وذبحاً وإحراقاً^(٣٣). ويعرف قاموس Oxford الإرهاب على أنه «استخدام الخوف لإكراه الناس لتحقيق أهداف سياسية»^(٣٤). وقد ظهرت في الآونة الأخيرة عولمة خطر الإرهاب الذي يحمل تداعيات خطيرة على القانون والحيش والحرية وحياة الناس اليومية واستقرار النظام السياسي في كل العالم؛ لأنها تجتث كل ضمانات الأمن والاستقرار التي تعهدت بها المؤسسات الأساسية للدولة القومية، ولقد اختلفت ظاهرة الإرهاب في الحداثة الثانية عن الحداثة الأولى؛ حيث يغيب عن الهجمات الإرهابية أمر بديهي بالنسبة للأعداء التقليديين يتمثل في القدرة على الحساب العسكري، فمرتكب العمليات الانتحارية لا يخاطر لأن فعله قاتل ومميت، فالفزع لا يخيفه، وموته يجعله لا يقهر، بل يتصاعد الحسم، فالانتحار عنده وسيلة للقتل الجماعي.

(٣٣) علي ليلة، «المخاطر الاجتماعية: مصادرها وأنماطها وفواعل المواجهة»، مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ٣٥.

(٣٤) Patrick Hanks and Judy Pearsall, eds., *The New Oxford Dictionary of English*, (New York, NY: OxfordUniversity Press, 1998): 1915.

فالمنظمات الإرهابية يتم إرهابها بشكل عشوائي وبلا هدف وبشكل لا يمكن تقديره، فليس هناك حرب والتهديد غير متكافئ بالمعنى الأدق للكلمة؛ لأن الضحايا سواء كانوا بالزبي العسكري أو مدنيين عزل، ليس لديهم إمكانية الدفاع المضاد، ومن ثم، فإن الشجاعة غير مجدية تمامًا مثل الجبن فسلاحتهم الأهم هو بث الخوف^(٣٥).

فالإرهابيون لا يرغبون في تحقيق النصر بل يريدون خلق الخوف وبث الرعب، كما أنهم ينتزعون قيمة قواعد ونظام الجيش والحرب عن طريق نشرهم حالة معادية للمجتمع والإنسان لبث الخوف داخل الحدود وخارجها، بالإضافة إلى إجبار الدول على الاعتراف بأنها لم تتمكن من الحفاظ على الحقوق الدستورية التي وضعتها بنفسها في سبيل ضمان الأمن لمواطنيها الذي يعد أسمى حق قانوني لهم. والإرهاب في ضوء مجتمع المخاطر العالمي يحدث فيه نوع من تحول الحرب كالآتي^(٣٦):

أ- في الحروب القديمة للقرن العشرين كانت الدول تقف أمام الدول، والجيش أمام الجيش، وهذا الشكل من المواجهة شكل متناسق في الأساس، بمعنى أن المشاركين - أي الدول (حكومات - جيوش) - يمكنهم حساب المخاطر والتنبؤ بها من حيث الأهداف السياسية والقدرة التهديدية (الوسائل العسكرية).

ب- في المقابل، نشأت حروب جديدة، أي أشكال منظمة من العنف من خلال بعض المتطرفين، الذين يتولون القيادة وهم ليسوا قادة عسكريين من الدولة، بل هم غالبًا جماعة من المتطرفين دينيًا وقوميًا ومنظمين للعنف، ويشكلون شبكات مافيا ويقودهم شخص ما، ويعيشون في الوقت نفسه على تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات والسرقة وعمليات السلب والنهب في مناطق تنتشر فيها تلك الأشكال من العنف غير المتسق الذي لا يمكن حسابانه، هذا بالإضافة إلى أن متطرفي هذه الجماعات في اعتقادهم أنهم يجارون باسم الله، فهؤلاء المجاهدون في سبيل الله أشخاص يعتقدون أنهم ينفذون إرادة الله على الأرض، وهم يمتازون دائمًا بنوع من القسوة والطغيان الذي لا يمكن تخيله.

(٣٥) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن عادل، المشروع القومي للترجمة ٢٠٠٦ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣): ٢٦٥.

(٣٦) المرجع السابق: ٢٦٦-٢٦٨.

وقد استفاد الإرهاب من ثمار العولمة والحداثة ولا سيما تكنولوجيا الاتصالات الأكثر تقدماً، في عمليات التجنيد والتخطيط والتنفيذ، وثمة مقاربتان عند الحديث عن العلاقة بين الإنترنت والإرهاب الدولي: مقارنة الإرهاب السيبري في ذاته، أي العمليات التي تتم داخل الإنترنت، فقد استخدمت الجماعات الإرهابية نظم تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في إحداث هجمات حققت من خلالها أذى وضرراً مالياً ومادياً وخسائر في الأرواح، عبر الإنترنت، منها - على سبيل المثال - تعطيل أجهزة التحكم في النقل، وإمدادات المياه، والتلاعب في برمجيات محطات الطاقة، والقرصنة وغيرها. أما المقاربة الثانية فهي مساعدة الإنترنت على القيام بعمليات إرهابية تتم على الصعيد الواقعي، من خلال استخدامه في الحشد والتخطيط والتنظيم للعمليات الإرهابية^(٣٧).

(ب) ثقافة الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي

ولعل أبرز الوسائل التي أدت لانتشار الإرهاب هي مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث لعبت دورها في الترويج والمساعدة على نشر الإرهاب والتطرف، فقد وجد الإرهاب فضاءً جديداً لممارسة نفوذه عبر المجتمع الافتراضي بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، من خلال السياق الآتي:

* خطابات الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تتعدد الخطابات داخل ساحة الإنترنت، منها ما يحمل طابعاً سياسياً، ومنها ما يحمل طابعاً ثقافياً، وتتحرك هذه الخطابات على مرجعيات متعددة بعضها شخصي والآخر مؤسسي، بالإضافة لمجموعة من الخطابات التي تحض على التطرف والإرهاب بعضها يتحرك بطريقة مباشرة، والآخر بطريقة غير مباشرة. وفي هذا السياق، نؤكد على ثلاثة أنماط من الخطابات المتعلقة بالإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ أولها الخطاب التقليدي؛ حيث يتحرك هذا النمط من الخطاب على مرجعية مؤسسية قد تكون رسمية أو شبه رسمية، وقد يتحرك أيضاً على مرجعية شخصيات أو رموز دينية محافظة،

Javier Argomaniz, "European Union Responses to Terrorist Use of Internet", *Cooperation and Conflict* 50, (٣٧) no. 2 (June 2015): 250-268.

وتتمحور هذه المؤسسات أو تلك الرموز حول مسائل التأصيل العقدي، ولا تتعرض للإشكاليات الدينية العصرية. أما الخطاب الثاني فهو الخطاب الديني المتشدد، ذلك النمط من الخطاب الذي يتحرك على مرجعيات شخصية أكثر منها مؤسسية، ولعل هذا النمط المتشدد، وما يقدمه من خطابات يتضمنن شبهات غلو من الممكن أن تلعب دورها في الترويج لأفكار العنف والتطرف والإرهاب. وأخيراً الخطاب الثالث، فهو الخطاب الحركي، والمتأمل لتنظيم القاعدة أو لتنظيم داعش يدرك أن له خطاباً عبر الإنترنت يهدف من خلاله إلى نشر ثقافة الرعب والخوف، وذلك عبر آليات الإنترنت المتعددة والتي منها مواقع التواصل واليوتيوب^(٣٨).

* التجنيد وترويج ثقافة الاستشهاد

في الغالب نجد أن معظم من انضموا إلى الجماعات المتشددة والمتطرفة، تم تجنيدهم عن طريق الاتصال الشخصي أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من قبل زملائهم في الجامعة أو الأقارب أو الأصدقاء؛ حيث أسهمت تلك الروابط في التفاعل والتواصل والتشفير بعيداً عن رقابة أجهزة الأمن التي كان من الصعب عليها اختراق هذه التجمعات من الداخل، وهنا تتأكد قدرات التواصل الاجتماعي والاتصال الفعال داخل مجموعات ضيقة تتعامل بشكل آمن ومباشر، بل إن هذه المجموعات المغلقة قد تكون عابرة للحدود أحياناً وتتسم في الوقت ذاته بسمات الاتصال الشخصي من حيث قدرة التأثير والتأثر وتوظيف مهارات الاتصال^(٣٩).

ولعل من أبرز الأساليب الخطيرة التي تعتمد عليها التنظيمات المتطرفة عبر الإنترنت، هي التركيز على البعدين الثقافي والديني من خلال الترويج «لثقافة الاستشهاد»، فالواقع يشير إلى أن ثقافة الاستشهاد هي إحدى الآليات التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية في عملية الحشد والتعبئة، ولعل هذه الثقافة يسبقها بطبيعة الحال ما تمت الإشارة إليه من خطابات دينية متشددة، تلعب الدور التمهيدي في جذب الأفراد وخصوصاً الشباب إلى ساحتها^(٤٠).

(٣٨) حسام محمد نبيل، تجنيد الإرهابيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي (م.د. د.ت.)، كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت، <https://goo.gl/rTCDpv>.

(٣٩) وليد رشاد زكي، «تطبيقات الإنترنت كفواعل جديدة للإرهاب»، مجلة الديمقراطية، العدد ٦٦ (أبريل ٢٠١٧): ٣٢.

(٤٠) المرجع السابق: ٣٢-٣٣.

* التدريب والعبور من الافتراضي إلى الواقعي

هذا بالإضافة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي فتحت المجال أمام شكل من أشكال التدريب على القيام بالعمليات الإرهابية، يسمى التدريب الافتراضي من أجل القيام بعمليات تخريبية، وتساهم مواقع الفيديو في تعليم صنع المتفجرات؛ حيث تقدم للمشاهد آليات ووسائل بدائية لصنع المتفجرات التي تستخدم في العمليات الإرهابية^(٤١).

ومما سبق نجد أن الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف تخريبية بقصد إرهاب الدولة وإحراج السلطة، كما أن التسهيلات التي قدمها المجتمع الافتراضي في ظل العولمة، قد أفرز شكلاً جديداً من أشكال الإرهاب يتخطى الدولة القومية، فالجماعات الإرهابية باتت تتحرك على مستوى عالمي في الحشد والتخطيط والتعبئة، بل والممارسة والتنفيذ. وأخيراً، استغلت التنظيمات الإرهابية ما تقدمه Google Earth في التعرف على الأماكن الحيوية التي تستهدفها العمليات الإرهابية بسهولة ويسر^(٤٢).

ومن ثم، ترى الباحثة أنه في ظل العولمة والانتشار الهائل لوسائل الاتصال كالإنترنت وغيرها، ظهرت العديد من المخاطر التي تعمل على تهديد المجتمع واستقراره خاصةً مخاطر الإرهاب الذي انتشر في الآونة الأخيرة بصورة كبيرة، والذي يعد سمة من سمات مجتمع المخاطر؛ حيث أصبح عابراً للحدود ولا يمكن التنبؤ بنتائجه، وهذا قد يؤدي إلى تهديد الأمن القومي المصري.

* استخدام الإعلام البديل للترهيب والحرب النفسية

لقد أفرز الإنترنت شكلاً جديداً من أشكال الإعلام وهو الإعلام البديل، ويتخطى هذا الإعلام كل صور الهيمنة، ويتعد إلى حدٍ كبير عن المركزية أو الأجندة الإعلامية الموجودة في الدول. ولقد استغلت التنظيمات الإرهابية هذا النمط من الإعلام لتحقيق أغراضها في الترويج لأفكارها من ناحية، والترهيب من ناحية أخرى^(٤٣).

(٤١) المرجع السابق.

Javier Argomaniz, "European Union Responses to Terrorist Use of Internet", *Cooperation and Conflict* 50, (٤٢) no. 2 (June 2015): 268.

Gabriel Weimann, "The Psychology of Mass-mediated Terrorism", *American Behavioral Scientists* 52, (٤٣) no. 1 (September 2008): 69-86.

كما تتعدد آليات هذا النمط من الإعلام، إلا أن الدلائل الواقعية تشير إلى أنه يقدم نفسه بقوة عبر متغيرين: الأول الصورة، والثاني مقاطع الفيديو. ولعل خير دليل على إعلام الإرهاب عبر الإنترنت ما تقدمه داعش، وذلك من خلال عرض الصور التي تظهر قسوتهم وتنكيلهم بالرهائن والمختطفين، وتلغيم السيارات وتفجير الأسواق، وتحفل الشبكة بالعديد من الصور القاسية، مثل صور لقطع الرعوس، وصور لحرق الأشخاص وغيرها، فمن الملاحظ أن الجماعات الإرهابية بصفة عامة وداعش بصفة خاصة تعتمد على الأسلوب الاحترافي في التصوير بالشكل الذي تحاول من خلاله قيادة حرب نفسية حول بشاعة ما تقوم به^(٤٤).

وبناءً على ما سبق، ترى الباحثة أنه ينبغي على الجميع التكاثر معاً من أجل مواجهة خطر الإرهاب الذي أصبح يهدد كافة الدول على مستوى العالم، لذا فالمواجهة لا بد أن تنطلق من الفرد أولاً ثم يأتي بعد ذلك دور المؤسسات الاجتماعية، وذلك عبر المؤسسات المختلفة كالأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية لتوضيح الصورة للشباب وتبصيرهم بسماحة الدين، ولا يقف الأمر أيضاً عند المؤسسات الرسمية فقط، ولكن لا بد للتنظيمات غير الرسمية كالأحزاب والجمعيات والنقابات أن يكون لها دور فاعل أيضاً في التوجيه. وأخيراً، تبقى المسؤولية العالمية تقع على عاتق المجتمع الدولي، والتي يتوجب على الجميع التكاثر من أجلها ضمناً لأمن الشعوب واستقرارها.

٤١ - ارتفاع معدلات العنف

(أ) العنف بصفة عامة

لقد انتشر العنف في المجتمع المصري بصورة ملحوظة، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وحتى وصول الإخوان للحكم، لكنه أصبح أكثر حدة بعد ثورة ٣٠ يونيو، والذي أدى لمخاطر كثيرة قد تؤدي لانهيار الدولة في هذا الإطار، للعنف بصفة عامة، ثم العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بصفة خاصة.

(٤٤) المرجع السابق: ٨٧.

* تعريف العنف

يعرف أحمد زكي بدوي العنف بصفة عامة على أنه «استخدام الضغط أو القوة استخدامًا غير مشروع أو غير مطابق للقانون، والذي من شأنه التأثير على إرادة فرد ما»^(٤٥).

وفي قاموس Oxford عُرف على أنه «كل فعل أو سلوك مخالف للقوانين والقواعد، ويتضمن استخدام القوة بهدف الحفاظ على وجود مجموعة من الأفراد، أو لتحقيق رغباتهم أو الدفاع عنها نتيجة لعدم قدرتهم على تحمل الضغوط المختلفة»^(٤٦).

ويمكن دراسة العنف من خلال مستويين هما^(٤٧):

المستوى الأول: هو ذلك المتعلق بالعوامل المؤدية لظهور ثقافة العنف والجريمة وهي:

١- عوامل نابعة من النظام العالمي والقضايا الإقليمية، ومن أمثلة ذلك اعتماد ثقافة القوة والقهر لحسم الصراعات على المستوى العالمي، وأيضًا العنف الإعلامي والثقافي مثل تهميش الثقافات، والإساءة إلى المقدسات، أو على مستوى الأزمات الإقليمية، مما يؤدي إلى ظهور ردود أفعال ذات طابع عنيف.

٢- العوامل النابعة من المستوى القومي الداخلي، وهذه العوامل تتعلق بالأساس بثقافة الانغلاق والردة الاجتماعية للثقافات المحلية على نفسها، مما أفسد الثقافة العامة للمجتمع وأدى إلى نقص مساحة تأثيرها، كذلك تنامي الفقر واتساع الهوة بين الطبقات والعشوائيات؛ حيث تسود ثقافة العنف وتهميش القانون والأخلاق، ويضاف إلى ذلك عوامل نابعة من النظام السياسي الحاكم وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد.

(٤٥) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي - فرنسي - عربي (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦): ٤٤١.

(٤٦) The Oxford English Dictionary, 4th ed., Oxford: Oxford University Press, (2008): 22.

(٤٧) شحاتة، «مخاطر التحريض الاجتماعي في الشارع المصري»: ١٠٣.

المستوى الثاني: هو الخاص بالمسارات التي تؤدي إلى تفاعلات ثقافة العنف والجريمة في المجتمعات الإنسانية، وهي:

- حالة الإحباط والاعتراب، وكذلك التهميش الاجتماعي، التي تواجه الكثير من شرائح المجتمع المصري.
- عدم الثقة بين أفراد المجتمع والنظر إلى الآخر على أنه عنصر تهديد. وفي هذا الإطار، ترى الباحثة أن جماعة الإخوان بعد وصولها للحكم قد اعتبرت كل من يعارضها على أنه مصدر تهديد لها، ولجأت إلى اتباع أساليب مختلفة معهم كالتعذيب والتهديد، مما أدى إلى اتساع دائرة العنف التي قد تؤدي إلى تهديد استقرار المجتمع والأفراد ونشر الفوضى.
- غياب ثقافة احترام القانون وغياب القيم وتباين الضوابط والأخلاقيات الاجتماعية في المجتمع.

(ب) العنف المصاحب لثورات الربيع العربي

أدت ثورات الربيع العربي وما تلاها إلى سيطرة القوى الدينية المنظمة على الكثير من تلك الثورات، وأدت الانقسامات في العديد من المجتمعات إلى فوضى وحروب أهلية، وظهرت الأشكال الأكثر تطرفاً من الإرهاب الهمجي الذي طفا على السطح على أيدي القوى التي تلقب نفسها باسم «الدولة الإسلامية» في العراق والشام؛ نتيجة الإفلاس الفكري للعديد من الأنظمة العربية على مدى فترات طويلة من الحكم سابقة على ثورات الربيع العربي؛ حيث عجزت تلك الأنظمة عن تجديد العقد الاجتماعي بشكل حقيقي؛ نتيجة الاحتكار المستمر للسلطة من قبل النخبة الحاكمة، فقد ازدادت ظاهرة العنف بشكل غير مسبوق بمختلف صورها وأشكالها بعد ثورات الربيع العربي بصفة عامة، وبعد أحداث ٢٥ يناير بصفة خاصة؛ حيث أصبح المجتمع المصري في معاناة من ظاهرة العنف المجتمعي من قبل التيارات المتشددة في المجتمع، والتي اتخذت من التطرف شعاراً ومنهجاً لها، الأمر الذي قد يقود إلى مخاطر كثيرة لا يمكن السيطرة عليها وبالتالي انتشار الفوضى في المجتمع، وتهديد استقراره^(٤٨).

(٤٨) سراج الدين، التحدي: ٢٢.

فالعنف يتولد من الحرمان النسبي الذي يفضي إلى التوتر الذي ينشأ عن التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو كائن بالفعل، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى العنف، وخاصةً الشباب؛ مما جعلهم أكثر حساسية إزاء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأكثر استعداداً للاتجاه نحو العنف في ظل تشكل بعض مظاهر الأزمة المجتمعية التي تعانيها المجتمعات العربية؛ مثل أزمة الهوية واهتزاز القيم والمعايير، وتزايد الإحساس بالفراغ الفكري والثقافي، وهذه العوامل تعد قوة دافعة نحو انخراط الشباب في الجماعات والتنظيمات الإسلامية التي تقدم بديلاً للإحساس بالأمن والهوية، وتُعدُّ هؤلاء الشباب للاحتجاج ضد النظم الحاكمة والأوضاع القائمة في المجتمع وتوجهه نحو العنف والتمرد^(٤٩).

(ج) عنف جماعة الإخوان المسلمين

لا شك أن ما صدر عن جماعة الإخوان المسلمين من عنف بعد ثورة ٢٥ يناير وحتى بعد ثورة ٣٠ يونيو ينتمي لنمط العنف غير المسئول؛ حيث تم اختيار أنصار الرئيس الأسبق محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين والجماعات التي على شاكلتها من الناحية الفكرية التي تربت على ثقافة فرعية منعزلة عن الثقافة العامة في المجتمع؛ حيث يمارس أعضاء وأنصار هذه الجماعة العنف في إطار ما يملئ عليهم من قيادات الجماعة تحت اسم «الحفاظ على الإسلام ودعم الشرعية»، فهم يعتقدون أن ذلك هدف أسمى يجب الدفاع عنه حتى الموت، لكن الواقع غير هذا؛ لأن الهدف الرئيس والحقيقي الذي تسعى إليه قيادات هذه الجماعة، هو تحقيق أهدافها السياسية سواء كان ذلك بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، من خلال استخدام العنف والقوة للوصول إلى ما يريدونه حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الدولة.

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه علي ليلة حينما أكد على أن النمط اللاعقلاني غير المسئول يتميز بالافتقار لأي أهداف موضوعية يثور ضدها الفرد، وعادة ما يخدم أغراض بعض المحرضين، وعادةً يتم اختيار جمهور هذا النمط من العنف من طراز معين من البشر، ثم تنتشر بينهم أفكار معينة ضد الجماعات الأخرى أو ضد سلطة المجتمع، ومن ثم، يتشكل لهم بناء اجتماعي وثقافي فرعي مضاد لبناء

(٤٩) حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢): ٨٧.

الجماعات الأخرى وأيديولوجيتها أو ضد سلطة المجتمع ذاتها، وفي هذا النمط نجد أن المحرضين يكونون على وعي بأهداف العنف في حين أن المشتركين فيه ليسوا سوى ضحية لصياغة اجتماعية وثقافية زائفة أتقن تأسيسها المحرضون على هذا النمط من العنف^(٥٠).

وبناءً عليه، ترى الباحثة أن ذلك قد ينطبق تماماً على جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم من التيارات الدينية الذين تربوا على السمع والطاعة لقياداتهم، في سبيل تحقيق أهدافهم تحت شعار الغاية تبرر الوسيلة، وسوف نقوم فيما يلي بعرض أنماط العنف التي اتبعتها جماعة الإخوان المسلمين بدايةً من يوم ٢٥ يناير حتى ثورة ٣٠ يونيو وعزلهم عن السلطة كما يلي:

* المرحلة الأولى: من ٢٥ يناير إلى الوصول للحكم

يمكن تحليل هذه الفترة من خلال توضيح علاقة الإخوان المسلمين بمجموعة من القوى الأساسية داخل المجتمع والتي تمثل الإطار الشامل للمجتمع، وذلك من خلال ما يلي^(٥١):

فلقد استغلت الجماعة ثورة ٢٥ يناير لتحقيق أهدافها الخاصة؛ حيث تحولت من جماعة محظورة إلى حزب سياسي معترف به هو حزب الحرية والعدالة، وبالرغم من أنها لم تكن الداعية لثورة يناير فقد حاولت في إطار خبرتها في التنظيم السيطرة على مكاسب الثورة، كما استغلت الجماعة في هذه الفترة موقف دعم الجماهير لها كونها الجماعة التي عانت كثيراً في ظل حكم مبارك، فرأى العديد من الجماهير ضرورة منحها الفرصة ليقدموا مشروعهم.

كما ابتعدت الجماعة عن استخدام العنف بعض الشيء في هذه المرحلة لجمع شمل أنصارها ومؤيديها وكسب تعاطف الجماهير وصولاً للسلطة، كما لم تكن هناك قوى سياسية قوية ومنظمة تتصدر المشهد في ذلك الوقت في مواجهة الجماعة، وفي سبيل تحقيق ذلك أكدوا عدم نيتهم في ترشيح

(٥٠) علي ليلة، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧): ١٠٤.

(٥١) أشرف إسماعيل إبراهيم شلبي، «العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ضوء التغيرات السياسية في المجتمع المصري: قراءة سوسيولوجية للفترة من يناير ٢٠١١ إلى يناير ٢٠١٥»، في أعمال مؤتمر العنف، مح. ١: ٤٥٤.

أحد منهم للرئاسة وعدم الاستحواذ على أغلبية البرلمان، ومشاركة المسيحيين في اتخاذ القرار، ودعم تمثيل المرأة في البرلمان، ولكن سرعان ما تبخرت هذه الوعود الواحد تلو الآخر بعد حصولهم على الأغلبية في البرلمان وظهرت رغبتهم في التمكين.

ومن ثم، فإن الفرصة كانت سانحة للجماعة في ظل ضعف الجهاز الأمني لكي يعوضوا ما حرموا منه في ظل يقظة الأجهزة الأمنية، ويتقدموا خطوات في ظل حيازة السلطة وامتلاكها، خاصة أن جهاز الشرطة أصيب بعد يوم ٢٨ يناير ٢٠١١م بجرح غائر، ودفع ثمن خطأ النظام وأخطاء انحرافه عن مهمته في خدمة الشعب بحفظ أمن المجتمع إلى خدمة السلطة، وهذا الجهاز - لا سيما مباحث أمن الدولة - لديه معلومات كاملة عن تنظيم الإخوان ويلاحقهم ويطاردهم ويواجههم إذا دعت الضرورة، لكنه أمام الضربات المتتالية التي تعرض لها، لم يعد بمقدوره أن يفعل ما كان ينفذه في الماضي.

تدوين الصراع السياسي وتزايد حدة الاستقطاب المجتمعي على خلفية دينية

لقد بدأت هذه العملية منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبرزت بشكل واضح خلال الانتخابات البرلمانية وحملات الانتخابات الرئاسية، واستمرت خلال عملية صياغة الدستور والاستفتاء عليه، وهذا الاستقطاب أخذ يفرض حالة من الحدة على الخطاب والممارسات السياسية لدرجة دفعت بعض المنتسبين لتيارات الإسلام السياسي إلى التهديد الواضح بممارسة العنف إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم، أو إذا لم تنجح خططهم في إقامة دولة الخلافة أو تطبيق الحكم بالشريعة، وتتم تعبئة هؤلاء بشكل مستمر لصد أي موقف أو ممارسة تعرقل مشروع الإسلام السياسي وسيطرته على الدولة أو حتى على وعي الناس، وقد انتهجت تيارات الإسلام السياسي في ذلك ميداناً أسلوبين واضحين، الأول: تنظيم مليونيات إسلامية يتم الحشد لها من مختلف المحافظات كأحد أساليب الضغط وإثارة الرعب، وهي المليونيات التي نظمتها قوى الإسلام السياسي بمفردها، في مواجهة القوى المدنية في معظم الأحيان مثل^(٥٢):

(٥٢) شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج: من الصمت إلى العصيان، مكتبة الأسرة. إنسانيات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢): ٣٥-٣٦.

الهدف	التاريخ	اسم المليونية
المطالبة بسرعة تسليم المجلس العسكري للسلطة.	٢٠١١/٧/٢٩ م	مليونية تسليم السلطة والمعروفة بجمعة قندهار
الاحتجاج على وثيقة السلمي؛ نائب رئيس الوزراء المتضمنة بعض المبادئ فوق الدستورية، التي تضمن مدنية الدولة واعتبارها واجبة الالتزام عند صياغة الدستور الجديد.	٢٠١١/١١/١٨ م	مليونية لا لوثيقة السلمي
نظمتها الجماعة الإسلامية والجماعات الجهادية وجماعة حازم أبو إسماعيل بهدف الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية.	٢٠١٢/١١/٩ م	مليونية تطبيق الشريعة
لدعم الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسى لحماية وتحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، وهما مؤسستان يسيطر عليهما الإسلاميون، من الحل بحكم المحكمة الدستورية العليا.	٢٠١٢/١٢/١ م	مليونية حماية الشريعة والشرعية

الثاني: حصار الإسلاميين من جماعة الإخوان، وحازم أبو إسماعيل للمؤسسات الرسمية وتعطيلها، وحصار مدينة الإنتاج الإعلامي لإرهاب القنوات الفضائية التي تنحاز للتيار المدني ومنع ضيوفها من الظهور في البرامج الحوارية بل والاعتداء على بعضهم.

وهذا التوجه أصبح يشوبه الكثير من المخاطر من جانب المجتمع بصفة عامة والشباب المصري بصفة خاصة، في ظل سعي جماعة الإخوان إلى إعادة إنتاج النظام الشمولي ومحاولة أخونة مؤسسات الدولة، التي تعني تهميش وإقصاء قطاعات واسعة من الشباب، وإبعاده عن تلك المؤسسات لعدم ضمان ولائهم، هذا بالإضافة إلى المؤثرات التي تدل على قمع حرية التعبير والإبداع في مواجهة ما فجرته الثورة لدى قطاعات واسعة من الشباب من طاقات إبداعية وفنية، وهو ما يضاعف من احتمالات الصدام.

هذا بالإضافة إلى تلويح جماعات الإسلام السياسي باستخدام العنف، ويمكن ملاحظة تهديدات قوى الإسلام السياسي باستخدام القوة ضد من يخالفهم الرأي من خلال الآتي^(٥٣):

- التصريحات العلنية لبعض قيادات التيار الإسلامي السياسي باستخدام القوة ضد شباب الثورة، من خلال الجماعات المنتمئة تاريخياً للتيار الجهادي المؤمن بالعنف.
- بعض الممارسات ذات الدلالة على امتلاك قوى الإسلام السياسي جماعات منظمة ومدربة يمكن دفعها لقمع الثوار إذا لزم الأمر.
- إصدار فتاوى دينية تهدر دم المعارضين خاصة قيادات جبهة الإنقاذ، والدعوة لإقامة حد الحراية على المتظاهرين والمحتجين.

وهذه التصريحات والممارسات والفتاوى التي يدفع تراكمها الشباب على الجهة المقابلة إلى الاستعداد للدفاع والحماية ثم الرد، وأخيراً السعي للتعامل بالمثل والانتقام.

وترى الباحثة أن ذلك قد يكون مؤشراً خطيراً يؤدي إلى نشوب الحرب الأهلية في المجتمع المصري، وهذا يقود إلى تهديد الدولة واستقرارها، ومن ثم، انتشار العنف والفضوى.

(٥٣) عماد صيام، «٢٥ يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل»، في الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات (بيروت: شرق الكتاب، ٢٠١٣): ٦٥.

* المرحلة الثانية: فترة حكم الإخوان المسلمين

أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢م عن فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية، وبذلك تولت جماعة الإخوان زمام الأمور في حكم الدولة المصرية، وأعطى محمد مرسي في حملته الانتخابية الكثير من الوعود والعهود تحت اسم «برنامج المائة يوم» بالتركيز على أكبر مشكلات الحياة اليومية وهي: النظافة، وتحقيق الأمن، وتوفير الخبز والوقود، وتيسير المرور. وشرع مرسي في بداية حكمه في حل هذه المشكلات من خلال حملة «وطن نظيف» والتي لاقت نجاحًا محدودًا، وعادت الأوضاع كما كانت عليه ومرت المائة يوم ولم يحقق الرئيس الأسبق وعوده الانتخابية في هذه الفترة، ومن ثم، دعت الأحزاب السياسية والليبرالية والثورية لمظاهرات حاشدة في ميدان التحرير يوم الجمعة ٢٦/١٠/٢٠١٢م، وأطلقت عليها «جمعة المحاسبة»؛ وذلك لتقييم أداء رئيس الجمهورية ومدى وفائه بالعهود التي قطعها على نفسه، بالإضافة إلى نقد تشكيل وأداء اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، واستنكار هيمنة جماعة الإخوان المسلمين عليها.

غير أن جماعة الإخوان المسلمين بدلًا من أن تترك ميدان التحرير باعتباره ساحة للتعبير عن الرأي المعارض، قررت اقتحامه «بمليشيات» إخوانية استدعتها قيادة الجماعة من كل المحافظات لإفشال «جمعة المحاسبة»، وما كان إلا أن وقع الصدام الدامي بين الفريقين وأسفر عن إصابة ١٥٠ شخصًا^(٥٤).

ومن ثم، ترى الباحثة أن قيام جماعة الإخوان بمثل هذه الأفعال قد يعني أنهم أحكموا قبضتهم على مفاصل الدولة بهدف السيطرة التامة عليها وأخونتها بما يخدم مصالحهم فقط وليس مصالح الشعب، الأمر الذي قد يؤدي إلى تزايد الغضب من جانب المجتمع الذي منحهم الفرصة من قبل للوصول إلى السلطة، وبالتالي فإن ذلك قد يوجب مشاعر الغضب والكراهية تجاههم، وهذا قد يؤدي إلى تصادم بين الشعب والجماعة قد يقود إلى مخاطر تؤدي لنشر الفوضى في المجتمع.

(٥٤) السيد يسين، فيتو على عصر الإخوان: نقد العقل المغلق: مسارات المرحلة الانتقالية من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٥): ١٧٨-١٨٠.

فقد أدت التجاوزات التي حدثت في فترة حكم الإخوان إلى ازدياد حدة التوتر والغضب لدى المجتمع المصري بكل فئاته، وتصاعد الاشتباكات والصدام بين الجماعة والشعب، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث الفوضى، وقد يصل الأمر للحرب الأهلية التي تهدد استقرار المجتمع وتدفع لتفكك الدولة وانهارها^(٥٥).

ومما سبق، ترى الباحثة أن المجتمع بهذا الشكل قد يتجه لأن يكون مجتمعاً فائق الخطورة، نتيجة التوتر والصراع الدائرين بين جماعة الإخوان المستميتة على السلطة، والشعب الذي يعاني الإرهاب المستمر سواء كان إرهاباً سياسياً أو مجتمعياً.

* المرحلة الثالثة: ٣٠ يونيو والإقصاء الشعبي لجماعة الإخوان

بدأت علاقة الإخوان تتوتر بكل مؤسسات الدولة بعد شهور قليلة من حكم الإخوان، ورغم ذلك استمر الإخوان في عملية التمكين في كافة مؤسسات الدولة من خلال تعيين كوادرها في كافة الأماكن الحيوية في الدولة لضمان السيطرة التامة، مما أدى إلى حالة من السخط العام بين جماهير الشعب المصري في ذلك الوقت، تحركه مجموعة من الشباب تدعى «حركة تمرد» لتجميع توقيعات من الشعب تنص على رفضهم لسياسات حكم الإخوان، ومن ثم، جمعت الحركة أكثر من ٢٠ مليون توقيع، ودعت إلى الخروج في ٣٠/٦/٢٠١٣م للتظاهر ضد النظام الإخواني، ولعمل انتخابات رئاسية مبكرة، ولكن الإخوان المسلمين اعتقدوا أنهم امتلكوا حكم مصر فلم يستجيبوا لذلك، وأخذ الرئيس الأسبق يؤكد على الشرعية متناسياً أن الشرعية هي الشعب، وقد خرج الشعب ثائراً ضده، ومن هنا خرجت القيادة العسكرية لتمهل جميع الأطراف فرصة للتوافق لمدة ٤٨ ساعة، ولكن ظل النظام الإخواني يتمسك بالشرعية ولم يعترف بأخطائه، ولم يقدم أي تنازلات لإرضاء الجماهير المعتصمة في الميادين نتيجة العناد المستمر من قبل الجماعة^(٥٦).

(٥٥) عبده، ثورة يناير... والبحث عن طريق: ٣٦٢.

(٥٦) شليبي، «العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ضوء التغيرات السياسية في المجتمع المصري»: ٤٥٥.

وفي هذا الإطار، ترى الباحثة أن الأمور في تلك الفترة قد وصلت لمرحلة غاية في الصعوبة من التوتر لدى أفراد الشعب المصري؛ نتيجة الممارسات التي كانت تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم، كسيطرتهم على جميع المؤسسات، واضطهاد وقمع المعارضين لهم، بل والأكثر من ذلك قيامهم بتعذيب كل من يعبر عن رأيه، وبالتالي فإن المجتمع في هذه الفترة قد وصل لدرجة الغليان والغضب من أفعالهم، مما قد ينذر بالصدام بين الإخوان والشعب وبداية حرب أهلية لا يستطيع أحد التنبؤ بنتائجها، فقد تعدى الأمر في هذه المرحلة ما يطلق عليه مجتمع المخاطر، بل أصبح المجتمع «فائق الخطورة».

وبالتالي كان لزاماً على المؤسسة العسكرية التحرك لمنع حدوث ذلك؛ لأنه قد يؤدي إلى انتشار الفوضى والعنف في المجتمع، ومن ثم، استجابت القوات المسلحة المصرية للإرادة الشعبية للمرة الثانية على التوالي، وعزلت الرئيس الأسبق مرسي، وشكلت إدارة جديدة للبلاد تحت قيادة الرئيس السابق عدلي منصور والذي كان آنذاك رئيساً للمحكمة الدستورية العليا، فلم تجد الجماعة حلاً سوى الاحتشاد في ميداني «رابعة العدوية» و«النهضة» ورفع شعار ضرورة عودة مرسي باسم الشرعية، ولكن لم يجد ذلك نفعاً، فقد كانت الإرادة الشعبية أقوى، لذلك لجأت الجماعة مستندة في ذلك إلى تراثها القديم؛ لجأت إلى استخدام العنف وممارسة الإرهاب، وذلك بتوجيه ضرباتها إلى أفراد الشعب المصري والجيش والشرطة^(٥٧).

وبعد الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين في ٣ يوليو ٢٠١٣م، بدأت مرحلة جديدة من التحديات الأمنية بعد أن دخلت فصائل إسلامية مباشرة على خط المواجهة المسلحة مع الدولة من خلال تنظيمات جهادية مسلحة فيما يشبه الحرب الشاملة ضد الدولة المصرية؛ حيث تهدف تلك التنظيمات إلى^(٥٨):

(٥٧) المرجع السابق: ٢٢٥.

(٥٨) سامح فوزي، «التنمية والأمن... تطوع المواطن واختلاف السياسات»، مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ٤٩-٥١.

- الضغط على مفاصل الدولة التي تعاني من أزمات اقتصادية حادة من خلال إتلاف محطات الكهرباء، وحرق المنشآت والمواصلات العامة، وتفزع المواطنين من التفجيرات العشوائية، وخلق حالة من الإحباط العام، ومخاوف لدى المستثمرين المحلي والأجنبي على السواء، مما يجعل هناك تحديات حمة أمام تحقيق طفرة تنموية في مدى زمني معقول، ويدفع قطاعات شعبية عريضة للاحتجاج.
 - إرسال رسالة إلى الداخل المصري والخارج العربي مفادها أن مصر لا تزال في مرحلة انتقالية، بمعنى أن الترتيبات السياسية الحالية لا تكفل لها الاستقرار، ولن تكون خريطة الطريق التي أُعلنت في ٣ يوليو ٢٠١٣م هي نهاية المطاف، بل سوف يعقبها خرائط طريق أخرى، مما يجعل الترقب - خاصة لدى المستثمر الخارجي، ووكلائه في الداخل - هو سيد الموقف.
 - دفع الحكومة إلى تكثيف «المكون الأمني» في السياسات العامة بغية تحقيق الاستقرار وإيقاف عجلة العنف، مما يستلزم بدرجة ما تقييد الحريات العامة، وإيلاء أولوية للحرب على الإرهاب، وخلق التوتر في المجال العام من خلال عمليات إرهابية تدفع قوات الأمن لارتكاب أخطاء أو انتهاك سياسات خاطئة في مجال حقوق الإنسان، مما يخلق لها أزمة على المستوى الشعبي، وينعش الذاكرة بممارسات ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.
- وفيما يلي عرض لأهم مظاهر عنف الإخوان بعد الإقصاء عن الحكم؛ حيث تعددت مظاهر عنف الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو وإقصائهم عن الحكم، وقد تمثلت فيما يلي:
- أحداث مكتب الإرشاد ٣٠ يونيو ٢٠١٣م

قام العديد من الموظفين والشباب بالتظاهر أمام مكتب الإرشاد بالمقطم، مطالبين برحيل نظام الإخوان المسلمين، مرددين هتافات مثل «يسقط حكم المرشد»، و«يسقط حكم الإخوان» و«عبد الناصر قالها زمان الإخوان ما لهمش أمان». مما أثار غضب جماعة الإخوان وقاموا بإطلاق الخرطوش والرصاص الحي من فوق سطح مكتب الإرشاد، وأسفرت النتائج عن مقتل ١٢ شخصاً وإصابة ٤٨ آخرين^(٥٩).

(٥٩) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين منذ ٣٠ يونيو حتى إعلان جماعة الإخوان جماعة إرهابية (القاهرة، ٢٠١٣): ٧.

أحداث بين السرايات

وقع يوم الثلاثاء ٢ يوليو أحداث عنيفة بين المعتصمين أمام جامعة القاهرة من أنصار محمد مرسي وأهالي المنطقة؛ حيث استخدم فيها مؤيدو مرسي أنواعًا مختلفة من الأسلحة النارية والآلية، وذلك نتيجة مشاهدة أنصار مرسي سيارات عليها ملصقات «ارحل» تقف أمام كلية التجارة، فقاموا بإطلاق النيران من الخرطوش في الهواء لترهيب الأهالي، الأمر الذي أثار حفيظة عدد من الأهالي، ووقعت اشتباكات عنيفة بين الطرفين، أسفرت عن مقتل ٢٣ قتيلاً، وإصابة ٢٢٠ آخرين^(٦٠).

أحداث الحرس الجمهوري

حاولت مليشيات الإخوان المسلمين اقتحام مقر الحرس الجمهوري، مما أدى إلى مواجهة دامية بعد أن مارست قوات الحرس الجمهوري حقها الشرعي في الدفاع عن هذه المنشأة العسكرية، بالرغم من تحذير القوات المسلحة بأن الهجوم على المنشآت العسكرية خط أحمر، وراح ضحية هذا الهجوم ٥١ قتيلاً و٣٥ مصاباً^(٦١).

أحداث رابعة العدوية والنهضة

مثل اعتصام رابعة العدوية والنهضة وكرًا يأوي العديد من الجرائم التي قام بها جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث تم اختطاف العديد من أفراد الشرطة وبعض المواطنين العاديين إلى داخل اعتصام رابعة العدوية وتعذيبهم، وهناك العديد من الأمثلة مثل تعذيب أحمد زليفة حتى الموت على يد المعتصمين في رابعة، واختطاف ضابط شرطة وأمين شرطة وتعذيبهما في داخل الميدان، والعثور على العديد من الجثث المدفونة في حديقة الأورمان بميدان النهضة^(٦٢).

(٦٠) المرجع السابق: ٩.

(٦١) أسابيع القتل: عنف الدولة والافتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف ٢٠١٣ (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٠١٤): ٣٠، كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf.

(٦٢) حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين، انظر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين: ٩.

كما ثبت من الخطط المضبوطة لدى أعضاء جماعة الإخوان أنها تنوعت ما بين خطط لمواجهة الدولة بالمقاطعة الاقتصادية والاجتماعية، وتعطيل أجهزتها وإنشاء حكومة موازية، وإرهاق الأمن وكسر وزارة الداخلية لإسقاط النظام، وتشكيل قوة الدفاع الشعبي للقبض على عدد من رجال القضاء والنيابة والقيادات الأمنية ومحاکمتهم علناً، وكذلك خطة لتقطيع أوصال الدولة بقطع الطرق ووسائل المواصلات، وخطة إعلامية تتبنى استراتيجية الإلحاح في تكرار الخبر أو المعلومات، حتى تصبح حقيقة يصعب نفيها، والوجود بكل وسائل الإعلام للنفي الفوري لكل ما يتسرب من حقائق للإعلام، كما بثوا صوراً ومواد فيلمية لأحداث وقعت بالخارج - صوراً من سوريا واليمن - على أنها حدثت في مصر، وأشخاص يدعون الإصابة، وعلى ملابسهم الخارجية ما يشبه الدماء، لكن الملابس الداخلية عندما تم كشفها تبين خلوها من أية آثار لدماء أو جروح، وأخيراً تم ضبط ٥١ سلاحاً نارياً مختلف العيارات، وعدد من الطلقات التي تستخدم عليها، بالإضافة إلى نبال وكريات حديدية وغيرها من الأدوات والمواد التي استخدمت في الاشتباكات^(٦٣).

وفي هذا الإطار، ترى الباحثة أن الشرطة دفعت ثمنًا غاليًا بعد فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة؛ حيث أصبحت مستهدفة بدرجة كبيرة من قبل جماعة الإخوان، وتجلي ذلك عندما حاولت اغتيال وزير الداخلية السابق محمد إبراهيم ولكنها فشلت، فضلاً عن اغتيال العديد من رجال الشرطة وحرق مراكزها في العديد من المحافظات.

أحداث القائد إبراهيم

في يوم الجمعة الموافق ٢٦ يوليو ٢٠١٣م، شهدت محافظة الإسكندرية عدة مظاهرات، إحداها تابعة لأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، الذين احتشدوا عقب صلاة الجمعة في محيط مسجد القائد إبراهيم، وبعد احتشادها مرت مسيرة من أنصار وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي

(٦٣) سامح لاشين، «ننشر نص تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها»، بوابة الأهرام، <http://gate.ahram.org.eg/News/565249.aspx>

تلبية لدعوته إلى مليونية التفويض، مما أدى إلى حدوث اشتباكات بين الطرفين استمرت على مدار اليوم، وأودت بحياة ١٢ شخصًا، بالإضافة إلى أكثر من ١٧٥ مصابًا، وقد قام أنصار مرسي باحتجاز رهائن مصابين من المتظاهرين المعارضين لهم بمسجد القائد إبراهيم، والاعتداء عليهم بالضرب وإهانتهم^(٦٤).

الاعتداء على الكنائس

لقد شهدت البلاد حادثة من أسوأ الأحداث في أعقاب فض تجمعي رابعة والنهضة، تلك الهجمات التي شنتها جماعة الإخوان المسلمين ومؤازروها على المواطنين المسيحيين وكنائسهم وممتلكاتهم، وامتدت إلى إحدى وعشرين محافظة، وذلك في ضوء الخطاب التحريضي ضد الأقباط، وقد طالت تلك الاعتداءات الكنائس الثلاث؛ الأرثوذكسية، والكاثوليكية، والإنجيلية، من خلال حرق ٥٢ كنيسة ومنشأة كنسية كليًا وجزئيًا، والاعتداء على ١٢ كنيسة ومنشأة أخرى وسلب ونهب محتوياتها^(٦٥).

هذا بالإضافة إلى أنه خلال الستة أسابيع التالية لعزل محمد مرسي تعرضت ٤٣ كنيسة لاعتداءات مختلفة، من بينها ٢٧ كنيسة نهبت وحُرقت بالكامل، بينما تعرض الباقي للنهب أو التدمير أو الإتلاف الجزئي في الأبواب والنوافذ، وتم إطلاق النار على ٣ كنائس، هذا بالإضافة إلى الاعتداء على ١٣ كنيسة، و٧ مدارس، و٦ جمعيات مسيحية، منها مركزان طبيان وملجأ للأطفال، وحرق ٧ مباني خدمية والاعتداء على منازل خاصة برجال الدين المسيحي^(٦٦).

(٦٤) أسابيع القتل: ٤٠.

(٦٥) لاشين، «نشر نص تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها».

(٦٦) «في تقرير عن أنماط وأهم أحداث العنف في ٢٠١٣: المبادرة المصرية تدعو لمحاكمة عادلة للمسؤولين عن ضحايا أحداث عنف»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، <https://goo.gl/u2VDHh>.

أحداث العنف في سيناء والعريش

تمثلت هذه الأحداث في الهجوم على أقسام الشرطة، وبعض النقاط العسكرية، وراح ضحيتها العديد من أفراد الشرطة وجنود القوات المسلحة، وقد تزامنت هذه الأحداث أيضًا مع تصريحات بالعنف من قبل بعض قيادات التيار الإسلامي، حينما قال محمد البلتاجي؛ عضو مكتب الإرشاد، إن ما يحدث في سيناء يتوقف في اللحظة التي يتراجع فيها الجيش عما وصفه بالانقلاب وعودة الشرعية ممثلة في محمد مرسي إلى مهامه ومنصبه، هذا فضلًا عن تفجير خطوط الغاز في سيناء والعريش.^(٦٧)

وفي هذا الإطار، ترى الباحثة أن القوات المسلحة قد استجابت لإرادة الشعب للمرة الثانية وساندته ضد جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى قيامها بجمع شمل القوى السياسية التي عانت من عملية الانقسام في عهدهم، ووضعت القوات المسلحة نفسها في مواجهة عنف جماعة الإخوان لكي تقلل الخطر والضرر على المواطنين السلميين، وتحملت الكثير أثناء المواجهة؛ حيث سقط العديد من الضحايا في صفوفها نتيجة العمليات الغادرة التي قامت بها الجماعة، فمن المستحيل أن تترك الشعب لتلك الجماعة وعنفها، فهي الوحيدة القادرة على ذلك لأنه جزء من اختصاصها، فواجبها الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين ضد إرهاب الإخوان وأنصارهم.

(٦٧) حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين، انظر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين: ١٧.

ثورة ٣٠ يونيو وإعادة بناء الثقة

تمثل ثورة ٣٠ يونيو أساساً لبناء الثقة بين المواطنين والدولة المتمثلة في الحكومة، فكان أداء الرئيس الانتقالي عدلي منصور بدايةً لتراجع الصراع بين القوى السياسية مع بعضها بعضاً، باستثناء جماعة الإخوان وبعض الحركات المؤيدة لها التي فضلت العنف واستمرت في صراعها ضد الدولة ومؤسساتها. وقد تجسد ذلك التوافق في إخراج الدستور بشكل توافقي شاركت فيه القوى السياسية والمجتمعية، وتزايد نسبة المشاركة في الاستفتاء والتي بلغت ٣٨,٦٪؛ حيث صوت ٩٨,١٪ بـ «نعم»، مقابل ١,٩٪ صوتوا بـ «لا»^(٦٨)، وذلك في مقابل تدني هذه النسبة في المشاركة في دستور ٢٠١٢م والتي بلغت ٣٢,٨٪؛ حيث بلغت نسبة الموافقة ٦٣,٨٪ والرفض ٣٦,٢٪^(٦٩).

ومن ثم، ترى الباحثة أن ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى تزايد معدل الثقة من قبل المواطنين، وهو ما دفعهم للمشاركة في الاستفتاء من أجل الاستقرار.

ومع إجراء الانتخابات الرئاسية وفوز المشير عبد الفتاح السيسي بأغلبية كبيرة، لم تكن مفاجئة، وبدا أن العمل على مد جذور الثقة، وتضييق الفجوة بين المواطنين والدولة؛ مدخلاً لا غنى عنه للنهوض بالدولة. وهنا يمكن الإشارة إلى الاتجاهات والتحركات التي سعت إلى مواجهة مخاطر الاستقطاب بين السياسي والاجتماعي، وما تثيره من تحديات وتهديدات للتماسك المجتمعي وربما الدول^(٧٠).

ومن ثم، ترى الباحثة أن هذه النسبة قد تعني ازدياد الثقة من جانب المواطنين تجاه الدولة عما كانت عليه في عهد محمد مرسي؛ نتيجة للممارسات التي قامت بها جماعة الإخوان في هذه الفترة.

(٦٨) «اللجنة العليا للانتخابات: ٢٠,٥ مليون شاركوا في الاستفتاء بنسبة ٣٨,٦٪»، الهيئة العامة للاستعلامات، www.sis.gov.eg/section/5182/4868?lang=ar.

(٦٩) «النتيجة النهائية»، الموقع الرسمي للجنة الاستفتاء على الدستور ٢٠١٢، <https://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results>.

(٧٠) عمر، «مخاطر أزمة الثقة بين المواطن والدولة»: ١١٩.

١- اتجاهات بناء الثقة

تتعدد اتجاهات بناء الثقة، فهناك اتجاه اقتصادي، يشير إلى أن الاستقرار الاقتصادي هو أساس الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، وكلما حققت الحكومة تقدماً على المستوى الاقتصادي زادت ثقة المواطنين فيها، وهو ما يتطلب من الحكومة أن تمتلك رؤية لمعالجة القضايا المجتمعية، وذلك بهدف تقليل حالة الاحتقان السياسي بينها وبين القوى السياسية المتنافسة داخل النظام السياسي للدولة، وأن ينصب اهتمام الحكومة على رصد وتلبية احتياجات المواطنين، وفتح قنوات الاتصال المجتمعي، وإيجاد حوار سياسي واجتماعي بين الحكومة والمعارضة.

وإضافةً إلى الاتجاه الاقتصادي، فهناك اتجاه الحكم الرشيد، ويعني «الأسس التي تساعد على بناء الثقة السياسية بين المواطنين والحكومة»، وأن تكون الأخيرة أكثر كفاءة ومسئولية في تقديم الخدمات الأساسية، وأن تحرص على الشفافية والمصادقية أمام المواطنين، وضمان إجراء انتخابات نزيهة، وتحقيق التوازن بين السلطات، وأن يعمل الجهاز الإداري على توفير المعلومات الأساسية للسلطة التشريعية؛ ليتيح من عملية الرقابة والمساءلة لضمان الشفافية في عملية اتخاذ القرار.^(٧١)

وبالتالي ترى الباحثة أن الحكومات التي يتسم أداؤها بالفاعلية هي التي تستحوذ على ثقة مواطنيها والعكس، فالحكومات ذات الأداء الضعيف تفتقر إلى الفاعلية، وعدم القدرة على إشباع احتياجات مواطنيها تفقدها ثقتهم، ويدعم من ذلك تراجع المساءلة داخل الحكومة، وتراجع دور السلطة التشريعية في القيام بوظيفتها الرقابية مما يكرس من أزمة الثقة، وهو ما يمثل خطراً على المجتمع.

٢- إجراءات وسياسات بناء الثقة

عملت توجهات النظام الجديد في إعادة بناء الثقة وسياسات التشغيل ومواجهة البطالة والتهميش الاجتماعي، على تجنب المخاطر من خلال العمل على مستويين، الأول: التوجه نحو المشروعات الكبرى، والثاني: من خلال العمل على استعادة الأمن، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي^(٧٢):

(٧١) وفاء علي علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، تقديم كمال المنوفي (القاهرة: دار الوفاء، ٢٠١٤): ٤٢-٤٦.

(٧٢) عمر، «مخاطر أزمة الثقة بين المواطن والدولة»: ١٢٠-١٢١.

(أ) على الصعيد التنموي

بدأ الرئيس عبد الفتاح السيسي في إطلاق عدد من المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروع قناة السويس الجديدة، ومشروع المثلث الذهبي؛ حيث تعكس هذه الخطوات التوجه نحو الدولة التنموية، والتأكيد على قيام الدولة بأدوار اقتصادية واجتماعية، لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، ومساندة محدودي الدخل، فضلاً عن اتخاذ عدد من الإجراءات التي تعطي دفعة للتنمية من خلال إعادة ترسيم الحدود بين المحافظات، وإضافة محافظات أخرى.

* مشروع قناة السويس الجديدة

أُعلن في أغسطس ٢٠١٤م عن تدشين محور تنمية قناة السويس الجديدة، ولخطة الجماهير فيه فقد انتهت الحكومة من طرح شهادات استثمار لتمويل مشروع قناة السويس الجديدة، ونجحت هذه الفكرة، وخلال ثمانية أيام تم تجميع ٦٠ مليار جنيه؛ حيث أسهمت عملية التهيئة الاجتماعية، وما تمثله القناة من خصوصية في الوجدان المصري من دفع العمل في هذا المشروع العملاق، في إشارة واضحة على رغبة البناء والثقة في النظام الجديد.

* المثلث الذهبي

بدأ العمل على ضم عدد من المشروعات القومية كان من بينها مشروع المثلث الذهبي، والتي من المقرر أن تشمل محافظات البحر الأحمر وقنا وسوهاج، وتسعى الدولة إلى طرحها على المواطنين بنظام شهادات الاستثمار، أسوةً بما تم في مشروع القناة، ويهدف هذا المشروع إلى إحداث طفرة تنموية لمنطقة الصعيد، ليستوعب التنمية الشاملة والتي تتضمن التعدين والصناعة والسياحة والزراعة والتجارة.

وترى الباحثة أن هذا المشروع وغيره من مشروعات التنمية تعد مساعي وجهوداً موجهة لتقليص حدود التهميش الاجتماعي، وتفعيل أطر المشاركة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فضلاً عن إطلاق مبادرات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية بجانب تحقيق التنمية المستدامة، من أجل الحفاظ على الدولة المصرية من المخاطر العديدة التي قد تهدد استقرار المجتمع.

وإضافةً إلى تلك المشروعات التنموية، توجهت الحكومة نحو مشروعات إدارية أخرى منها إعادة ترسيم الحدود بين المحافظات، وأعلنت الحكومة في يوليو ٢٠١٤م عن إنشاء ثلاث محافظات جديدة، وكان في المرحلة الأولى، وسط سيناء والعلمين والواحات البحرية، على أن يتم إنهاء جميع إجراءات الترسيم والهياكل الإدارية وبدء التنفيذ خلال عام من ذلك الإعلان. ومن الأرجح وفقًا للترسيم الإداري الجديد، أن يعمل على استعادة الاستثمارات المختلفة، وإتاحة الفرصة للاستفادة من المشروعات المقترحة، وتقليل الانفصال المكاني بين شرق وغرب النيل، والحفاظ على المكون العاداتي والتقاليدي، ومن ثم، تحقيق الانفراجة الاقتصادية.

وإن كان من الملاحظ أن عمليات ترسيم المحافظات لا تحظى بالرضا العام من جانب بعض المحافظات، وهو ما يتطلب مراعاته؛ تجنبًا للتأثيرات السلبية الاجتماعية التي يمكن أن يخلفها هذا الترسيم^(٧٣).

(ب) على الصعيد الأمني

يكشف الخطاب الرسمي للدولة عن أهمية استعادة الأمن وفرض سيادة القانون، ومواجهة التهديدات الخارجية نتيجة حالات الانفلات الأمني في الدول الحدودية، فقد مثلت قضية استعادة الأمن تحديًا كبيرًا للدولة، ولم يقتصر الأمر على أعمال الإرهاب في المناطق الحدودية، وإنما امتدت إلى المدن الحضرية التي أصبحت تعاني من مشكلات أمنية، إضافةً إلى ذلك ارتفاع معدلات الإجرام والسطو المسلح والخطف بدافع الحصول على فدية^(٧٤).

وفي هذا الإطار، ترى الباحثة أنه في ظل التوجه نحو إعادة بناء الثقة، كان هناك تحرك جماعي من جانب أجهزة الدولة لاستعادة الأمن، وتنمية شعور المواطنين بالأمن والاطمئنان، وهو ما يطرح قضية الأمن الإنساني بمفهومه الواسع، وما يرتبط به من ثقة ورغبة في المشاركة وتحمل المسؤولية من جانب المواطنين، وذلك في مواجهة كافة الأفكار والممارسات التي من شأنها أن تهدد المجتمع وتعرضه

(٧٣) المرجع السابق: ١٢٢.

(٧٤) إيمان رجب، «الأمن والتنمية التأثير المتبادل»، مجلة أحوال مصرية، العدد ٥٣ (صيف ٢٠١٤): ١١٧.



للمخاطر، في ظل انتقال عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها البلاد منذ عام ٢٠١١م إلى قيادة سياسية واعية، والتي التف حولها المصريون ومؤسساتهم، وبني الجميع طموحاتهم وآمالهم على هذه القيادة «الرئيس عبد الفتاح السيسي».

آليات مواجهة ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر

١ - مستويات مواجهة ثقافة الفوضى

هناك مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في معالجة القضايا الكبيرة التي تجعل الأفراد والمجتمعات عرضة للمخاطر، وذلك على مستويات أساسية ثلاثة هي^(٧٥):

- **الوقاية والتحصين والحماية:** إن الأساس في هذا السياق، هو السياسات التي تساهم في هذه المجالات الثلاثة، وتبني منعة الأفراد والمجتمعات. وقد يساهم الالتزام بتعميم التعليم للجميع في مجالين أو ثلاثة من خلال تحسين الإمكانيات الفردية، وبناء التماسك الاجتماعي، والحد من الحرمان، وإفساح المجال أمام مختلف الأطراف لإعلاء صوتهم بما يمكن الأفراد والمجتمعات من المشاركة في وضع سياسات تعبر عن شواغلهم، وتعزز فرص العيش المتساوية، وتؤسس للتنمية الآمنة والمستدامة.

- **تعزيز القدرات وحماية الأفراد ولا سيما الضعفاء:** لا شك أن المخاطر تستمر بفعل التهميش الاجتماعي، وعدم كفاية الخدمات العامة، ووجود نواقص في السياسة العامة، ودوام المخاطر هو نتيجة لقصور في السياسات والمؤسسات العامة، وفي الأعراف الاجتماعية، وفي الخدمات العامة، بما في ذلك التمييز في الماضي والحاضر ضد فئات معينة على أساس الانتماء الإثني، أو المعتقد الديني، أو الجنس، أو أي هوية أخرى. كما تكشف هذه المخاطر عدم قدرة أو عدم إرادة لدى الدولة والمجتمع، في حماية الفئات الضعيفة من الصدمات الخارجية الشديدة، ومعظمها يمكن توقع طبيعته إن لم يكن بالإمكان توقع توقيتته وأثره بدقة.

ولذلك يتطلب بناء المنعة بناء قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على التصدي للانتكاسات، والأشخاص الذين لا يملكون ما يكفي من القدرات الأساسية، من التعليم والرعاية الصحية، هم الأقل قدرة على ممارسة حقهم في عيش الحياة التي ينشدونها. كما يمكن أن تصطدم خياراتهم بقيود اجتماعية وممارسات إقصائية، ترسخ التمييز الاجتماعي في المؤسسات والسياسات العامة. وبوجود المؤسسات المسؤولة والتدخلات الفاعلة على مستوى السياسة العامة، يمكن إيجاد محرك مستدام لتعزيز القدرات الفردية والظروف الاجتماعية، التي تعزز قدرة الإنسان على التغيير، وتبني منعة الأفراد والمجتمعات.

(٧٥) خالد مالك، وآخرون، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤): ٢٥.

- مبدأ الالتزام بالجميع: هو المبدأ الذي تعمل بموجبه جميع السياسات الوطنية، لضمان حق جميع الفئات والشرائح في المجتمع في تكافؤ الفرص. وهذا يتطلب توجيه معاملة تفضيلية للفئات التي عانت من عدم المساواة والحرمان في الماضي، وذلك بتقديم قدر أكبر من الخدمات والموارد للفقراء وضحايا الإقصاء والتهميش لبناء قدرات كل فرد وتعزيز خياراته في الحياة. فالالتزام بالجميع هو طريقة فاعلة لمعالجة الطبيعة المفاجئة للمخاطر. وإذا كانت السياسات الاجتماعية تُعنى بالجميع، فهذا لا يعني أنها تُعنى فقط بحماية الذين يعانون من الفقر، ومن المشكلات الصحية، ومن البطالة، بل تُعنى أيضًا بحماية الأفراد والأسر المعيشية الذين يعيشون في ظروف جيدة حاليًا، ويحتمل أن يواجهوا شداً في حال ساءت الأوضاع. كما تُعنى بتأمين حد أدنى من القدرات للأجيال المقبلة.

هذا بالإضافة لمجموعة من الآليات الأخرى أهمها ما يلي^(٧٦):

(أ) إعداد المجتمع لمواجهة الأزمة (المخاطر)

غالبًا ما يحدث أثناء وقوع الأزمة حالة من الهلع الاجتماعي؛ حيث ينتشر الخوف والإشاعات، وربما صور من الفوضى والانحراف، ولذلك لا بد من تهيئة المجتمع لقبول الأزمة وطرق التعامل معها، والمساعدة الفعالة في التغلب عليها، هذا بالإضافة إلى أنه لا بد من العمل على ضم المجتمع كشريك فعال في إدارة الأزمة وذلك من خلال:

- تعريف المجتمع بأبعاد المخاطر والأزمات التي يمكن أن يتعرض لها والآثار المترتبة عليها.
- تعريف المجتمع بأساليب السلوك التي يجب أن يتوخاها السكان أثناء حدوث المخاطر.
- توفير أدلة تتضمن تعليمات يجب أن تُتبع قبل الأزمة وأثناء وقوعها.

(٧٦) علي ليلة، «الدراسة الثانية: مؤشرات قياس فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر»، في إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية ٨٠ (المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٣): ٣٥-٣٨.

(ب) سرعة تداول المعلومات أو إصدار القرارات

تقوم إدارة «المخاطر» أو «الأزمات» على بيانات ومعلومات، وكلما كانت البيانات دقيقة وإدارتها جيدة، حققت إدارة الأزمة نجاحًا، ويصاحب ذلك أيضًا السرعة في اتخاذ القرار وتنفيذه، وفي ضوء ذلك يتم إرساء قاعدتين أساسيتين في إدارة المخاطر:

القاعدة الأولى: كفاءة الاتصال، ويتعلق ذلك بالأخبار والتحذيرات والأوامر والتوجيهات والمعلومات المتعلقة بالمخاطر، وكلما كانت الأزمة جديدة على المواطنين، كانت عملية الاتصال مهمة حتى تعود الأمور لطبيعتها، ورغم أهمية الاتصال فإن هناك خطرًا من المبالغة في نشر معلومات أو حقائق قد يجانبها الدقة.

القاعدة الثانية: السرعة في إصدار القرار، فالقرارات البطيئة تؤدي إلى تفاقم الأزمة، والقرارات التي تصور أثناء المخاطر أو الأزمات هي قرارات تاريخية واستراتيجية يترتب عليها إما تخطي الأزمة أو تحولها إلى كارثة، وتصدر القرارات على مستويات ثلاثة: الأول المستوى العلمي الذي يرتبط بسيناريوهات الأزمة واختيار البدائل، والثاني على المستوى التكتيكي الذي يرتبط بتحويل القرارات الاستراتيجية إلى إجراءات، ثم القرار الذهبي الاستراتيجي الذي يرتبط بحل الأزمة، وعلى كل المستويات يجب أن يكون القرار حاسمًا وسريعًا.

(ج) الالتزام بثقافة المجتمع

يجب أن ترتبط قضية مواجهة المخاطر سواء في تشخيصها أو البحث عن حلول لمواجهتها بثقافة المجتمع؛ لأن ذلك من شأنه أن يستدعي الدعم المجتمعي، واستنفار طاقات الذين يشاركون في مواجهة المخاطر، وهذا يتطلب بالضرورة نشر الوعي.

(د) الارتقاء بنوعية الحياة

ويتمثل ذلك في حل المشكلات التي تعوق إشباع المواطنين لحاجتهم الأساسية والارتقاء بنوعية حياة هؤلاء المواطنين، لتحقيق مستوى أفضل ينبغي أن يعيشوا في إطاره لكي يسود الرضا العام من خلال تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية على كافة المستويات.

(هـ) مواجهة المشكلات الواقعية

لا بد من العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية قبل أن تتحول لتصبح مخاطر اجتماعية يصعب السيطرة عليها.

(و) تطوير وعي المجتمع بالمشكلات

من خلال تنمية القيم والمعارف والمهارات الخاصة بمواجهة المشكلات، فنحن في النهاية أمام ثلاث استراتيجيات للتعامل مع المخاطر^(٧٧):

- استراتيجية منعية: تستهدف التقليل من احتمالات حدوث بعض المخاطر، منها تجنب مخاطر ارتفاع البطالة، ومخاطر الاستبعاد الاجتماعي، وتزايد الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء.
- استراتيجية مجتمعية وسيطة: وهي تتوجه بشكل رئيس نحو الأفراد، والأسر الأكثر هشاشة وضعفًا؛ أي الفئات الأكثر تعرضًا للآثار السلبية للمخاطر، ومن أمثلة ذلك تقوية قدرات النساء الفقيرات المعيلات لأسر، والتعامل مع اتجاهات بعض الأفراد والفئات نحو العنف ومكافحة الإرهاب.

(٧٧) أماني قنديل، «الدراسة الخامسة: قدرات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية: حالة المجتمعات العربية»، في إشكاليات السياسات الاجتماعية: ٢٣٥-٢٣٦.

- استراتيجية التعامل مع آثار المخاطر بعد وقوعها: وهي تعكس تدخلات مباشرة قوية من جانب السياسات الحكومية والمجتمع المدني للتخفيف من آثار أزمات اقتصادية كبرى كأنهيار البورصة، أو آثار كوارث طبيعية، أو آثار صراعات أهلية، وغيرها مما يستلزم حزمة من الأدوات المالية والاقتصادية.
 - ضرورة مواكبة التداخيات الناجمة عن المخاطر للتخفيف من حدتها وتهوين وطأتها على الأفراد والمجتمعات.
 - المخاطر أصبحت عالمية المنشأ والتأثير، مما يتطلب عملاً مشتركاً ومزيداً من الفاعلية في نظام الحكم الدولي على مستوى العالم.
- ومما سبق ترى الباحثة أن مواجهة الفوضى والمخاطر مسئولية مشتركة بين الجميع، ويقع العبء الأكبر على مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تلعب الدور الفعال في تنمية وعي أفرادها على ثقافة النظام والالتزام بالمعايير والقيم المجتمعية التي تساهم في تحقيق الاستقرار للمجتمع، وتدفعه نحو التقدم والتنمية.

٢- سياسات ومدخل مواجهة مجتمع المخاطر المزدوج

في ظل بروز مخاطر عولمة التطرف، واختفاء الحدود الزمنية والمكانية بين ما هو داخلي وخارجي؛ تبرز الحاجة إلى نوعين من السياسات والمدخل لمواجهة مخاطر المجتمع المزدوج. النوع الأول يتعلق بالسياسات الداخلية التي ينبغي أن تتشارك فيها كل مؤسسات الدولة، والنوع الثاني يرتبط بتعزيز الفهم المشترك للقضية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة ظاهرة التطرف باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود والقوميات والثقافات. وسوف نعرض لتلك السياسات فيما يلي^(٧٨):

(٧٨) ورداني، «فجوات التطرف وسياسات التعامل مع مجتمع المخاطر المزدوج»: ٩٨-١٠١.

(أ) سياسات التعامل مع مجتمع المخاطر الداخلي

تتعلق النقطة الأولى في هذه السياسات ببناء كتلة وطنية لمواجهة التطرف، وذلك من خلال تطوير شراكة حقيقة بين كافة مؤسسات الدولة، بما يشمل الأجهزة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث والفكر ووسائل الإعلام والمواطنين، يتم بمقتضاها رسم أدوار واضحة ومسئوليات محددة بجدول زمني لكل طرف، وذلك بما يمكن من تحديد خطة التحرك وآليات المتابعة والتقييم، مع إدراك استحالة القضاء على التطرف بنسبة تامة بدون القضاء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسببة له، والذي يعتبر أحد منتجاتها الجانبية. ويعتبر ضمان استمرار هذه الكتلة شرطاً رئيسياً لمواجهة التيارات المتطرفة التي تعمل على مأسسة أفكارها في المجتمع، خاصةً بين الأجيال الشابة التي تمتاز فئاتها بالتنوع وتحركاتها بالسيولة الشديدة.

ويتوازي مع بناء هذه الكتلة، تحديث الإطار التشريعي اللازم لمحاربة التطرف، فالملاحظ محدودية الاهتمام بمحاربة التطرف في التشريعات المصرية، واقتصارها حتى الآن على المادة ٩٨ من قانون العقوبات؛ الخاصة باستغلال الدين في الترويج أو التجنيد بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى للأفكار المتطرفة. وتتمثل أهمية إدخال إصلاحات تشريعية في سد الفجوة الموجودة بين تنامي الظاهرة وعدم وجود القوانين المناهضة لها، باستثناء تلك التي تركز على محاربة الإرهاب فقط، وآخرها القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥م الخاص بتنظيم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، والذي لم يشر من قريب أو بعيد لكلمة التطرف أو الأفكار المتطرفة.

وعلى نفس أهمية تحديث الإطار التشريعي، تنبع ضرورة تحصين «المجتمع ضد التطرف» من خلال تنشيط دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام لزرع قيم المواطنة والتسامح والتعددية والسلام الاجتماعي بين الشباب والنشء، وتطوير البرامج التعليمية الرسمية والمدنية التي تشرح المفاهيم بشكل معتدل، وبأسلوب مبسط وجذاب يصلح لمواجهة الخطاب المثير للجماعات المتطرفة. وهذا التحصين لا يتم بدون توافر الكفاءات المؤهلة للتعامل مع النشء والشباب، وفهم احتياجاتهم النفسية والسلوكية، ودراسة اللغة التي يتعاملون بها، ونوعية القيم السائدة.

كما تنبع ضرورة تعزيز «دور المؤسسات التنموية» وخلق كيانات أهلية مدعومة من الدول والقطاع الخاص، بحيث تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مناطق النفوذ التقليدية للجماعات المتطرفة، والتي استغلت لفترات طويلة غياب الدولة وانحسار دورها، ونجحت في تقديم نفسها كبديل موضوعي أمام المواطن البسيط، من خلال الدروس الخصوصية المنخفضة الأسعار أو الخدمات الصحية المجانية أو المشروعات متناهية الصغر للأسر الفقيرة. ويرتبط بذلك تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية المعتدلة في هذه الأماكن، والفصل بين الجامع والجمعية الأهلية التي تتبعه، والعمل على إنشاء جمعيات تكون قادرة على العمل في عدة محافظات بالتوازي.

وأخيراً، فإن العمل مع المتطرفين يتطلب تكثيف برامج التأهيل داخل السجون، وتوفير فرص العيش الكريم لهم بعد خروجهم، بما يحول دون تحولهم إلى هدف مرة أخرى لشبكات الخدمات التي تتبع الجماعات المتطرفة. كما يتطلب تشجيع المعتدل منهم على تطوير نظير جديد للأفكار الإسلامية مختلف عن ذلك الذي تبثه الجماعات المتطرفة، فشباب تيار الإسلام السياسي يحتاج إلى سماع خطاب إسلامي معتدل بواسطة رموز لها نفس السمات والأفكار.

ويلزم لضمان فعالية كل هذه السياسات أن تتم في ظل «سياسة وطنية متكاملة للشباب»، تحتضن الشباب وتشركهم في جميع مراحل صياغتها وتنفيذها وتقييمها، وإشعارهم بذواتهم، وأن أعلى مستويات السلطة السياسية تثق فيهم، وتعمل على تمكينهم فعلياً دون إقصاء أو قهر اجتماعي من المتاجرين بالشباب أو من الأجيال الأكبر سناً؛ كما أنها لا يمكن أن تنجح بدون قيام الدولة بالإسراع في خططها الاقتصادية والاجتماعية، وضمان أن تتوزع ثمارها على الجميع، بالإضافة إلى توفير متطلبات الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، وسيادة خطاب ديني وسطي مستنير في ظل مؤسسات أكثر استجابة وانفتاحاً على الشعب. فهذا هو المناخ الداخلي الذي يمنع تبلور ظروف البيئة الناضجة اللازمة لعمل تنظيمات التدين السياسي والتطرف الفكري واستشراء سلوك العنف، ويضمن أن يسود بين التيار الأعظم من الشباب مزاج نفسي يتسم بقبول التعددية وتبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

(ب) مدخل التعامل مع مجتمع المخاطر الخارجي

يحتاج مجتمع المخاطر لدراسة مستفيضة لمعرفة مدى التماهي بين المخاطر الداخلية والخارجية، وآليات عمل حلقات الوصل بين المجتمعين، وكيفية التصدي الفعال للمخاطر التي يبتثها، ويستلزم ذلك اتباع أكثر من مدخل.

المدخل الأول: يتعلق بدراسة البيئة الدولية التي تنتشر فيها أفكار التطرف، والتي شهدت من التسعينيات أربعة تغيرات كبرى تمثلت في صعود اليمين المتطرف في أوروبا، واقتران أفكاره بالفاشية والنازية، ومعاداة الأقليات والأجانب بصورة رئيسية، وبروز ظاهرة «المقاتلين الأجانب» و«العائدين من الخارج»، والذين ينشرون الأفكار المتطرفة بعد عودتهم من أماكن القتال، وذلك كما برز في حالات «العائدين من أفغانستان وسوريا وألبانيا»، وصعود تيارات الإسلام السياسي إلى العلن بعد ثورات وانتفاضات الربيع العربي، وتحولها من قوى اجتماعية وسياسية محظورة إلى قوى اجتماعية وسياسية معترف بها وذات ثقل ووزن على النحو الذي مكنها من تولي الحكم بصورة مباشرة في مصر وتونس، ولعب دور فعال في الدول العربية الأخرى، وأخيراً تنامي الدور الذي باتت تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في مجال تجنيد المتطرفين المحتملين.

المدخل الثاني: ويرتبط بتحليل التجارب والاستراتيجيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، والتي ركزت غالبيتها على التعاون المخبراتي والمعلوماتي، وتعزيز الجانب الوقائي، وتفعيل دور الشرطة المجتمعية والمبادرات المحلية في مواجهة الظاهرة، إضافةً إلى الاهتمام بالتعليم وأنشطة التدريب والتوعية بشأن مخاطر التطرف.

المدخل الثالث: ويهدف إلى التركيز على إبراز خطورة موضوع التطرف والاستقطاب في المحافل الدولية، وتفعيل العمل مع الشركاء الخارجيين خاصةً ممن لديهم اهتمام مماثل بمكافحة التطرف، ويأتي على رأسها من المنطقة العربية دولة الإمارات العربية المتحدة التي قامت في نوفمبر ٢٠١٣م، بإنشاء «مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف؛ «هداية» من عشرة خبراء دوليين، منهم اثنان من

كبار المسؤولين الإماراتيين. ودعت وزارة الخارجية فيها إلى تبني استراتيجية دولية واضحة لمواجهة التطرف تصنف الجماعات المتطرفة والإرهابية على أساس فكرها ومنهجها وأعمالها القائمة على العنف المسلح، ولا تقتصر على مواجهة تنظيم داعش فقط في سوريا والعراق.

وفي ظل هذا التعاون الإقليمي، يمكن لمصر أن تقدم نفسها كمنصة انطلاق لمحاربة الأفكار المتطرفة في العالم، وذلك من خلال إبراز المزايا النسبية التي تتمتع بها وأبرزها وجود جامع الأزهر الشريف فيها، ووجود خبرة سابقة بالتعامل مع المتطرفين في تسعينيات القرن الماضي.

ومن خلال ما تقدم، ترى الباحثة ضرورة فهم فجوات التطرف على المستوى الداخلي، وإدراك المخاطر الناتجة عن إزالة الحدود والفوارق بين البيئتين الداخلية والخارجية؛ بحيث يعتبر ذلك الخطوة الأولى في طريق محاربة ظاهرة التطرف التي تحولت في الفترة الأخيرة إلى ظاهرة معولة؛ تؤثر على أمن المجتمعات الحالية، واستقرار مستقبل الأجيال القادمة، ولا شك أنه ينتج عن هذا مجتمع مليء بالمخاطر ولكنه عامر بالفرص في الوقت نفسه.

نتائج الدراسة الميدانية

قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع كافة التيارات المختلفة في المجتمع باختلاف توجهاتها الأيديولوجية سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو دينية أو أمنية، لمعرفة آرائهم حول مفهوم ثقافة الفوضى وأهم العوامل التي أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى في المجتمع المصري سواء كانت تلك العوامل داخلية أو خارجية، ثم تحديد المقصود بمجتمع المخاطر، والمجالات التي تشكل قضايا لمجتمع المخاطر، هذا بالإضافة إلى وصف وتحليل واقع المجتمع المصري في الفترة التي سبقت ٣٠ يونيو.

وأخيراً، إلقاء الضوء على مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري، ثم عرض آليات مواجهة ثقافة الفوضى في المجتمع في إطار التحديات الداخلية والخارجية التي يفرضها علينا الواقع في ظل كافة المتغيرات العالمية التي تشهدها كافة الشعوب والمجتمعات، وأخيراً، تقديم رؤية مستقبلية للمجتمع المصري.

أولاً: ثقافة الفوضى

المقصود بثقافة الفوضى

لقد أظهرت غالبية التيارات الفكرية إجماعاً على أن ثقافة الفوضى تعني «اختلال في النسب المنتظمة في الحياة نتيجة الخروج عن القيم والعادات والتقاليد الحاكمة لسلوك الأفراد في المجتمع، والتي تشمل كافة الأفعال المختلفة الممارسة بعيداً عن الضوابط والقواعد والمعايير المجتمعية التي تربي عليها المجتمع، وقد يكون ذلك مخططاً له بطريقة أو بأخرى من جانب بعض التنظيمات في ظل تعدد أشكال الحرمان المختلفة التي عانى منها المجتمع المصري سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي أدت إلى تراكم مشاعر الغضب والإحباط لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، كونت لديهم ثقافة عدائية تنتظر الفرصة لكي تخرج شحنات متراكمة تنامت لديهم لأكثر من ٤٠ عاماً».

كما أكدوا على أن ثقافة الفوضى «غريزة في كل البشر، ولكنها في أوقات الاستقرار تصبح كامنَةً داخل كل فرد، أما عندما تحدث الاضطرابات والثورات وتسود حالة من عدم الاستقرار في المجتمع فإنها تطفو على السطح، ويرجع ذلك لعملية التنشئة الاجتماعية، ومن ثم، فعندما يحدث ذلك فإن تلك الثقافة الفوضوية كانت تنتظر تلك الفرصة لتفريغ شحنات الكبت، في ظل غياب الرادع الذي يقف حائلاً دون انتشارها ممثلاً في القانون والنظام».

كما أشار أساتذة علم الاجتماع إلى أن مفهوم ثقافة الفوضى يعد من المفاهيم الحديثة التي تناولها علم الاجتماع الثقافي في الآونة الأخيرة، وتعني «ثقافة حالات الاضطراب والتغير بما يسمى «بالارتداد العكسي» أو «الحراك السياسي»، كما أنها ترتبط بحالة الحراك الاجتماعي التي حدثت في المجتمع المصري وخاصةً بعد ثورة ٢٥ يناير، نتيجة التغير السياسي الذي حدث في مصر وارتبط بالحراك الاجتماعي والثقافي والسياسي سواء كان منظماً أو غير منظم، فإذا كان غير منظم فإن ذلك سيعقبه ثقافة فوضوية وتكون ثقافة غير واعية نتيجة لغياب الوعي الثقافي والسياسي لدى أفراد المجتمع، وبالتالي فهي حالة من الاضطراب وفقدان المعايير والقيم والقواعد المجتمعية نتيجة التغيرات التي حدثت في المجتمع المصري».

ثانياً: العوامل التي أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى في المجتمع المصري قبل ٢٥ يناير

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى، نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي عانى منها المجتمع. وقد أكدت معظم التيارات المختلفة «أن ذلك نتيجة لتراكمات استمرت لأكثر من أربعين عاماً، وحرمان متعدد الأوجه وصل ذروته في عام ٢٠١٠م في ظل تكريس ثقافة الخوف والفقر والقهر والظلم والفساد، مما أدى إلى نمو مشاعر الغضب والكراهية لدى الغالبية من أفراد المجتمع»، ويرجع ذلك إلى حالة اللامبالاة والسلبية من جانب الرئيس الأسبق حسني مبارك وإدارته التي سيطرت على كافة موارد الدولة واستأثرت بها لصالحها، وذلك نتيجة تزواج الثروة والسلطة. وقد انقسمت تلك العوامل إلى:

١- العوامل المرتبطة ببيئة المجتمع المصري

أكدت كافة التيارات والتوجهات الفكرية على أن العوامل المرتبطة ببيئة المجتمع المصري تمثلت في الأوضاع الداخلية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، والتي كانت سائدة في تلك الفترة قبل ثورة ٢٥ يناير وما بعدها، كما أشاروا إلى أنه لا يوجد «شعب فوضوي»، ومفهوم الفوضى يتم تعريفه على أساس الشعوب، وهذا ما أكده ناجح إبراهيم عندما أوضح أن «الشعوب التي دأبت على تطبيق سياسات العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية يسود بها حالة من الاستقرار، أما الشعوب التي تعاني من غياب العدل سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً يسودها التوتر والاضطرابات إلى أن تأتي لحظة معينة يغيب فيها النظام والقانون وبالتالي تنتشر بها الفوضى والمخاطر».

(أ) الأوضاع الاجتماعية

الحرمان من العدل

أكدت كافة النخب على أن الأوضاع الاجتماعية قد ساءت في المجتمع نتيجة الحرمان الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية، وقد أشارت معظم التيارات المختلفة إلى أن هناك تركيزاً شديداً للثروة والسلطة في أيدي أقلية على حساب الأغلبية، وهذه الأقلية «محظوظة»؛ لأنها كانت تحيط بالسلطة وقريبة منها. ويرجع ذلك إلى التزاوج الذي حدث في تلك الفترة بين رأس المال والسلطة، والذي أدى إلى تهميش غالبية أفراد المجتمع لصالح فئة محدودة تستولي على كافة موارد الدولة وتستنزف خبراتها.

وهذا ما أشارت إليه تهاني الجبالي؛ حيث أكدت أنه كان هناك اشتباك على المستوى الاجتماعي بين الرأسمالية المتوحشة التي بدأت تطل على المجتمع المصري وهم «أصحاب المليارات»، وقد سمعنا عن سلوكياتهم وأساليب وأنماط معيشتهم المترفة، وبين الشرائح المتوسطة والشرائح المنتجة «العمال والفلاحين» وما يعانون منه نتيجة الحرمان من العدل، ومن ثم، بدأت تظهر حالة من حالات الغضب الشديدة جداً داخل تلك الفئات المحرومة.

الحرمان من حق العمل

عانى المجتمع المصري كثيرًا في ظل سياسات الخصخصة والوساطة والرشوة التي انتشرت بصورة واضحة، خاصة في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك وبالتحديد في عام ٢٠١٠م. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الشعور بالحرمان وعدم الرضا عن تلك السياسات وازدياد التوتر في المجتمع مما قد يهدد استقرار الأوضاع، ويرجع ذلك إلى فقدان الشعور بالانتماء لدى الفئة العظمى من المجتمع وهم الشباب الذين هم أمل المستقبل.

وقد أشارت كافة التيارات الفكرية إلى أنه في ظل التحول نحو الاقتصاد الحر واتباع سياسات الخصخصة وبيع شركات القطاع العام، أدى ذلك إلى التحول نحو الفوضى نتيجة لتسريح العديد من العمال من وظائفهم، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة، ومن ثم، تنتشر في المجتمع السلبيات المترتبة على ذلك.

وهذا ما ظهر في ضوء نظرية الحرمان النسبي، عندما أشارت إلى أن ذلك يؤدي لتراكم الغضب وشيوع مظاهر الإحباط، نتيجة الفجوة القائمة بين توقعات الأفراد لما يعتقدون أنهم يستحقونه من مكانة ومزايا في مجتمعاتهم، وبين ما يحصلون عليه فعلاً في الواقع.

ظهور ثقافة الاغتراب

أدت الأوضاع السائدة في المجتمع المصري إلى نمو ثقافة الاغتراب لدى الشباب؛ حيث أصبح يعيش أزمة حقيقة حادة أدت إلى انفصاله عن الواقع الاجتماعي.

وقد أشار محمد بدير إلى ذلك عندما أكد أن إحساس الفرد بالاغتراب يجعله عرضة للاستقطاب من جانب تلك الجماعات الدينية التي تغذيه بالأفكار والقيم المتطرفة.

كما أوضح هاني خميس أن الإنسان يشعر بالاغتراب عندما يعيش في مجتمع غير قادر على تلبية احتياجاته وتقديم الخدمات لأفراده، فهو يفرض عليه حقوقاً كالضرائب والرسوم وغيرها، دون إعطائه احتياجاته الخاصة بالتعليم والصحة والإسكان، وغيرها. فينظر هؤلاء الأفراد لذلك على أنه نوع من «المواطنة المنقوصة»، وبالتالي يتشكل لديهم نوع من الثقافة العدائية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

وفي هذا الإطار، أشار عبد الوهاب جودة إلى أن ازدياد الشعور بالاعتراب يؤدي إلى وجود أزمة حادة في القيم فيما يعرف بظاهرة «الأنومي» Anomie وتعني «اختلال القيم»، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ثقافة الفوضى.

تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية

أكدت غالبية التيارات والتوجهات الفكرية والأيدولوجية أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية قد تعرضت في مجتمعنا لمتغيرات عديدة أورتتها بعض مظاهر الضعف الذي قد يدفع بها إلى الانهيار، ومن أهم هذه المؤسسات الأسرة والمدرسة. ويرجع ذلك إلى أن الأب والأم في العشر سنوات الأخيرة لم يكن لديهما وقت لتربية الأبناء بسبب البحث الدائم عن توفير المال، وبالتالي تراجع اهتمامهما بوضع الأبناء، وهذا أدى إلى انصراف هؤلاء الشباب إلى مؤسسات بديلة لتلقي القيم التي تتنافى مع العادات والتقاليد التي تربي عليها المجتمع، وأصبح هناك فجوة بين الآباء والأبناء، فهم يعيشون معاً في بيت واحد لكنهم في حالة من العزلة.

كما أشار أساتذة علم الاجتماع إلى أنه «لا يوجد شعب فوضوي وإنما يرتبط ذلك بعملية التنشئة الاجتماعية، ولها جانبان: جانب مرتبط بالعادات والتقاليد، وجانب أخلاقي مرتبط بالدين، وبالتالي أصبح الأفراد عرضة للاستقطاب من جانب جماعات متطرفة».

تغير الشخصية المصرية

يعد الصبر والمرح والفكاهة والازدواجية والتعلق بالأشخاص والتواكل والميل إلى الاستقرار من أهم سمات الشخصية المصرية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية التيارات والتوجهات المختلفة أكدت على أن الشخصية المصرية في الفترة التي سبقت ٢٠١١م كان يتخللها أربع ثقافات محورية، هي:

- ثقافة لقمة العيش: وهي الثقافة السائدة لدى أغلب المصريين الذين لا يهتمون بالموضوعات السياسية أو الاقتصادية، وإنما يركزون على حياتهم مباشرة لرفع قيمة دخولهم لمواجهة المعيشة الصعبة المتزايدة يوماً بعد يوم.

- ثقافة الامتعاض: وتتبلور في الاستياء والاستهجان وعدم القبول بكل ما هو قائم دون أدنى رغبة في التحرك نحو تغييره.
- ثقافة الإحجام: وتتركز في الإحجام عن المشاركة في الحياة العامة والشعور بعدم جدوى العاملين الاجتماعي والسياسي والنظر لهما على أنهما بلا قيمة، أو باعتبارهما عملاً رسمياً من تخصص الحكومة فقط أو نشاطاً فئوياً يقتصر على «المواطنين المرفهين».
- ثقافة الخوف: وهي الثقافة التي كانت مسيطرة وحاكمة للتوجه السياسي للنخبة المصرية والمجتمع المصري بأسره؛ لأن الأمن كان صاحب «اليد الطولى» في البلاد، وبالتالي أصبح تأثير ثقافة الخوف أكثر تعقيداً، خاصةً أن المصريين يخافون من السلطة الحاكمة وعلى الجانب الآخر يخافون من الفوضى التي تهدد بالانفلات. ورغم كل الاستياء والخلاف على سياسات النظام وممارساته فإن المصريين لا يريدون التضحية بالاستقرار.
- ومن ثم، نجد أن وجود هذه الثقافات شكل عاملاً سلبياً خطيراً في بناء الشخصية المصرية. ولكن مع تعاظم الظلم والفساد والمحسوبية وتدهور السياسات التي صاحبها انخفاض حاد في مستوى المعيشة؛ بدأ يحدث نوع من التغيير في بناء الشخصية المصرية التي رفضت الواقع السيء الذي كانت تعيش فيه، وخرجت مطالبة بالعيش والحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

(ب) الأوضاع الاقتصادية

أكدت كافة النخب تدهور الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة في فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك - رغم معدلات النمو المرتفعة في ذلك الوقت - حيث ارتفعت معدلات التضخم والتبعية الاقتصادية للاقتصاد العالمي نتيجة تنفيذ سياساته في مصر.

وقد أوضحت معظم التيارات المجتمعية أن الأوضاع الاقتصادية في عهد النظام مبارك ساءت بصورة كبيرة في ظل انهيار القطاع العام وتراجع لصالح القطاع الخاص، مما عرض العديد من الأفراد لخطر الطرد من العمل، وهذا بدوره يقود نحو الاحتجاجات وانتشار البطالة في المجتمع، الأمر الذي يقود مباشرة نحو ظهور المخاطر التي تقود إلى الفوضى. إلا أن أساتذة علم الاجتماع أضافوا بعداً آخر أشاروا فيه إلى «أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى ظهور عوامل أخرى تساعد الفعل

الاجتماعي من جانب الأفراد لنشر الفوضى؛ لأن هذه السياسات الخاطئة أدت إلى مزيد من الفقر والحرمان الاقتصادي، وهذا ينعكس على رد فعل الشارع تجاه الدولة، في ظل عدم وجود مشروعات استثمارية توفر فرص عمل للشباب، وعدم وجود قدرة تنموية تستوعبهم. ومن ثم، فإن هذا الإقصاء يؤدي إلى تهميش هؤلاء الأفراد، ومن ثم، يؤدي ذلك إلى اتجاه المجتمع نحو المخاطر».

(ج) الأوضاع السياسية

أشارت كافة النخب والتيارات المجتمعية إلى أن الأوضاع السياسية في عهد الرئيس الأسبق مبارك لعبت دورًا كبيرًا في ازدياد حدة الاحتقان والكراهية من جانب المجتمع للنظام وإدارته.

وفي هذا الإطار، أشارت النخبة الثقافية والفكرية إلى حدوث حالة من الاحتقان السياسي؛ حيث «أغلق النظام مسامعةً السياسية» عن الأحزاب والتنظيمات والتيارات السياسية والثقافية والفكرية، وحوّلها كلها إلى أحزاب كرتونية، وأصبحت عبارة عن «جورنال» - جريدة وغرفة مغلقة بها مجموعة من الناس يتحدثون مع أنفسهم - وبالتالي أصبحت تلك التنظيمات بلا عمل جماهيري وسط الناس، والمسئول عن ذلك الحزب الوطني، وفي الوقت نفسه كان هناك الوجه الآخر للعملة وهم جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث تم إطلاق أيديهم في المجتمع، وأصبحوا الوجه الآخر للنظام، وذلك كان يتم بصفقة وبمباركة أمريكية، وذلك كان واضحًا في انتخابات ٢٠٠٥م عندما أصبح عددهم داخل مجلس الشعب ٨٨ نائبًا، في الوقت الذي تم فيه تهميش كافة القوى المجتمعية، وحرمانها من كافة أشكال المشاركة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

ويرجع ذلك إلى العناد السياسي المتكرر من جانب النظام الأسبق، مما أدى إلى تدهور حاد للأوضاع السياسية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ نتيجة لتراكمات استمرت لأكثر من ثلاثين عامًا، ووصلت إلى درجة عالية من الخطورة أصبح المجتمع المصري معها مؤهلًا للدخول في حالة من الصراع السياسي الذي يؤدي إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، ومن ثم، ظهور مجتمع المخاطر.

(د) الأوضاع الأمنية

أكدت معظم التيارات المجتمعية باختلاف توجهاتها الأيديولوجية أن الأوضاع الأمنية التي كانت سائدة في المجتمع لعبت دورًا كبيرًا في نشر الفوضى، نتيجة للسياسات التي اتبعتها الشرطة وخاصةً جهاز مباحث أمن الدولة سابقًا، الذي سيطر على حرية الفكر والتعبير لدى أفراد المجتمع، بالإضافة إلى فرض قانون الطوارئ الذي أدى إلى تقييد المجال العام وكبت حرية الأفراد؛ حيث تحولت تلك الأجهزة الأمنية من وظيفتها الأساسية، وهي حماية الشعب والوطن، إلى حماية أمن النظام وسلطة النظام نتيجة اختلاف العقيدة لديها، وهذا أدى إلى اضطراب الأداء الأمني، وحدث «الترهل» الذي صاحبه فساد، بالإضافة إلى ابتعادها عن دورها من حفظ حياة الأفراد والمجتمع إلى تتبع الجماعات الدينية فقط.

(هـ) الأوضاع الثقافية

أكدت غالبية التيارات المجتمعية أن الأوضاع الثقافية التي كانت سائدة في المجتمع ليست منفصلة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فقد حدث نوع من «الخراب الثقافي» كما أشارت تهاني الجبالي حينما أوضحت أن الشخصية المصرية تعرضت لتجريف حاد جدًا، وبدأ يصبح هناك موجة من الفكر الديني المتشدد، جزء منه تحملته جماعة الإخوان والتيار السلفي الذي ظل ينمو في المجتمع المصري في عصر مبارك تحت سمع وبصر أجهزة الأمن، ومن ثم تحول ذلك كله إلى عبء على المجتمع، هذا بالإضافة إلى تراجع حاد لدور المثقفين والمفكرين الذين يقع العبء الأكبر عليهم في تنوير المجتمع، في ظل عالم مليء بالثقافات المتعددة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود عدة عوامل أخرى أدت لانتشار ثقافة الفوضى في المجتمع، أشارت إليها مختلف التيارات الفكرية؛ حيث أشار أساتذة علم الاجتماع إلى وجود عدة عوامل أخرى هي:

١- عدم قدرة النظام السياسي على مواجهة التحديات في وقت الأزمات، وعدم قدرته على المرونة والتكيف مع كافة المتغيرات، وهذا نتيجة سياساته التي تبنت الحل الأمني فقط دون ترسيخ ثقافة الحوار والمشاركة المجتمعية بما يساهم في تحقيق الاستقرار.

٢- عدم وجود سياسات تنموية شاملة لها رؤية مستقبلية، بالإضافة إلى الفجوة القائمة بين المدينة والريف، وبالتالي يحدث استبعاد لبعض الفئات من المجتمع ويدفع نحو ظهور ما يُعرف «بالمواطنة المنقوصة». وهذا نتيجة التنمية غير المتوازنة في المجتمع بين المحافظات، ومن ثم، نجد أن سياسات التمييز والتهميش ترتبط بفكرة الحرمان نتيجة شعور هؤلاء الأفراد بأنهم غير حاصلين على حقوقهم مثل الآخرين، وبالتالي تنمو لديهم ثقافة عدائية تجاه المجتمع.

وقد أوضح التيار السياسي أن هناك أبعادًا أخرى أدت لنمو وانتشار ثقافة الفوضى في المجتمع

المصري هي:

- تجريف وتزييف الوعي.
- انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية.
- انسداد الأفق في عصر مبارك.
- كما أوضح التيار الديني ظهور عوامل أخرى أهمها:
- ضعف الولاء والانتماء للدولة نتيجة تعرض الفرد للإهانة.
- تدني دور الإعلام في عرض القضايا التي يعاني منها المجتمع.
- كما أضاف أيضًا أصحاب التيار الاقتصادي عاملاً آخر هو:
- انتشار ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري.

الانفلات الأمني عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

شهدت مصر حالة من الانفلات الأمني غير المسبوق، وبالتحديد في الثامن والعشرين من يناير لعام ٢٠١١م، نتيجة غياب المؤسسة الأمنية عن أداء دورها عقب الثورة، وهذا أدى إلى حالة من الهلع والرعب نتيجة انتشار البلطجية، وأصبح بالفعل هناك حالة من ثقافة الفوضى؛ حيث غابت المؤسسة المنوط بها حماية المجتمع عن أداء دورها، وأصبحت الفوضى هي السلوك اليومي السائد.

وقد أوضح ناجح إبراهيم أنه قد تم حرق الأقسام والمؤسسات العامة عمدًا، وانتشار التخريب في كافة أنحاء الدولة، واقتحام السجون وحرق ما يقرب من ٧٠ إلى ٩٠ قسم شرطة بالإضافة إلى السيارات، وهذا أدى لاستنزاف الدولة.

وأشار إيهاب سمرة إلى أن هناك العديد من الأفراد في لحظة ما فرحوا بحرق أقسام الشرطة، لكن بعدها أدركوا حجم المخاطر التي سيتعرضون لها، فالحرابي أو البلطجي أو القاتل سوف يصل إليهم في أي مكان حتى ولو كانوا في بيوتهم، ومن ثم، حدثت حالة من الفوضى الشديدة في المجتمع.

كما بين حاتم صابر أن القرارات التي أخذها مبارك بعد ٢٥ يناير كانت هي نفس القرارات التي كان يجب أن يأخذها قبل حدوثها، وذلك كان سيجنب البلاد تلك الفوضى، وذلك بسبب الفساد السياسي من قبل النظام، وهذه القرارات هي: إلغاء مجلس الشعب - إلغاء مخطط التوريث - عدم الترشح لفترة ثانية - تحييد الشرطة - نزول الجيش لحماية المنشآت - ترك الناس في الشارع للتعبير عن آرائهم بحرية.

إلا أن محمد عمر أكد أن هناك فرقًا بين مجتمعات تعودت على الاحترام ومجتمعات نشأت على الخوف، فخلال السنوات السابقة اعتاد الشعب المصري على ثقافة معينة، وبالمعنى العام «الشعب كان يخاف ما يختشيش».

ويرجع ذلك إلى أنه تم تربية الشعب على ثقافة الخوف، نتيجة القبضة الأمنية الهائلة في ظل وجود قانون الطوارئ، وعندما حدثت الثورة بطريقة استهدفت النواحي الأمنية ضعفت درجة الخوف لدى المجتمع، وبالتالي لم يعد هناك خوف من النظام، وعند سقوطه وانهاره قام هؤلاء الأفراد الذين تربوا

على تلك الثقافة بالاعتداء على مؤسسات الدولة ونشر حالة من عدم الاستقرار والفوضى في المجتمع؛ لأن الفرصة أصبحت مهيأة لذلك. وبالتالي فإن قيام هؤلاء الأفراد بذلك كان نتيجة الظلم والاستبداد اللذين تعرضوا لهما في عهد مبارك، إلا أن ذلك لا يعطيهم مبرراً للقيام بالقتل والحرق والتخريب والخروج عن النظام المألوف في المجتمع، وقيام أي شخص بفعل ما يريده في أي وقت وأي مكان دون رقيب أو حسيب.

وينطبق ذلك على ما أكده أولريش بيك عندما أشار إلى أن «مجتمع المخاطر» أو ما يطلق عليه «عالم الفوضى» يظهر عندما تغيب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك التي كانت ضابطة للمجتمع، وهذا ما حدث في المجتمع المصري عقب الانفلات الأمني الذي حدث.

وهنا نستطيع القول إن هناك علاقة جدلية بين ثقافة الفوضى والمخاطر؛ فكلما زادت المخاطر انتشرت ثقافة الفوضى، وكلما عمت الفوضى تعرض المجتمع للمخاطر.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود العديد من العوامل التي أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى في المجتمع عقب ثورة ٢٥ يناير، أشارت إليها الغالبية العظمى من التيارات والتوجهات الأيديولوجية المختلفة كالاتي:

جماعة الإخوان المسلمين: قامت جماعة الإخوان المسلمين بنشر ثقافة الفوضى في المجتمع عقب ثورة ٢٥ يناير، والدليل على ذلك أن الشعب المصري وهو في كافة ميادين التحرير كان شديد الانضباط والسلمية والالتزام، ولم يحدث منه أي شكل من أشكال التهديد لمقومات الدولة، والذي بدأ ذلك المخطط هو تنظيم الإخوان من خلال التنظيم السري له، والذي بدأ في إحداث حرائق مفتعلة فيها قُتل ضحايا وسُفكت دماء، وكان المستهدف واضحاً وقد ظهر لنا فيما بعد وهو «تحويل الحالة الثورية إلى سلوك فوضوي وعدواني ضد مؤسسات الدولة، بدأت بالشرطة ثم الجيش ثم القضاء وأخيراً الإعلام». وهذا بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار تتمكن معها من السيطرة على الدولة.

وأوضح التيار السياسي أن هناك بعدًا آخر لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى هو:

دوران مصر في حلقة مفرغة: لقد دارت مصر في حلقة مفرغة من ٢٠١٠م حتى ٢٠١٤م، فقد كان هناك فساد وترهل لكل المؤسسات في فترة حكم مبارك، وقد انعكس ذلك على المجتمع بعد رحيله، فالثورة تنتهي بهدم نظام ظالم وتأسيس نظام يرضي الشعب، وعند محاولة تأسيس هذا النظام وجدنا أن الناس ثائرة باستمرار، وأن هناك حالة من اللامبالاة، وبالتالي أصبح هناك فجوة، فالثورة غالبًا تفشل في الانتقال من الثورة إلى الدولة، فهي تنجح كثورة لكنها تفشل كدولة، وفي النهاية يتم الانتقال من الثورة إلى الفوضى، نتيجة انعدام منظومة القيم التي كانت تحمي المجتمع وتحافظ على استقراره.

كما أضاف أساتذة علم الاجتماع عدة عوامل أخرى أدت لذلك هي:

١- تنظيم المظاهرات.

٢- غياب السياسة العامة للدولة.

٣- انفتاح المجال العام.

٤- فقدان المعايير: فقد أصبح المجتمع المصري منذ ٢٥ يناير مجتمعًا أنوميًا فاقداً للمعايير؛ لأنه عندما يسقط المعيار الأكبر وهو الدستور، فالمجتمع يصبح بلا ضابط أو رقيب، وبالتالي أصبح القانون قانونًا فرديًا؛ حيث «انكسر» تفكك العقل الجمعي للمصريين، وأصبح هناك عقول فردية. فالمعايير هي مجموعة القواعد الضابطة والحاكمة للفعل الاجتماعي على أرض الواقع، وهذا الفعل في تفاعله مع الآخرين هو الذي يشكل النسيج الأساسي للبنية المجتمعية؛ لأن كل سلوكيات الأفراد محكومة بمجموعة من القواعد والمعايير، إذا كانت غائبة أو فاسدة، فالجميع «فاسد وفوضوي»، والعكس إذا كانت واضحة، وبناءً على هذا «المجتمع الخطوري» أصبحت الناس «فوضوية»، وبالتالي نجد أن الفوضى أعادت إنتاج المخاطر، ومن ثم، نجد أن العلاقة جدلية بين وجود ثقافة الفوضى وظهور مجتمع المخاطر، وهذا وفقًا لمدخل مجتمع المخاطر الذي أشار إليه أولريش بيك.

كما أشار التياران الاقتصادي والديني إلى عامل واحد أدى إلى انتشار ثقافة الفوضى في المجتمع هو: الاعتصامات الفئوية والإضرابات عقب الثورة لزيادة المرتبات، في الوقت الذي لا يقوم فيه كل فرد بعمله، وإذا لم يتم ذلك يتم إيقاف المصانع، وقد يصل الأمر لحرق المؤسسات.

هذا بالإضافة إلى العبء الاقتصادي الكبير الذي تحمته ميزانية الدولة عقب الثورة، وخاصةً فيما يتعلق بتحمل وتلبية تلك المطالب، وهذا ساهم بانخفاض الاحتياطي الأجنبي بصورة مقلقة تنذر بمخاطر مستقبلية لها آثار كارثية على كافة المستويات.

وأخيراً، أضاف الخبراء الأمنيون بعداً آخر ذا أهمية كبيرة هو: انتشار ظاهرة تهريب المساجين من الأقسام والمراكز، وهذا نتيجة انكسار هيبة الشرطة عقب الثورة، وانتشار السرقة والجرائم المختلفة في ظل فوضى السلاح التي ظهرت بصورة جلية في المجتمع، وهذا بدوره ساهم في نشر الفوضى لأن كل فرد «كان يعمل الي هو عايزه»، نتيجة غياب القواعد والمعايير «فمن أمن العقوبة أساء الأدب»، فقد كان هناك دولة ومؤسسات، لم تنته المؤسسات، ولكن الدولة أصبحت عبارة عن «شبه دولة» نتيجة حالة الانفلات الأمني الذي حدث عقب الثورة واهتزاز مكانة وزارة الداخلية، ولولا تدخل القوات المسلحة؛ الدرع الواقى لمصر، لحدثت مشكلات كثيرة.

كما أوضح التيار السياسي على أن مصر شهدت بعد ٢٥ يناير حالة من الفوضى السياسية، نتيجة تعدد الأحزاب التي ليس لها أي وجود فاعل في الحياة السياسية، مما أدى إلى حدوث حالة من السيولة السياسية.

أما بالنسبة للتيار الديني فقد أكدوا أن هناك فوضى دينية نتيجة تعدد الفتاوى التي تصدر دون رقيب، وامتلاء القنوات الفضائية بأشخاص غير مؤهلين أو منوط بهم إصدارها، مما أدى إلى مزيد من الفهم الخاطئ والناقص للدين، وهذا بدوره يقود نحو التطرف والعنف.

وعلى الصعيد الأمني، أشار الخبراء الأمنيون إلى أن هناك حالة من الفوضى الأمنية التي كانت سائدة عقب ٢٥ يناير بصفة خاصة؛ نتيجة الانفلات الأمني وانتشار السلاح الذي تم تهريبه من ليبيا، الأمر الذي أدى لمخاطر كبيرة على المجتمع.

وبالنسبة للخبراء الاقتصاديين، أشاروا إلى أن هناك فوضى اقتصادية نتيجة ارتفاع الأسعار، وعدم قدرة المسؤولين على مواجهة ذلك في ظل استغلال التجار والمستوردين، وهذا يؤدي إلى تزايد الغضب لدى فئات عديدة من المجتمع المصري لعدم قدرتهم على إشباع احتياجاتهم.

وأخيراً، أشار أساتذة علم الاجتماع إلى أن هناك فوضى أخلاقية نتيجة انهيار القيم التي كانت تمثل الموجه لسلوكيات الأفراد في المجتمع بفعل آليات العولمة والتطور التكنولوجي، الذي فرض علينا أنماطاً كثيرة من القيم والعادات والتقاليد التي لا تتماشى مع مجتمعنا المصري.

٢- العوامل الخارجية التي أدت لانتشار ثقافة الفوضى في المجتمع المصري

ثمة إجماع كبير من قبل التيارات المجتمعية على أن العوامل الخارجية لعبت دوراً فعالاً في نشر الفوضى في العديد من الدول والمجتمعات، كما أوضحوا أن من أهم هذه العوامل الخارجية (العولمة، والفوضى الخلاقة، والنظام العالمي، وأخيراً الثورة التونسية).

(أ) الفوضى الخلاقة

أشارت تهاني الجبالي إلى أن الفوضى الخلاقة حالة ممنهجة اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن خطة صهيوأمريكية للمنطقة العربية، مهمتها هي تخليق حالة من «اللدولة»، وتتحول في النهاية الحالة الثورية إلى حالة فوضوية تؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة، وبالتالي يحدث من خلالها ما يسمى «بالدولة الفاشلة»، وقد أطلقت هذه الفكرة كونداليزا رايس في إطار الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الجديد، وبالتالي الفوضى ليست خلاقة لأنها فكرة ممنهجة للمنطقة العربية لإحداث شكل من أشكال الفوضى الشاملة، لكي تتحول تلك الدول لدول فاشلة تمهيداً «لتقسيم المقسم وتجزئة الجزأ»، وهذا المخطط معلن وموجود، وقد ظهرت شواهد بعد ٢٥ يناير في المجتمع المصري وباقي الشعوب العربية، ويصل لمرحلة تهديد الدولة، وذلك هو المفهوم السائد في «حروب الجيل الرابع».

(ب) النظام العالمي

أجمعت كافة التيارات المجتمعية على أن النظام العالمي من أهم العوامل الخارجية التي تؤدي إلى نشر حالة عدم الاستقرار والاضطرابات في دول العالم الثالث.

وأضافت تهاني الجبالي أن العالم كان يعاني منذ انهيار الاتحاد السوفيتي من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم؛ حيث بدأت بعسكرة العالم بدءاً من أفغانستان وباكستان ثم العراق، والدخول لهدم الدولة وتسليح جيشها بعد تقسيمه لمليشيات؛ وذلك كان بداية لعسكرة الدول العربية.

ونتيجة للتكلفة الباهظة التي خلفها التدخل العسكري المباشر، لجأت أمريكا لاستخدام نمط آخر من التدخل تحت مسمى الجيل الرابع من الحروب، والتي تعتمد على الحليف المحلي ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والحليف الإقليمي في قطر التي تقوم بتمويل الجماعات الإرهابية بقيادة تركيا بهدف تقسيم الدول العربية، وذلك عن طريق: الإعلام المخطط أو الموجه، والاستهداف الدبلوماسي في المنظمات الدولية، والتشكيك في شرعية النظام.

كما أوضح حاتم صابر إلى أن النظام العالمي يسعى لوجود صراع ليس بين العرب وإسرائيل، وإنما بين العرب وبعضهم بعضاً، ليصبح الصراع ليس بين مسلم ومسيحي فقط، وإنما بين المسلم والمسلم سواء كان سنياً أو شيعياً، وفي إحدى الندوات السياسية في الخارج أكدوا على أن مصر من الدول التي من المفترض أن تظل «مناخيرها فوق الميه قادرة تتنفس بصعوبة لأنها لو طلعت وقدرت تقوم وتتنفس هاتدهس الكل، ولو غرقت الكل هايعرق فتبقى كدا أحسن»، وهذا ما تريده الدول الكبرى.

(ج) ثورات الربيع العربي «الثورة التونسية»

أكدت الغالبية العظمى من التيارات الفكرية أن الفعل الثوري التونسي الذي سبق قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، أثر بشكل أو بآخر كفكرة كرة الثلج؛ حيث بدأت الثورة بدولة، وبدأ ذلك بتحفيز الدول الأخرى ومصر منها، لكن البيئة الداخلية كانت مهياة لذلك؛ لأنه بشكل أو بآخر كان سيحدث ما يحدث؛ لأن الكثير تحدث عن ماذا بعد مبارك؟ لأنه ليس هناك نائب أو كوادر مؤهلة لقيادة الدولة، وبالتالي كان لا بد من تدخل الجيش حتى لا تضيع الدولة.

ثالثاً: المقصود بمجتمع المخاطر

أكدت غالبية التوجهات الفكرية على أن مجتمع المخاطر هو المجتمع الذي يتشكل وجوده؛ نتيجة لحدوث عدة متغيرات، وقد تكون هذه المتغيرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أمنية تؤثر على بنية المجتمع، والتي تولد معها مخاطر قد تؤدي إلى تهديد أمن المجتمع واستقراره.

وفي هذا السياق، أوضحت تهاني الجبالي أن مجتمع المخاطر هو «المجتمع الذي يعاني من أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو يهدد الأمن القومي، والذي يجب أن يمتلك خطة لمواجهة تلك المخاطر».

وفي هذا الإطار، يرى هاني خميس أن مجتمع المخاطر هو «المجتمع الذي يمر بالعديد من التحديات، وقد يواجه العديد من المشكلات نتيجة تفشي الأمراض والكوارث وازدياد الفقر والبطالة، وانتشار العشوائيات وغيرها. وقد أكد أن أي مجتمع يمر بتلك المخاطر إما بصورة جزئية أو كلية وعلى المجتمع أن يواجهها».

إلا أن مصطفى الفقي أشار إلى أنه المجتمع الذي يتحمل نتائج مغامرات معينة قد تكون لصالحه في النهاية، كما أنه المجتمع الذي يستطيع بجرأة أن يقتحم «تابوهات» لم تكن مطروحة من قبل، ولكنه يسعى لأن يفعل ذلك.

رابعاً: العوامل التي أدت لظهور مجتمع المخاطر

أكدت كافة التوجهات الفكرية على أن هناك عدة عوامل أدت لظهور مجتمع المخاطر، وقد تنوعت هذه العوامل ما بين عوامل داخلية وخارجية؛ فبالنسبة للخارجية أشار عبد الوهاب جودة إلى أن مجتمع المخاطر ظهر نتيجة توحش النظام العالمي في ظل العولمة، فأصبحت هناك فجوة بين الشمال والجنوب، شمال ينتج، وجنوب يستوعب النفايات والمخلفات، وهذا أدى إلى الفقر الشديد والمجاعات، بالإضافة إلى التبعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية.

أما بالنسبة للعوامل الداخلية، فقد أوضح مصطفى الفقي أن ظهور مجتمع المخاطر كان نتاجاً لكافة العوامل التي من شأنها أن تبدو رد فعل لسنوات من الضغط والقهر والاستبداد، فمصر عاشت ذلك منذ عهد طويل ليس في زمن مبارك فقط وإنما عبر التاريخ الطويل، وإن كان في عهد مبارك كان هناك درجة من «التنفيس».

خامساً: المجالات التي تشكل قضايا لمجتمع المخاطر

يحتوي المجتمع على العديد من المجالات التي تتضمن قابلية أن تكون مصدرًا للعديد من المخاطر الاجتماعية، والتي تشكل خطورة كبيرة على بناء المجتمع تؤدي إلى تهديد كيانه واستقراره، وقد تنوعت هذه المخاطر ما بين مخاطر تمس الفرد مباشرة، ومخاطر تمس المجتمع، وأخيرًا المخاطر العالمية.

(أ) البطالة

أكدت معظم التوجهات الفكرية على أن البطالة من المشكلات الأساسية التي دخلت مرحلة الخطورة في المجتمع؛ لأنها تتركز بين الشباب بالأساس، ومن ثم، فهي البؤرة التي تتزايد فيها مشاعر الغضب والإحباط والكراهية، وبالتالي تؤدي إلى خلخلة الوضع الاجتماعي المستقر؛ حيث إنها سمة من أهم سمات مجتمع المخاطر.

وفي هذا الإطار، أضافت تهاني الجبالي أن «ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع أصبح يشكل عورات اقتصادية واجتماعية، وتراكمًا خطيرًا جدًا لفترة تصل إلى ٤٥ عامًا؛ لأننا لم نعان من البطالة إلا بعد ١٩٧٥م؛ حيث كانت الدولة ملتزمة بتعيين الخريجين وتوفير فرص العمل وتناسب الدخل مع الأسعار».

(ب) الفقر

ثمة تأكيدات من جانب كافة التيارات الفكرية باختلاف توجهاتها الأيديولوجية على أن «الفقر يعد سمة من سمات المجتمع، وهو ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونتاج لسياسات متراكمة امتدت لسنوات طويلة، أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهؤلاء الأفراد نتيجة

عدم قدرتهم على إشباع احتياجاتهم الأساسية، وهذا أدى إلى تكريس مزيد من الغضب والإحباط في ظل الحرمان الذي تعاني منه تلك الطبقات الفقيرة، والذي قد يقود بدوره إلى تهديد الاستقرار المجتمعي، ومن ثم، يكون المجتمع عرضة للمخاطر».

وفي هذا السياق، أشارت تهاني الجبالي إلى أن «الفقر يؤثر على المجتمع المصري مثل البطالة؛ لأنه يشكل أيضاً عورات اقتصادية واجتماعية وتراكمًا خطيرًا لسنوات طويلة».

كما أوضح مصطفى الفقي أن «الفقر هو القنبلة الموقوتة في مصر، ولا يروع المصريين شيء مثل الفقر، فلو تم محاربته فسيتم رفع مستوى الحياة في مصر، ويقل التطرف وتنتهي الفتن الطائفية».

(ج) تراجع الطبقة الوسطى

أشارت الغالبية العظمى من التيارات الفكرية إلى أن الطبقة الوسطى قد حصلت على الكثير من الامتيازات في مراحل التحول القومي والاشتراكي، ولكنها الآن أصبحت تعاني نتيجة التحولات الهيكلية التي حدثت في المجتمع، والتي لعبت دوراً في زيادة مساحة التهميش الاجتماعي وخاصةً الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تفكيك بنية تلك الطبقة، وتعرضها للعديد من المخاطر.

وأضاف مصطفى الفقي أن «الطبقة الوسطى حدث لها تراجع وحراك نحو الأسفل؛ لأنها كانت أقرب للطبقة الفقيرة، ومن ثم، فإن ذلك يعد سمة من سمات مجتمع المخاطر؛ لأن تلك الطبقة هي وعاء القيم، وحامية صلابة المجتمع، كما أنها هي التي تعاني من القرارات الاقتصادية أكثر من الطبقة القادرة، وأكد أنه في ظل وجود حالة من الحراك المجتمعي فإن هناك إمكانية نشوء بدائل وظهور طبقة وسطى أخرى».

كما أشارت تهاني الجبالي إلى أن «الطبقة الوسطى كانت هي السائدة في المجتمع، والقلة كانت مترفة، لكن حدث فجأة اختلال حاد في ميزان السلطة والثروة والطبقة في المجتمع المصري، فأصبح حوالي ١٠٪ على الأقل يمتلكون ٨٠٪ من الناتج القومي، وهذا يهدد الاستقرار الاجتماعي».

وأضاف محمد شامة أيضًا «أن الطبقة الوسطى تراجعت و(عايشة) في ضنك، وهي عماد المجتمع و(عمود الخيمة)، والأخلاق كلها في الطبقة الوسطى، وإذا انهارت تنهار القيم والمبادئ ويصبح المجتمع في خطر».

وأخيرًا، بين محمد نور الدين أن «اهتزاز وضع الطبقة الوسطى في المجتمع أدى إلى حدوث هزة في المجتمع ككل لأنها الحامية للاستقرار المجتمعي».

(د) التأثير على الهوية الثقافية

أشارت معظم التيارات الفكرية باختلاف توجهاتها الأيديولوجية إلى أن النقاش حول الهوية أصبح سائدًا في ظل ساحات النقاش الفكري في الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، فقد شهدت العقود الأخيرة أحداثًا متلاحقة وتطورات سريعة أدت إلى إحداث نوع من القلق لدى هذه الدول، خوفًا من أن تؤدي التطورات والتحويلات المتسارعة إلى التأثير على قيمها ومبادئها وتقاليدها، أي على هويتها بكل مكوناتها: العقائدية والفكرية والتربوية والثقافية واللغوية والتاريخية في ظل العولمة، فالعولمة ليست مجرد سيطرة وهيمنة وتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، بل تمتد لتطال ثقافة الشعوب وهويتها القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنماط مختلفة من السلوك والعادات والتقاليد، وهذا يعد سمة من سمات مجتمع المخاطر الذي يؤدي إلى تهديد استقرار المجتمع.

(هـ) عدم المساواة في توزيع الدخل

ثمة إجماع كبير من كافة التيارات الفكرية على أن عدم المساواة في توزيع الدخل سمة من سمات المخاطر التي تهدد المجتمع، وهذا نتيجة لتراكمات سنوات طويلة من السياسات التي عمقت الفجوة بين الطبقات المختلفة في المجتمع بصورة كبيرة، وهذا يؤدي إلى شيوع حالة من عدم الرضا والاحتقان في المجتمع بسبب ذلك، الأمر الذي يقود نحو انتشار المخاطر الاجتماعية التي تدفع نحو الفوضى.

(و) الأمية وتدهور التعليم

أجمعت كافة التوجهات الفكرية على أن الأمية تعد عائقًا يقف أمام تقدم المجتمع، وتشكل خطورة فائقة تؤثر على الاستقرار المجتمعي نتيجة ارتفاع معدلها.

كما أوضحوا أن تدهور التعليم أصبح يمثل خطورة أكبر، وهذا نتيجة عدم توافق السياسة التعليمية مع سوق العمل، وبالتالي أصبح هناك ارتفاع لمعدل البطالة في المجتمع. الأمر الذي يدفع بهؤلاء الأفراد إلى الاتجاه نحو طرق غير مشروعة للعمل بها إما نحو الإتجار بالمخدرات أو السرقة، أو تستقطبهم جماعات مشبوهة تسعى لتقويض الأمن المجتمعي وتهديد استقرار الدولة.

(ز) النمو السكاني المتزايد

أكدت غالبية التيارات المجتمعية على أن «النمو السكاني المتزايد يشكل خطورة على بناء المجتمع، وهذا يمثل عبئًا على الدولة في سعيها نحو تحقيق التنمية، وتوفير حياة ملائمة لكافة الأفراد؛ لأنها تمثل عبئًا على الموارد، وهذا نتيجة عدم التوسع في المشروعات التنموية منذ سنوات طويلة نتيجة عدم وجود رؤية استراتيجية لمواجهة ذلك النمو في المستقبل، وهذا يؤدي إلى الضغط على المرافق والخدمات وانتشار معدلات البطالة في المجتمع بصورة تهدد المجتمع وتجعله عرضة للمخاطر».

(ح) مخاطر انهيار الأسرة

أكدت كافة التوجهات الأيديولوجية على أن الأسرة أصبحت تعاني من أوضاع اجتماعية عديدة تؤدي إلى تعرضها للمخاطر، وذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أثرت على تماسكها وحولتها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، مما أدى إلى سيادة حالة من الفردية في العلاقات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة العديد من الأسر على إشباع الاحتياجات الأساسية لأبنائها، مما يؤدي إلى اتجاه هؤلاء إلى مصدر آخر، ينمي فيهم نوعًا من الثقافة والقيم التي تؤدي إلى مخاطر كثيرة تجعل الأسرة على حافة الانهيار.

ويرجع ذلك إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمع وانعكست بدورها على الأسرة في ظل العولمة، وفقدت قدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمة وأخلاقية بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم، وبالتالي لم تعد قادرة على توجيه أفرادها، فهم يواجهون عدة قوى وجهات تعمل على التأثير فيهم، فقد بدأ الأفراد يفقدون الرؤية السليمة لكل ما يحيط بهم من قيم واتجاهات، فوسائل الإعلام اقتطعت دورًا كبيرًا من الوظيفة التقليدية للأسرة، ومن ثم، فإن الطريقة السليمة للتصدي لمخاطر عولمة الأسرة هي التمسك بالقيم والعادات والتقاليد التي نشأنا عليها.

(ط) تنامي ظاهرة العشوائيات

أشارت كافة التيارات الفكرية إلى أن العشوائيات تشكل مخاطر كثيرة تهدد المجتمع نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنهم يعيشون في ظروف حياتية بلا مرافق ملائمة أو خدمات عاجزة عن إشباع احتياجاتهم الأساسية، كما يسود فيها أوضاع ثقافية متردية، وتنتشر في أرجائها السرقة والبلطجة وتجارة المخدرات وغيرها.

وقد أشارت تهاني الجبالي إلى «أن العشوائيات تؤثر على المجتمع المصري بصورة هائلة، ويشكل ذلك كله عورات اقتصادية واجتماعية، وتراكمًا خطيرًا جدًا لفترة تصل إلى ٤٥ عامًا؛ لأننا لم نعان من العشوائيات إلا بعد عام ١٩٧٥م».

وأضاف مصطفى الفقي أن «العشوائيات بالتأكيد تشكل خطورة، وأحيانًا تبدو قنابل موقوتة، ولكن العشوائيات ليست كلها بدرجة الفقر التي يتصورها الناس، ولكن هناك تدني في الخدمات نتيجة إنشائها بطريقة غير مخططة، وكان يجب أن تواجهها الدولة منذ سنوات طويلة، وأشار إلى أن سكان العشوائيات يمثلون حوالي ٦٠٪ من سكان مصر، وتعد مركزًا لتفشي جرائم خطيرة جدًا كالسرقة وزنا المحارم والنصب والقتل وغيرها، ويمثل إسطنبول عنتر أحد أخطر النماذج التي يتفشى فيها ذلك». كما أوضح أن الدولة الآن تعمل على مواجهة ذلك بإنشاء العديد من المناطق التي توفر مستوى لائق من العيشة للأفراد.

(ي) أطفال الشوارع

أشارت كافة التيارات الفكرية إلى أن هذه الظاهرة تعتبر قنابل موقوتة تؤثر على المجتمع، وأوضحوا أنه خلال أحداث يناير قاموا بالعديد من الأعمال المخالفة للقانون، وهذا نتيجة تعرضهم للاستغلال من قبل جماعات تهدف لزعزعة أمن المجتمع، كما أوضحوا إلى أنه يجب أن تتولى الدولة عملية إعادة إدماج هؤلاء الأفراد في المجتمع ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع قادرين على العطاء، ويساهموا في نهضة المجتمع، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة من جانب الدولة.

(ك) الإقصاء والتهميش الاجتماعي

أكدت كافة التوجهات المختلفة أن الإقصاء والتهميش الاجتماعي يولدان العديد من المخاطر التي تشكل خطورة على بناء المجتمع واستقراره؛ لأن الحرمان الذي يتولد من خلالهما ينتج مشاعر الاستياء والحقد والكراهية والعداء المتزايد تجاه الدولة، ويلعب الزمن دورًا بالغ الأهمية في تراكم تلك المشاعر التي تقود نحو مزيد من الاضطرابات التي تؤدي لنشر الفوضى في المجتمع.

وفي هذا الإطار، أشار مصطفى الفقي إلى أن «الإقصاء والتهميش الاجتماعي لهما دور في زيادة التوتر نتيجة تراجع الحريات المتمثلة في حقوق الإنسان، والتضييق على آرائه وأفكاره، والمشكلة الأكبر في مصر هي عدم احترام خيارات الآخر، في حين أن التاريخ الإسلامي أكد على ضرورة احترام الآخر واحترام أفكاره وعقائده، وقد أكد ذلك الإمام الشافعي حينما قال: (رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب)، كما أن التاريخ الغربي أشار إلى ذلك حينما أكد فولتير أنه مستعد أن يدفع حياته ثمنًا للدفاع عن رأي يختلف معه، لكن هذا الشعور لم يعد موجودًا، فإما أن تكون معي أو يجري تكفيرك بالإضافة للتجريح والإهانة».

وأوضح هاني خميس أن «الإقصاء والتمييز والتهميش ترتبط بفكرة الحرمان نتيجة شعور هؤلاء الأفراد بأنهم غير حاصلين على حقوقهم مثل الآخرين، وبالتالي تنمو لديهم ثقافة عدائية تجاه المجتمع».

كما أشارت تهاني الجبالي إلى أن «الإقصاء والتهميش الاجتماعي يؤديان لمخاطر، وهذا يساوي تقسيم المجتمع وتهديد السلم الاجتماعي؛ لأننا جميعًا شركاء في وطن لا فرقاء في وطن، ولأن السلم الاجتماعي يأتي من خلال المشاركة، لكن إذا تحول الأمر إلى شكل من أشكال الإقصاء والاستحواذ على أدوات ومقومات الدولة وخيراتها، فبالتأكيد أن تلك الفئات المهمشة ستكون في حالة غضب».

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود مجموعة من المخاطر تمثلت في الآتي:

١- مخاطر اقتصادية

(أ) خطورة رفع الدعم

أشار إيهاب سمرة إلى أن العديد من الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، صنفت مصر على أنها معرضة للاضطراب الاجتماعي عقب هذه القرارات، ولكن الشعب المصري أثبت العكس ولم يحتج لأنه يريد الاستقرار؛ حيث رأى أمامه الفوضى قبل ذلك وما آلت إليه الأوضاع في المجتمع.

وفي هذا الإطار، أكد مصطفى الفقي أن مجتمع مصر على الصعيد الاقتصادي مجتمع مخاطر؛ لأن الدولة أخذت قرارات صعبة جداً كان يمكن أن تؤدي لنتائج كارثية ولكن ذلك لم يحدث، فالقرارات الاقتصادية، مثل رفع سعر المحروقات، وتحريك سعر الصرف اللذين صدرا في قرار واحد، كانت قرارات شجاعة ولكنها مطلوبة. وأضاف أيضاً أنه إذا تم اتخاذ تلك القرارات من يناير ١٩٧٧م فكان يمكن أن يقلل ذلك من حجم النتائج والتكلفة، ولكن التكلفة عالية نتيجة التأخر في اتخاذها. وأشار «قاعدين ناكل على النوتة وعايشين عليها لمدة ثمانية عقود»، ولكن في النهاية قلنا كل شيء يكون بحساب.

(ب) فوضى الأسعار

وفي هذا الإطار، أشار مصطفى الفقي إلى أن «المواطن العادي تعبان والأسعار بتطحنه لكنه يفضل أن يكون مضغوطة بس عايش أفضل من أن يكون في حالة رفاهية مؤقتة ولا يوجد أمن أو استقرار، وبالتالي هو يسأل نفسه هل هناك طوابير على العيش؟ لا، هل هناك طوابير على البنزين؟ لا، هل هناك انقطاع في الكهرباء؟ لا، هل الأمن مستتب ولا لأ؟ وهي كلها أشياء تمس حياة المواطن البسيط».

كما أوضح نبيل نعيم أنه «رغم غلاء الأسعار فإن الإنسان يمكن أن يعيش بطريقة ما في حالة من الغلاء لكن لا يمكن القبول بالفوضى؛ لأن الفوضى تعني سيادة قانون الغابة، وأن الذي يملك السلاح هو الذي يحكم من منطلق القوة، وهذا في ظل الحالة التي تتعرض لها دول عديدة كالعراق وسوريا واليمن وليبيا من اضطرابات وفوضى، وبالتالي فإن المجتمع المصري يريد الاستقرار».

وتضيف تهاني الجبالي أن «ارتفاع الأسعار لا يؤدي لثورة؛ لأن الشعب المصري شعب عبقرى، ومن لا يعرفه عليه أن يقرأ تاريخه مرة أخرى؛ لأن الشعب المصري يمكن أن يتحمل (ويربط البطون) ويبني السد العالي، ويتحمل «ويربط البطون» ويبني جيشه بعد ١٩٦٧م، ويتحمل حتى استبداد الحاكم، لكنه لا يتحمل ضياع الهوية وفقدان الدولة، وقد استوعب الشعب المصري ذلك؛ حيث أصبح هناك تراكم للوعي لديه، فقد يحدث شكل من أشكال الغضب المنظم لاسترداد سياسات العدل الاجتماعي لكن ليس القيام بالفوضى، والدولة تقوم بذلك الآن ولكن تلك السياسات ستأخذ وقتاً طويلاً؛ لأنها تعيد بناء البنية الأساسية والمشروعات التنموية، وبالتالي الشعب يريد الاستقرار لا الفوضى».

٢- مخاطر سياسية

(أ) أخونة الدولة

أكدت معظم التيارات الفكرية على أنه كانت هناك محاولة جادة من قبل جماعة الإخوان المسلمين للسيطرة على كافة مفاصل الدول ومحاولة أخونة الدولة.

وفي هذا الإطار، أشارت تهاني الجبالي إلى أن «الشباب المصري عندما ثار ضد الرئيس الأسبق مبارك تم ذلك بكل سلمية، وفي ذلك الوقت كان تنظيم الإخوان لم يتجاوز ١٥٪ من قوة الميدان، ولأنه تنظيم ولديه تخطيط استطاع سرقة الموجة الثورية لأنه الأكثر تنظيمًا، بالإضافة إلى التغلغل الذي قام به في عهد الرئيس الأسبق مبارك في كافة المواقع في الدولة، وقامت الجماعة بانتزاع السلمية من المشهد الثوري وطبيعته المدنية السلمية، والذي كان شعاره العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وتحول إلى محاولة جديّة على أيدي الإخوان وأتباعهم لإقامة دولة دينية في مصر، ومن يقرأ دستور الإخوان في ٢٠١٢م كان يرى ذلك».

وبدأت بعد ذلك محاولات لهم لأخونة الدولة، وهذا شكّل خطورة كبيرة على المجتمع المصري؛ لأن الدولة بدأت تكون مهددة بدولة موازية تملك (قوى صلبة) مثل الدولة الطبيعية؛ حيث إن التنظيم السري للإخوان تنظيم مسلح مارس الإرهاب المسلح والمنظم ضد الشعب المصري.

(ب) زعزعة استقرار الدولة

أشارت تهاني الجبالي إلى أن «المخاطر قائمة، ومصر لا تزال في قلب المخطط؛ لأنها بالنسبة لهم الجائزة الكبرى والمستهدف الرئيسي؛ حيث إنه ليس هناك تراجع عن تقسيم المنطقة على أساس طائفي وعرقي؛ وذلك من خلال الشركاء المحليين، والتنظيمات المسلحة مثل: (تنظيم داعش - النصر - جند الشام)، وغيرها من الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان، وذلك على أيدي مخبرات الدول الأجنبية لتنفيذ المخطط الصهيوني».

(ج) مخاطر سد النهضة

أشارت تهاني الجبالي، ويسري العدوي، وماهر سعيد، وحاتم صابر، وإبراهيم هاشم إلى أن ذلك يشكل خطورة كبيرة على الأمن المائي لمصر في ظل سعي بعض الدول لمحاولة حصارنا عند منابع النيل، ومساومة بعض دول حوض النيل على إقامة مشروعات فيها نظير «تضييق الخناق» على مصر فيما يخص مياه النيل، وإقامة مشروعات للسدود على المجرى المؤدي للمصب.

(د) حروب الجيل الرابع ومحاولة إسقاط الدولة

أشارت تهاني الجبالي، ويسري العدوي، وحاتم صابر، ومحمد نور الدين، ومحمد بدير، وإيهاب سمرة، ونبيل نعيم إلى أن حروب الجيل الرابع هي أحدث الوسائل المتبعة في زعزعة أمن واستقرار الدول من أجل الحصول على مصالح وأهداف معينة لدولة ما، وهذه الحروب لا تستهدف تحطيم مؤسسة عسكرية أو القضاء على قدرة أمة في مواجهة قوة عسكرية أخرى، ولكن الهدف منها هو إنهاء إرادة الدولة المستهدفة ببطء بعد نشر الفوضى، كما أن هذا النوع من الحروب المسماة بـ (الجيل الرابع) أو معارك (إفشال الدولة) لا يتبع قواعد وأخلاقيات معينة، فهي ليست حرباً بين جيوش نظامية تخضع لاتفاقيات دولية، ولقواعد القانون الدولي، وأخلاقياته، وإنما هي حروب تتم فيها مواجهة خصم خفي يدير المعركة بوسائل تبدو مقبولة ومتداولة في حياتنا اليومية دون حذر.

كما أوضحوا أن القوات المسلحة كانت الهدف الأساسي لحروب الثلاثة أجيال الأولى، أما وحدة المجتمع الداخلي للشعب فهي الهدف الرئيسي لحروب الجيل الرابع من خلال استخدام العمليات النفسية ضده، ويعتمد هذا الجيل من أجيال الحروب على استراتيجية الهدم من الداخل مُسْتَعِلاً مكونات القطاع المدني للدولة، وتوسيع الخلافات الموجودة عن طريق الإنهاك والتآكل البطيء، وتتسم أيضاً بأنها طويلة الأمد تستغرق من ٥ إلى ١٥ عامًا، وذلك للتأثير على أجيال المجتمع دون أن يشعروا ليغيروا مفاهيمهم وطريقة تفكيرهم خاصة مع سوء الأحوال الاقتصادية، وتعتمد تلك الحروب على التكنولوجيا الحديثة كركيزة أساسية، بالإضافة للحرب النفسية عبر توجيه الإعلام بهدف تحويل الدولة المستهدفة من دول مستقرة إلى هشّة.

وأخيراً، أكدوا على أن تلك الحروب تتميز بعدم وجود تسلسل هرمي لمعرفة هيكلها التنظيمي؛ بحيث تعتمد على مجموعات قتالية صغيرة، وهو ما تعيشه المنطقة العربية حالياً ومصر من خلال الجماعات الإرهابية القتالية (داعش وبيت المقدس وغيرهما) من الحركات المسلحة، كما تقوم على شبكة صغيرة من الاتصالات والدعم المالي دون معرفة مصدر الدعم المالي لهذه الشبكة، كما تعتمد هذه الحروب على استراتيجيات خطيرة تتمثل في (التقسيم من الداخل والصراعات الطائفية - ونشر الفتن والضعف في صفوف المجتمع - والتحريض والإرهاب - وتظاهرات بحجة السلمية ثم الاعتداء - وتمويل غير مباشر - وضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية - وتكوين القواعد - وتمويل العناصر الإرهابية - وتفجيرات الكمائن - وحرب نفسية وإعلامية) وكافة هذه الوسائل تهدف للقضاء على الدول وتفتيتها؛ حيث يتم إشعال فتيل الفتنة والاحتقان عن طريق النزاعات الطائفية والدينية، ومن ثم، التأثير على هوية الأفراد والجماعات لتتحول الدولة إلى دولة رخوة أو هشّة يسهل السيطرة عليها، إلا أن مصر تدرك جيداً ذلك وتسعى بكل قوة لإفشال هذه المخططات بعزيمة وإرادة شعبها وقيادتها وبمساعدة القوات المسلحة التي حمت مصر في أوقات بالغة الخطورة.

سادساً: العلاقة بين العولمة ومجتمع المخاطر

أكدت كافة التيارات والتوجهات المختلفة أن هناك علاقة وثيقة بين العولمة وظهور مجتمع المخاطر؛ حيث إن انعكاسات العولمة ونتائجها المختلفة هي العامل الأكبر في قيام وظهور مجتمع المخاطر العالمي، والذي يعد الناتج الأساسي لضغوط النظام الرأسمالي العالمي وسياساته الاقتصادية التي أنتجت بدورها تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية واسعة المدى، وخلقت آثاراً عميقة على كافة المستويات دولياً وإقليمياً ومحلياً، وهذا أدى إلى انتشار العديد من المخاطر الاجتماعية بصورة كبيرة بصرف النظر عن الاعتبارات الزمانية والمكانية.

وأضاف مصطفى الفقي أن «العولمة مرحلة من مراحل انسياب الأفكار والقيم ورعوس الأموال وكل شيء ما عدا انتقال الأفراد، ومجتمع المخاطر يعتمد في الغالب على حواجز ويحتاج سياسات حماية، وهو منكمش داخلياً داخل شرنقة وغير قادر على تقبل المخاطر، ويحاول حماية نفسه ولكنه لا ينجح في ظل العولمة والانفتاح على الآخر، ومن ثم يتعرض المجتمع لمخاطر».

سابعاً: واقع المجتمع المصري في الفترة التي سبقت ٣٠ يونيو

لقد مر المجتمع المصري بفترة عصيبة خاصة في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م؛ حيث واجهت مصر سيناريوهات عدة ومخططات شتى كانت تستهدف إسقاط الدولة المصرية وتدمير مؤسساتها المختلفة وفي مقدمتها الجيش والشرطة، والسعي لتقسيم وتفكيك مصر إلى دويلات صغيرة ومتناحرة، وقد رافق ذلك حالة من عدم اليقين بالمستقبل نتيجة المخاطر التي تعرضت لها مصر، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أمنية في ظل حالة من انعدام النظام وسيادة الفوضى.

وقد أكدت كافة التيارات الفكرية ذلك، فبالنسبة للنخبة الثقافية، أفاد مصطفى الفقي أن «المجتمع المصري بعد يناير كان مجتمع مخاطر، فقد اكتشفنا أشياء كثيرة لم نكن نعلمها، كما نعتقد أن هناك فساداً لكن ليس لهذه الدرجة، وكنا نرى أن هناك قبضة استبعاد ولكن ليس لهذه الدرجة».

كما أشار إلى أن المجتمع المصري قبل ٣٠ يونيو كان معرضًا لحرب أهلية؛ لأن حكم الإخوان كان مرفوضًا؛ لأنهم يميلون للعنف، وكان يمكن أن يحدث الصدام، وحدث بعد ذلك في رابعة والنهضة وغيرهما».

وفي هذا السياق، قالت تهاني الجبالي إن «مصر قبل ٣٠ يونيو كانت معرضة لحرب أهلية؛ بسبب مخاطر وجود تنظيم مسلح وجبهة مفتوحة بينه وبين إسرائيل، والجبهة الشرقية التي يدخل منها الإرهاب المسلح الذي زُرِعَ في سيناء التي كانت على وشك أن تُقْتَطَع من مصر، وهدد الدولة وشكل خطورة عليها، بالإضافة إلى الاحتقان الشديد من جانب الإخوة الإقباط نتيجة لسياسات جماعة الإخوان، وبالتالي كانت مصر مهددة بحرب أهلية».

وبالنسبة للخبراء الأمنيين، أوضحوا أن «مصر كانت مجتمع مخاطر بعد ٢٨ يناير بالتحديد لكنها أصبحت فائقة الخطورة قبل ٣٠ يونيو؛ حيث كانت معرضة لحرب أهلية، وأضافوا أن وقوف القوات المسلحة بجانب إرادة الشعب المصري حمى مصر من مخاطر كثيرة في تلك الفترة داخليًا وخارجيًا، وقدم تضحيات كثيرة من أبناء الشعب المصري الذين استشهدوا دفاعًا عن وطنهم».

وفي هذا الإطار، أوضح التيار الاقتصادي أن «المجتمع المصري كان مجتمع مخاطر بعد ٢٨ يناير نتيجة التدهور الاقتصادي وانخفاض الاحتياطي الأجنبي بصورة مفرغة؛ حيث كانت مصر معرضة للإفلاس في مرحلة ما، هذا بالإضافة إلى هروب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لحالة عدم الاستقرار والفوضى، لكن المجتمع أصبح فائق الخطورة قبل ٣٠ يونيو في ظل السياسة التي اتبعتها جماعة الإخوان المسلمين لإقصاء الجميع، والتي أصبحت معها مصر مهددة بحرب أهلية».

وأخيرًا، أفاد التيار الديني أن «مصر كانت مجتمع مخاطر في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير وبالتحديد في يوم ٢٨ يناير ٢٠١١م، نتيجة اضطراب الأوضاع وسيادة حالة من عدم الاستقرار والفوضى، لكنهم أشاروا إلى أن الدولة المصرية قبل ٣٠ يونيو كانت على وشك الانهيار في ظل حكم الإخوان؛ لأنهم اختطفوا الدولة لصالح التنظيم ولم يكن التنظيم لصالح الدولة، كما أنهم كانوا يسلحون أفرادهم قبل ٣٠ يونيو للانتقام من الشعب المصري، وبالتالي كان المجتمع مهددًا بحرب أهلية وانقسام خطير فائق الخطورة».

ثامناً: مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري

تعددت المظاهر الناجمة عن ثقافة الفوضى، والتي جاءت نتيجة لمجموعة من التغيرات والتحويلات السريعة والمتلاحقة على بناء المجتمع المصري وثقافته وقيمه، وهذا أدى لمخاطر كثيرة أدت إلى وصول المجتمع لمرحلة فائقة الخطورة، خاصةً في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ووصول الإخوان المسلمين للحكم، ثم عقب إقصائهم عن السلطة بعد الثورة الشعبية في ٣٠ يونيو نتيجة ما قاموا به من أعمال تخريبية بهدف زعزعة أمن الدولة واستقرارها وتهديد كيان المجتمع، وفيما يلي عرض لأهم تلك المظاهر:

١- انهيار القيم

بالنسبة للنخبة الثقافية والفكرية، أشار مصطفى الفقي إلى أن «القيم كانت تمثل إطاراً مرجعياً يحكم تصرفات الإنسان في حياته، وتحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره، وتساهم في تشكيل خصوصية المجتمع باعتبارها تمثل جانباً رئيسياً من ثقافة تعرضت لحالة من الانهيار، مما أدى إلى حدوث خلل في بناء المجتمع، تزامن معه حالة من الانفلات الأخلاقي وعدم احترام الآخر».

كما أوضحت تهاني الجبالي أنه «قد حدث تراجع كبير في علم القيم والعادات والتقاليد التي كانت بمثابة رابطة للمجتمع المصري، وذلك على مستوى الأسرة والعائلة والقبيلة التي تمثل العناصر الأساسية للمجتمع، وذلك ليس وليد اليوم، وإنما هو نتاج لتراكمات كثيرة بدأت بعد عام ١٩٧٣م، وبدأت عوامل الإضعاف والاستهداف و«البيروسترويكا» أي تحول الدولة إلى دولة هشّة رخوة وإن بدا عليها بعض مظاهر الدولة. وكل ذلك لعب دوراً في انهيار سلم القيم، بالإضافة إلى التحول نحو النمط والسلوك الاستهلاكيين».

أما أساتذة علم الاجتماع فقد أكدوا أن «القيم والمعايير الحاكمة لسلوك الأفراد في المجتمع تعرضت لحالة من الانهيار نتيجة غياب عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والكنيسة، الأمر الذي أدى إلى انهيار عناصر تماسك البناء الاجتماعي، وبالتالي حدث نوع من الخلل وعدم الاستقرار، هذا بالإضافة إلى أن التغيير الذي حدث لم يكن مرتباً له وحدث بصورة فجائية وسريعة أثرت على قيم وعادات وتقاليد المجتمع».

وأوضح الخبراء الأمنيون أن «انهيار القيم حدث نتيجة غياب القانون وانعدام النظام وقيام كل شخص بفعل ما يريد في أي وقت وأي مكان دون رقيب أو حسيب، خاصة في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير».

٢- تهديد الأمن القومي والإقليمي

أكدت كافة التيارات الفكرية على أن العولمة أدت إلى مخاطر عديدة على الشعوب والمجتمعات؛ نتيجة تهديد الأمن القومي، وذلك في ظل امتلاك الجماعات الإرهابية أدوات ووسائل التكنولوجيا التي مكنتها من القيام بتفجيرات وعمليات انتحارية في ظل الفوضى التي تعيش فيها الدول العربية نتيجة الثورات والحروب الأهلية والفتن الطائفية التي غرقت فيها، خاصة بعد ما يسمى «بالخريف العربي» وليس «الربيع العربي».

٣- تذبذب الثقة بين المواطن والدولة

أجمعت الغالبية العظمى من التوجهات المختلفة على أنه قد حدث حالة من تذبذب الثقة بين المواطن والدولة عقب ثورة ٢٥ يناير؛ نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وعدم الوفاء بمتطلباتهم الأساسية. ففي الوقت الذي ثاروا فيه من أجل تحقيق العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ارتفعت معهم آمال وطموحات عديدة نحو الأمل في مستقبل أفضل بعد سنوات من الفساد والقهر، لكنهم وجدوا حالة من الحرمان سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، وبالتالي تعرضوا لحالة من الإحباط واليأس، وفقدوا الثقة بالدولة.

وقد أضافت تهاني الجبالي «أن أزمة الثقة بين المواطن والدولة قد تجلت عقب وصول الإخوان للحكم نتيجة فقدان مصداقية النظام، فقد وصل الشعب المصري لتلك المرحلة وأصبحت الدولة المصرية كلها في حالة مقاومة ومواجهة، فالقضاء كان طرفاً والشرطة والجيش والإعلام أيضاً؛ لأنه كانت هناك دولة موازية تعمل لصالح الأهل والعشيرة، وليس لصالح المواطن والوطن».

ويرجع ذلك إلى استئثار الجماعة بالسلطة والعمل على تمكين الجماعة بكافة الطرق والوسائل التي تكفل لهم السيطرة على مفاصل الدولة ومحاوله أخونها بالكامل، بدلاً من أن يعملوا على تلبية احتياجات الجميع دون تمييز أو إقصاء، وهذا أدى إلى فقدان المصداقية في النظام الحاكم، وشيوع حالة من عدم الاستقرار واليقين بما سيحدث في المستقبل.

وهذا ما يفسره مدخل مجتمع المخاطر، والذي يتناول الوجود المتزايد لانعدام اليقين والقلق من المستقبل؛ نتيجة التغيرات الهائلة التي تحدث في المجتمع، وتؤدي إلى تعرضه للعديد من التهديدات التي تصل به لمجتمع فائق الخطورة.

كما تم تفسير ذلك أيضاً من خلال مدخل الحرمان النسبي، والذي أكد على أن عدم تلبية احتياجات الأفراد وشعورهم بأنهم لا يحصلون على نصيبهم العادل من الثروات في مقابل حصول جماعة أخرى على ذلك؛ يقود نحو الإحباط والتشاؤم بالمستقبل، الذي يقود بدوره نحو الاستعداد للعنف والتمرد وبالتالي تهديد استقرار المجتمع.

٤- الاحتقان الطائفي

أشارت معظم التيارات الفكرية إلى أن الاحتقان الطائفي مثل تهديداً فائق الخطورة على المجتمع في ظل حكم جماعة الإخوان المسلمين وأتباعهم، الذين ساعدوا في تعميق مشاعر الغضب والكراهية تجاه الإخوة المسيحيين.

وفي هذا الإطار، قالت تهاني الجبالي: «بدأ يكون هناك تقسيم ما بين السنة والشيعة، فلأول مرة نسمع عن شيعة في مصر، عندما تم إعدام أربعة أفراد على أيدي الجماعات الإسلامية تحت سمع وبصر الإخوان في إحدى قرى مصر تحت اسم «الشيعة»، وذلك كله كان تمهيداً لدخول مصر في النفق

المظلم، وأن يتم تقسيم مصر على أساس ديني وطائفي وعرقي، وكان ذلك جزءاً لا يتجزأ من المخطط الكوني الذي كانت تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة باللوبي الصهيوني من أجل تفكيك المنطقة العربية وتحويلها إلى دويلات طائفية وعرقية».

٥- محاولة بعض القوى الإسلامية التأثير على الهوية المصرية

أكدت كافة التوجهات الفكرية أن الهوية المصرية عصبية على أي فصيل أن يقوم باختطافها، ولكنها تعرضت للعديد من المحاولات لاختطافها، لكنها باءت بالفشل.

وفي هذا السياق، قالت تهاني الجبالي: «جرت محاولات عديدة لاختطاف الهوية المصرية وتدميرها لصالح الهوية المتشددة الطائفية والدينية، وكان ذلك بمثابة تهديد مباشر لمقومات وثقافة وهوية الدولة المصرية وتحويلها من ثقافة التسامح والمحبة إلى الثقافة العدائية ضد الأقباط وضد المجتمع».

كما أشارت إلى أن «استرداد الشخصية المصرية لطبيعتها السمحة الوسطية وتعايشها مع الآخر وقبولها لفكرة التضحية والفداء، مرهون بتحقيق مستوى عادل من المعيشة للفئات الأوسع في المجتمع، وأكدت أن الشعب المصري عبقرى؛ إذ استرد هويته ودولته في ٣٠ يونيو بعد أن كانت على وشك أن تُحْتَطَف».

وهذا ما تم تفسيره من خلال مدخل مجتمع المخاطر، والذي أشار إلى أن تآكل الهوية يؤدي إلى تهديد أمن المجتمع ونشر الفوضى.

٦- تطور ظاهرة البلطجة

أكدت كافة التيارات الفكرية أن «ظاهرة البلطجة اتخذت شكلاً أكثر تنظيمًا وتخطيطًا، خاصة في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير؛ نتيجة الانفلات الأمني وخروج البلطجية وقطاع الطرق والقتلة من السجون، وأدى ذلك لحالة من الهلع والفرع. كما أوضحوا أن هذه الظاهرة هي نتيجة حتمية لما

يُعرف «بالدولة الرخوة» التي تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون، ومن ثم، تعد ظاهرة البلطجة من مظاهر ثقافة الفوضى، والتي تهدد أمن الأفراد والمجتمع وشيوع حالة من عدم الاستقرار».

٧- التحريض و بث الشائعات من قبل وسائل التواصل الاجتماعي

أشارت الغالبية العظمى من التيارات والتوجهات الفكرية إلى أن «وسائل التواصل الاجتماعي في مصر تحولت إلى ساحة لنشر الشائعات والتحريض ضد الأفراد والمجتمع والدولة من خلال مواقع إلكترونية مشبوهة، والتي تنشر الأخبار الكاذبة بهدف زعزعة الأمن والاستقرار وإحداث فتنة في البلاد، بالإضافة إلى مواقع تحاول التلاعب بعقول المواطنين وخداعهم لإحداث بلبلة في الشارع المصري».

٨- الخطاب الديني المحرض

لقد انتشر في الآونة الأخيرة مناخ يحث على الكراهية من خلال خطاب ديني لا يتماشى مع تعاليم الإسلام السمحة التي تدعو للوسطية والاعتدال، فبالنسبة للنخبة الثقافية، أشارت تهاني الجبالي إلى أن «الخطاب الديني لا بد أن يعالج الفكر الديني؛ لأن الفكر هو الذي ينتج الخطاب، وذلك من خلال العودة للمنابع الأصيلة للثقافة الحضارية والإسلامية، وإعمال العقل في التفكير والتفاعل مع العصر، وهي الأمور التي كانت سبباً في نهوض المجتمع الإسلامي، وذلك عبر التعليم ووسائل الثقافة وعبر المسجد والكنيسة؛ لأن الخطاب الديني لا يقتصر على المسلم فقط، وإنما للكنيسة دور هام أيضاً في ذلك، فبالإضافة إلى وسائل الإعلام، هناك البحث العلمي الذي يدرس الظواهر المختلفة من خلال إعمال العقل في الرؤية النقدية للتراث، وذلك هو الذي يحدث الطفرة في الفكر، ومن ثم، تحدث طفرة في الخطاب ويتأثر به؛ لأن فاقده الشيء لا يعطيه، وبالتالي يحتاج الخطاب الديني ثورة ثقافية متعددة الجبهات، يتمثل جزء منها في معالجة الخطاب نفسه من خلال معالجة أفكار المجتمع».

وأخيراً، بالنسبة للخبراء الأمنيين، أشاروا إلى أن «انتشار الخطاب الديني المتطرف جاء نتيجة تراجع الخطاب الديني الوسطي وعدم قدرته على مواجهة تلك الجماعات».

وأضاف حاتم صابر أن «الخطاب الديني غير قادر على مواجهة تلك الجماعات؛ نتيجة الغيبوبة الإعلامية، وعدم قدرة المؤسسات الدينية على إيجاد خطاب ديني كخطاب تلك الجماعات، فمثلاً (خطاب داعش) يبدأ بصورة وآية قرآنية ثم حديث شريف، ثم أحداث من الماضي والحاضر، ويقوم بعمل إسقاط على الحال الذي نعاني منه، فمثلاً يصورون الجيش المصري على أنه مستبد يقوم بتهجير الناس وقتلهم في سيناء، وتناسوا أن الجيش المصري خير أجناد الأرض، وأن عقيدته هي الحفاظ على الأرض والعرض، ثم يأتي بعد ذلك بصورة العملية الانتحارية التي حدثت ثم يختم بآية قرآنية، وهنا نجد أن ذلك خطاب مدرّس ومحسوب، وهذا المنتج النفسي الذي قاموا به سوق يجبرك على مشاهدته، وتبدأ هنا عمليات الاستقطاب لبعض الفئات والجماعات؛ نتيجة الانبهار بأفكارهم ودفاعهم عن المظلومين، وهذه صورة غير صحيحة. ولكن في المقابل نجد أن الخطاب الديني بالنسبة لنا عندما يتحدث الشيخ فلان عن الإرهاب تكون إجابته: الإرهاب شيء بغيض، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن حسان بن ثابت عن عن ...، وبالتالي لن يسمعه أحد، في مقابل الآخر الذي قدم صورة نفسية خاطب بها فئات مختلفة؛ لأن الكلام مستهلك فلا بد من الدخول مباشرة في الموضوع، لكن يحدث هناك نوع من تشويش الأفكار، ومن ثم، ضعف الخطاب الديني أدى إلى تغول وتوغل الخطاب الديني المعادي، وذلك يؤدي للتطرف والإرهاب».

٩- انتشار التطرف

أجمعت كافة التيارات الفكرية على أن التطرف أصبح يمثل خطورة كبيرة على المجتمع خلال الفترة من ٢٠١١م حتى وصول الإخوان للحكم، وبعد ٣٠ يونيو حتى الآن.

وفي هذا الصدد، أوضح نبيل نعيم أن «حكم الإخوان أدى إلى انتشار ثقافة الفوضى والتطرف، وأن الخطر الأكبر الذي يواجه مصر الآن هو الجماعات الدينية؛ لأن ولاء تلك الجماعات لمن يمولهم، بصرف النظر عن مصدر ذلك التمويل سواء كان عربياً أو أجنبياً، وذلك ما يُعرف «بالحرب بالوكالة»،

وقد ظهر دور قطر جلياً في الفترة الأخيرة في تمويل الإرهاب في مصر بعد انتهاء حكم جماعة الإخوان لزعزعة أمن واستقرار المجتمع، فهي وزير خزانة الإرهاب، وهي داخل منظومة صهيوا أمريكية في المنطقة تسعى لتخريب المجتمع، سواء كان ذلك بالإعلام أو المتطرفين من أبناء المجتمع الذين يبيعون الوطن نتيجة الإغراء بالمال أو الفوز بالجنة».

وبالنسبة للنخبة الثقافية، أشار مصطفى الفقي إلى أن «التطرف جاء نتيجة الخطاب الديني ورجعيته وعدم قدرته على التواصل مع الحاضر أو البناء للمستقبل، فهو خطاب انتقائي رجعي نتيجة عدم الفهم الصحيح للدين الإسلامي وتعاليمه السمحة التي تحث على التسامح والحب».

أما بالنسبة للخبراء الأمنيين، فقد أوضحوا أن «المساجد الصغيرة تعد بمثابة قنابل موقوتة استغلها أصحاب المصالح لتحقيق أهداف سياسية، وخطورتها تكمن في أنها ترسخ الفرقة بين المسلمين وتنشر الفتنة بين أبناء الوطن، فبعضها تسيطر عليها جماعة الإخوان الإرهابية بصورة غير معلنة، والبعض الآخر يخضع لسيطرة جماعات سلفية، والثالث للجماعة الإسلامية، يتم من خلالها التحريض على القتل والتدمير والتخريب والتطرف بسبب بعدها عن يد وعين وزارة الأوقاف، خاصة أن معظمها لا يمثل سوى زوايا صغيرة، وهذا يمثل خطورة على المجتمع مما يؤدي إلى نشر الفوضى باسم الدين»، ويرجع ذلك إلى أن هذه الجماعات تقوم باستقطاب الشباب الذي يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية، وتملاً عقوله بأفكار وأيديولوجيات تتنافى مع تعاليم الإسلام الوسطية التي تسعى لنشر السلام ونبذ العنف والتطرف والإرهاب الذي يمثل خطورة فائقة على أمن المجتمع واستقراره.

١٠ - مخاطر الإرهاب

أشارت كافة التيارات المختلفة إلى أن الإرهاب يؤدي إلى تهديد الأفراد والمجتمعات والدول من خلال القيام بعمليات تفجيرية تحصد أرواح العشرات من الضحايا في كل أنحاء العالم، وهذا يمثل خطورة فائقة تؤدي إلى نشر العنف والفوضى في المجتمع، كما أوضحوا أن انتشار الإرهاب في مصر بصورة لافتة للنظر جاء بعد وصول الإخوان للحكم، ولكن بعد ٣٠ يونيو أصبح أشد وأخطر بهدف محاولة إسقاط الدولة.

وبالنسبة للنخبة الثقافية، أشارت تهاني الجبالي إلى أن «الإرهاب منهج مخطط، له عقل يعطي التعليمات ويمول ويحدد المهام، وهو عمل منظم وممول من قبل أمريكا وبعض الدول الأوروبية والأجهزة المخبرائية، كما أن تنظيمه السري كان مسلحًا ومدربًا على أعلى المستويات ويمول أيضًا بالمال عبر منافذ في السودان وقطر وتركيا، وبالتالي فإن هذا المخطط منظم جدًّا بهدف إشاعة الفوضى والوصول لفكرة الدولة الفاشلة».

وبالنسبة للتيار السياسي، أكد محمد بدير أن «الفترة التي أعقبت ٣٠ يونيو كان المجتمع فيها فائق الخطورة؛ لأنها كانت فترة فاصلة في تاريخ مصر؛ لأن الجماعات الدينية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين سعت للانتقام لأن حكمهم قد انتهى، لذا قاموا بعمل اعتصامي رابعة العدوية والنهضة واللذين مثلا بؤرة إرهابية روعت المدنيين بهدف مفاوضة الدولة على البقاء، ولكن لم يتم الاستجابة لهم، ووقف الشعب المصري بجانب جيشه من أجل مواجهة العنف والإرهاب المحتمل».

كما أضاف التيار الاقتصادي أن «الإرهاب يعمل على استنزاف الدولة؛ لأن مواجهته تؤدي لخسائر مادية وبشرية، وهذا بدوره يمثل خطورة على الدولة، ومن ثم، يجب التصدي له ومحاربه «من المنبع»، من خلال تخفيف منابع التي تمده بالمال والسلاح».

وقد أوضح التيار الديني أن «الإرهاب ازداد بعد ٣٠ يونيو نتيجة الشحن المعنوي من جماعة الإخوان والتيارات الدينية التي سعت لاستقطاب العديد من الشباب، من خلال الإنترنت بالترويج لشقافة الاستشهاد والفوز بالجنة، وأشاروا أيضًا إلى ضرورة مواجهة الإرهاب من خلال الرجوع للمنابع الأصلية للدين الإسلامي التي تدعو للسلام ونبذ العنف والتطرف؛ لأن استمراره يمثل خطورة كبيرة على المجتمع».

وأضاف محمد شامة أن «من يقتل الجنود ليس لديه فهم صحيح للإسلام وليس لديه دين لأن ذلك ضد الإسلام، والذي يقتل له خمس عقوبات ذكرها القرآن الكريم في الآية الكريمة: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء، الآية: ٩٣).

وأضاف حاتم صابر أن «الإرهاب يحاول هدم الدولة ولكن لن يحدث ذلك، وأوضح أن العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تظهر أنها تسعى لفرض الاستقرار في العالم والقضاء على الإرهاب ولكن ذلك خاطئ؛ لأنها تصنع التمرد، وأوضح أن مراحل هدم الدولة طبقاً للنظرية الأمريكية لمكافحة التمرد تتمثل في ست مراحل هي:

١- إعداد مسرح العمليات اللوجستيكي: ففي يوم ٢٨ يناير أصبحت سيناء من غير بوابات، وأي جماعات تدخل سيناء في أي وقت.

٢- إنشاء مجموعات إرهابية صغيرة: وهذه المجموعات تقوم بعمل عمليات صغيرة لقياس رد فعل العمليات النوعية.

٣- إنشاء قوة إرهابية كبيرة لتنفيذ عمليات كبيرة لإثبات القدرة والوجود مثل (أنصار بيت المقدس).

٤- توحد المجموعات الصغيرة مع المجموعات الكبيرة تحت راية واحدة والإعلان عن إنشاء جيش موازٍ مثل داعش، وقد نجحت أمريكا في ذلك.

٥- القيام بعمليات كبيرة لاحتلال الأرض والتشبث بها.

٦- إعلان قيام دولة المتمردين.

وما يدل على هذا المخطط «كمائن الرفاعي» التي نجح الهجوم عليها، وقد كان هناك تخطيط مدروس لذلك الهجوم وتسليح وتدريب وزي موحد، وكان سيتزامن مع الهجوم إعلان قيام تنظيم الدولة الإسلامية في مصر من خلال قناة الجزيرة ولكن ذلك لم يحدث، وهذا يدل على نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في المراحل الأربع الأولى، لكنها فشلت في المرحلتين الخامسة والسادسة، وذلك بفضل الجهود العظيمة التي تقوم بها القوات المسلحة لمقاومة ومكافحة الإرهاب واقتلعه من جذوره؛ لأنه يمثل خطورة فائقة على الدول والمجتمع».

وهذا ما يفسره «مدخل مجتمع المخاطر» والذي أشار إليه أولريش بيك، وأكد أن العولمة والتقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال أفرزت العديد من المخاطر التي تعمل على تهديد المجتمع، ومنها الإرهاب الذي أصبح عابراً للحدود ولا يمكن التنبؤ بنتائجه، والذي يعد سمة من سمات مجتمع الإرهاب.

وفي هذا الصدد، تشير الباحثة إلى أن الإرهاب الذي أصبح يهدد كافة دول العالم لا دين له ولا وطن، وبالتالي فإن مواجهته لا بد أن تبدأ من الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى التي يتلقى الفرد فيها تعاليم حياته وتنشئته على العادات والتقاليد والأفكار المعتدلة التي يصبح من خلالها عضواً فاعلاً في مجتمعه، كما أن الأزهر والكنيسة يقع عليهما عبء أكبر في القيام بنشر التعاليم الدينية الوسطية السمحة التي تنبذ العنف والكرهية والتطرف والإرهاب، وتدعو لنشر قيم السلام والمحبة، من خلال خطاب ديني معاصر يتماشى مع إيقاع الحياة السريعة التي تتغير باستمرار من خلال مواجهة الفكر بالفكر، والتصدي لمحاولات زعزعة وخلخلة النسيج الاجتماعي للوطن في ظل عالم أصبح مليء بالفتن والاضطرابات والفوضى.

١١ - العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين

أكدت كافة التيارات والتوجهات الفكرية على أن العنف سلوك يخرق ويهدد المعايير والقيم المجتمعية ويؤدي إلى انتشار الفوضى، وهو أحد المخاطر التي تواجه المجتمع ومظهر من مظاهر ثقافة الفوضى، وقد ظهر في صورة بعض التنظيمات كجماعة الإخوان المسلمين.

وأشاروا إلى أن الإخوان المسلمين هم أحد فواعل العنف؛ لأنهم عندما فشلوا في إحراز أهدافهم بطريقة سلمية اتجهوا إلى العنف وخاصةً بعد ٣٠ يونيو.

وقد ظهر ذلك جلياً من خلال عدة وقائع تمثلت في الآتي (أحداث مكتب الإرشاد - بين السرايات - الحرس الجمهوري - القائد إبراهيم - الاعتداء على الكنائس - أحداث العنف في سيناء والعريش)، وغيرها من الوقائع التي تدل على مدى العنف الذي استخدمته تلك الجماعة لنشر الفوضى في مصر.

كما أوضحوا أن السبب في انتشار العنف أيضًا هو خطاب رابعة العدوية؛ حيث كان خطابًا عدائيًا متطرفًا تكفيريًا يدعو للقتل والتخريب والدمار نتيجة الشحن المعنوي لأعضاء الجماعة، الذين قاموا بأعمال التخريب والتفجير والحرائق لمحاولة نشر الفوضى وإسقاط الدولة.

وقد أضاف التيار الديني عدة مظاهر أخرى لثقافة الفوضى تمثلت في الآتي:

- ١- انتشار ثقافة قتل الأبرياء: أو ما يسمى بالعقاب الجماعي.
- ٢- انتشار ثقافة الحرق: والذي يقوم بذلك التنظيمات السرية، التي تم تدريبها على ذلك لإشاعة الفوضى في المجتمع.
- ٣- إهانة الرموز الوطنية: حيث تم إهانة كافة الرموز الوطنية سواء كانت علمية أو سياسية أو فكرية وثقافية، ووصفهم بألفاظ خارجة (حرامي - خائن - عميل - نصاب - متلون - بتاع نسوان) وخاصةً من كانوا في الوزارة قبل ثورة يناير ٢٠١١م، في حين أن بعضًا منهم كان يؤدي عمله، لكن لمجرد انتمائه لنظام مبارك يتم إهانته.
- ٤- التخريب المعنوي لمواطني الدولة: ويتمثل ذلك في نشر الشائعات، والفتن الدينية والطائفية والعرقية، وبث روح الإحباط، وتقويض الانتماء، والتشكيك في الهوية وفي مؤسسات الدولة، وهدم القيم والعقائد، وسرقة التراث الثقافي والتاريخ.
- ٥- التعصب الديني: وهو التعصب لجماعة معينة على حساب الآخر، وهذا خطأ فادح ومظهر من مظاهر ثقافة الفوضى؛ لأنه يحمل في طياته معنى العنصرية والتفرقة، وهذا ما فعلته جماعة الإخوان المسلمين وأكدته الرئيس الأسبق مرسي عندما قال: «أهلي وعشيرتي»، وهذا يؤدي إلى تهديد أمن المجتمع واستقراره وتدهور قيمه.
- ٦- صناعة الإحباط: وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التسفيه من حجم الإنجازات وانتقاد كبار المسؤولين بالدولة، ويتخطى الأمر فكرة السخرية أو الانتقاد إلى السعي الدائم نحو إفقاد المواطن الثقة في قياداته وتراثه وتاريخه، ومن ثم، تسقط مؤسسات الدولة؛ لأنهم يصورون

للمواطن أن كل المشروعات التي تجري «فكوش»، وهذا يؤدي إلى حدوث حالة من السخط العام على الدولة والمسؤولين، وهذا تمهيد لاستغلال المواطنين في أي تحرك يعطل مسيرة الدولة نحو التنمية التي نبحث عنها جميعًا.

أما بالنسبة للخبراء الأمنيين، فقد أضاف حاتم صابر مظهرين آخرين هما:

١- الإعلام: الإعلام الحالي يتبع سياسة «الدبة التي قتلت صاحبها»، فبعض الإعلاميين يقومون بتضليل المجتمع، ويؤدي ذلك لنتائج سلبية ضد الدولة، فالكلام الذي يقولونه في ظاهره مع الدولة، لكن في باطنه منتهى التخلف العقلي؛ لأنهم يشيرون الأمل لدى الناس عندما يتحدثون عن أرقام تم ضبطها، وأن ذلك سيعود عليهم بالخير ولا يتحقق شيء، وبالتالي هذه العمليات النفسية تنعكس بالسلب على المجتمع، وهذا يُفسر في ضوء مدخل الحرمان النسبي؛ حيث إنه عندما ترتفع الآمال والطموحات ولا يتم تلبيةها، فإن ذلك يحدث فجوة تؤدي لحالة من الإحباط وتؤدي إلى عدم الاستقرار.

٢- أزمة ضمير: هناك أزمة ضمير، ومصر تحتاج إلى صحو ضمير؛ لأننا نعشق الكلام وليس العمل «مصر كلها أصبحت محللين» بالإضافة إلى مطالبة الناس بالفلوس رغم أنهم لم يؤديوا أعمالهم؛ لأن الشعب «ثكلي».

٣- فوضى السلاح: حيث انتشر السلاح بطريقة رهيبة عقب ثورة ٢٥ يناير وأصبح في أيدي العديد من الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى عمليات التهريب التي تتم وخاصةً من الجانب الليبي، الأمر الذي يهدد الأمن القومي.

٤- ثقافة الأخذ بالثأر: وهي ثقافة خاطئة تهدد الاستقرار المجتمعي.

٥- فوضى المرور: وهذا نتيجة عدم النظام وعدم تطبيق القانون بكل حزم. وبالتالي كل فرد «يمشي على مزاجه»، وبالتالي أصبح هناك سلوك فوضوي في الشارع أدى لاختناقات وازدحامات شديدة قد تؤدي إلى نشر ثقافة عداوية في المجتمع.

وفي ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن هناك إجماعاً من كافة التيارات المجتمعية رغم اختلاف توجهاتها الأيديولوجية على أن هناك حالة من الفوضى على كافة الأصعدة؛ حيث أشار التيار الثقافي إلى أن هناك فوضى ثقافية في ظل تدهور القيم الثقافية، وتراجع دور المثقفين عن أداء دورهم في تصحيح المفاهيم، وتنمية الوعي الثقافي للمجتمع، وهذا بدوره أدى إلى انهيار القيم والمعاني المشتركة، التي كانت تمثل الثوابت الأصيلة للمجتمع، وأدى ذلك إلى بروز ظواهر عشوائية في سلوك الإنسان المصري، ابتداءً من فوضى الحركة في الشارع المصري إلى التفاعل العنيف في إطاره وبعده عن السلامة، إلى جانب التحرش الصريح في الشارع من دون وجود مرجعية أخلاقية جماعية رادعة، وهو ما يعني أن غياب الاتفاق القيمي ساعد على تدفق حالة من الفوضى غير الأخلاقية في الشارع المصري.

تاسعاً: آليات مواجهة ثقافة الفوضى في ضوء مجتمع المخاطر

أكدت الغالبية العظمى من التيارات والتوجهات الفكرية والأيديولوجية على أن هناك عدة آليات لمواجهة ثقافة الفوضى، تتمثل في معالجة القضايا التي تجعل الأفراد والمجتمعات والدول عرضة للمخاطر، وهي القضايا التي تم ذكرها كالبطالة والفقر والامية والعشوائيات والحرمان والإقصاء الاجتماعي وغيرها من المشكلات التي تجعل المجتمع عرضة للمخاطر، ومن ثم، تؤدي لانتشار حالة من عدم الاستقرار وفي النهاية تقود إلى الفوضى.

هذا بالإضافة إلى العمل على تلبية احتياجات المجتمع وتوفير مستوى معيشي لائق للجميع، وإعداد المجتمع لمواجهة الأزمة من خلال تطبيق سياسة المكاشفة والمصارحة لكي لا يكون هناك نوع من المفاجأة يترتب عليها حالة من التوتر.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود عدة آليات لمواجهة ثقافة الفوضى، وسوف نقوم بعرض ذلك من خلال كافة التوجهات والتيارات الفكرية والأيديولوجية فيما يلي:

فبالنسبة للنخبة الثقافية، أشارت تهاني الجبالي إلى أن هناك عدة آليات لمواجهة ثقافة الفوضى تتمثل في الآتي:

١- دور الأسرة: وذلك من خلال التربية والتنشئة على السلوك المنظم، لإفشاء ثقافة النظام وثقافة الالتزام بدولة القانون؛ لأن دولة القانون هي المقابلة لدولة الفوضى، فإما دولة القانون، وإما دولة الفوضى.

٢- دور الدولة: ويتم ذلك من خلال الآتي:

أ- سيادة القانون في المجتمع.

ب- التزام السلطات بحدودها الدستورية.

ج- ألا يكون العبء كله على الطبقات البسيطة والمنتجة، بقدر ما يكون هناك توزيع عادل للأعباء.

د- إحداث حالة من الثورة الثقافية؛ لأنها هي التي ستحقق الطفرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ لأننا نؤمن أننا في حالة من الهزيمة الثقافية، ومن ثم، فإن الثورة الثقافية هي عنوان النجاح والتقدم، وذلك بخلق المثقف الواعي، والانفتاح على الثقافات بما يتناسب مع عاداتنا وتقاليدها، كما أنها هي خط الدفاع الأول لمواجهة الأفكار والثقافات الفوضوية في المجتمع.

هـ- توعية الشعب المصري بالمخاطر التي تهدد المجتمع.

٣- تفعيل دور الأزهر: يمثل الأزهر ركنًا هامًا من أركان الدولة المصرية، ويقع على عاتقه محاربة الفكر المتطرف الذي يقود نحو الفوضى والمخاطر، ولكنه لم يأخذ المساحة التي يأملها المجتمع.

هناك محاولات جادة بها اجتهاد تحت رعاية شيخ الأزهر، لكن هناك اختلافات حادة في الأزهر من تيارات سلفية وإخوان واتجاهات تراثية متشددة، وذلك كله يعرقل دوره، ونحن الآن نحتاج طفرة شبيهة بما حدث في يوليو ١٩٥٢م، فقد نجحت بعبقرية في تطوير دور الأزهر وحولته من جامعة دينية

إلى جامعة تجمع بين العلوم الإنسانية والدينية، وهذا بدوره أنتج خريجًا مختلفًا مثقفًا في كافة العلوم، وذلك منهج مهم جدًا للتغيير. هذا بالإضافة إلى إعادة نشر حركة الترجمة لكافة المذاهب، فالأزهر رمز الوسطية الذي كان يدرس المذاهب الأربعة، كما كان هناك مقعد للفكر الشيعي ومقعد للمفكرين كابن رشد وغيره، وهذا النمط الذي يمتاز بالتعددية في الأفكار والمناهج ينتج بدوره الأزهرى المستنير. ولكن جاء الأزهر في فترة من الفترات ونتيجة غزو الفكر الوهابي، وألغى مقعد الفقه الشيعي، وركز على بعض الفقهاء دون الآخرين، وبالتالي يجب أن تتم معالجة ذلك كله برؤية شاملة للإصلاح، تؤدي في النهاية إلى أن تلعب كل مؤسسات الدولة دورها لمواجهة دواعي نشر الفتن الطائفية التي تهدد المجتمع وتدفع به نحو الفوضى.

وفي هذا الصدد، أكد مصطفى الفقى على ما يلي:

- ١- دور الأسرة: قيام الأسرة بتعليم أبنائها وتنشئتهم على الثقافة المعتدلة والمعايير المنضبطة.
- ٢- دور الدولة: تقوية الجبهة الداخلية من خلال المزيد من سياسات العدل والمساواة والحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة.
- ٣- تفعيل دور الأزهر: الأزهر لا نريد أن يجده أحد، ومشكلتنا أننا نحب جلد الذات دون أن نفكر، والأزهر منذ ألف عام وأكثر يسعى جاهدًا ويعمل على نشر الفكر الوسطي، فمصر من غير الأزهر لا شيء؛ لأنه حمى الوحدة الوطنية واللغة العربية، صحيح أنه أفرز بعض العناصر المتطرفة لكنه أخرج تيارات إصلاحية كثيرة (كالإمام محمد عبده - رفاة الطهطاوي - طه حسين - زكريا أحمد - سيد مكايي - سيد درويش)، وساهم في نشر التنوير والفن والثقافة المعتدلة.

وأضاف «أنه قلق من التعليم الديني نتيجة انتشار المعاهد الأزهرية في سن مبكرة، والتي يمكن أن تتحول لمعامل للتفريخ الإرهابي، وبالتالي الأزهر يحتاج إلى إصلاح ولكن لا يحتاج للقضاء عليه أو الهجوم المستمر بلا طائل ولا مبرر على النحو الذي نراه؛ لأن له دورًا فعالًا في محاربة الفوضى والتطرف الديني للحفاظ على استقرار المجتمع».

عاشرًا: رؤية مستقبلية للمجتمع المصري

أجمعت كافة التيارات الفكرية بمختلف توجهاتها الأيديولوجية حول رؤيتها لمستقبل مصر إلى الآتي:

١- أشارت النخبة الثقافية والفكرية إلى ما يلي:

أ- أوضح مصطفى الفقي أن الرئيس الحالي واجه ما لم يواجهه أي رئيس في تاريخ مصر منذ ميناء، وأكد أن مصر الآن في مفترق طرق، ولكنها عبرت جزءًا كبيرًا جدًا من عنق الزجاجة، وهناك أشخاص كثيرون لا يرون المؤشرات الصحيحة، ويستشهدون بمؤشر واحد هو الأسعار وهذا مؤشر اجتماعي وليس اقتصاديًا. كما أوضح أن الدولة أخطأت وقامت بإصلاح نقدي دون أن تقوم بعمل استثمارات تكفي لتحريك عجلة الإنتاج، وهذا يفسر الفجوة والهوة التي حدثت، ولكن الآن هناك أشياء مبشرة مثل ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي، وزيادة حجم الاستثمارات، وتحرك السياحة في مناطق معينة، وأفاد أن هناك من ثلاث إلى خمس سنوات لكي تستقر مصر تمامًا، وهي الدورة الطبيعية للصعود.

ب- أكدت تهاني الجبالي أيضًا أن مصر الآن في مفترق طرق؛ يد تبنى ويد تحمل السلاح، فنحن في مرحلة انتقالية وتأسيسية، والدولة حدث بها تثبيت لأركانها، وخرجنا من المحاولات الخطيرة التي كانت تستهدف هدم نظام ما بعد ٣٠ يونيو، لكن ما زلنا نواجه المشروع الجهني في المنطقة العربية، ونحن الآن نقوم بعمل شكل من أشكال إعادة تأسيس البنية الأساسية للمجتمع المصري، فمصر ما زالت في مرحلة انتقالية لبناء الجمهورية الثالثة.

كما أوضحت «أن الرئيس السيسي يقوم بمجهود كبيرة لوضع أسس بناء مصر حديثة متقدمة بعد محنة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية، وأن لديه آمالًا كثيرة ويواجه العديد من الصعاب، ولديه مخاطر متعددة في كافة مهام الأمن القومي داخليًا وخارجيًا، وبالتالي المهمة ثقيلة، وأشارت إلى أن بعض السياسات نوافق عليها والبعض نختلف معها خاصة العبء الذي يقع على الغالبية العظمى من الشعب المصري في ظل السياسات الاقتصادية، وأضافت أننا نؤمن بسياسات التنمية الشاملة وليس

النمو الاقتصادي؛ لأنه أرقام والأرقام تفتقد لحس البشر، والاقتصاد لا يعرف إلا لغة الأرقام؛ حيث يؤمنون بأنهم يبنون الحجر ولا يبنون البشر. وبذلك لا يراعي البشر، ومن ثم، يجب مراعاة الشعب لأنه تحمل الكثير في ظل تطبيق سياسات «النيوليبرالية» التي تؤثر بصورة كبيرة على المجتمع. وأكدت أيضاً، نحن مع البنية الاقتصادية الكبيرة التي تتم الآن؛ لأن هذه المشروعات الاقتصادية الكبرى تهدف لإعادة امتلاك الدولة المصرية قدرتها على الإنتاج».

٢- بالنسبة للتيار السياسي، أوضح محمد نور الدين، ومحمد بدير، ورجائي عزت أن «مصر تسير نحو أولى خطوات الطريق الصحيح، لكنها لم تصل لمرحلة الاستقرار بعد».

٣- أما أصحاب التيار الديني فقد أشاروا إلى: أن «مصر على المحك، لكنها ستصل لبر الأمان وستخرج من الحفرة التي وقعت فيها منذ ٢٠١١م».

٤- بالنسبة للتيار الاقتصادي، أفادوا بأن «هناك مؤشرات عديدة تدل على أن هناك بداية للاستثمار والتعافي ولو بصورة جزئية، خاصة في ظل ارتفاع الاحتياطي النقدي، فهناك الآن ٣٦ مليار دولار في البنك المركزي، مقارنة بما كان عليه بعد يناير ٢٠١١م وأثناء حكم جماعة الإخوان المسلمين».

٥- أشار الخبراء الأمنيون إلى أن «الدولة تواجه مخططات كثيرة في الداخل والخارج، تفرض عليها العديد من التحديات للحفاظ على الأمن القومي المصري، ولكنها استردت عافيتها في ظل الطفرة الهائلة التي قامت بها القوات المسلحة المصرية والتي أدت إلى حالة من الاستقرار، وأوضحوا أن مصر على الطريق الصحيح».

٦- أشار أساتذة علم الاجتماع إلى أن «المجتمع الآن في حالة أزمة حادة ولكنها ليست الأزمة التي تقوض أركان الدولة، والدولة بجهودها وصلت لمرحلة مقبولة من الاستقرار على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، ومن ثم، فهي تسير نحو الطريق الصحيح».

ومما سبق من تحليلات لآراء كافة النخب والتيارات المختلفة، ترى الباحثة أن مصر الآن رغم كافة التحديات والعقبات التي تواجهها في طريقها نحو النمو والتقدم فإنها سوف تتجاوز هذه الصعوبات والمخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية، خاصةً أن الدولة بدأت تأخذ خطوات جادة نحو مزيد من الاستقرار في ظل وجود قيادة وطنية مخلصه تسعى للوصول بمصر نحو واقع ومستقبل أفضل.

خاتمة

يتضح من خلال العرض السابق أن التحولات والتغيرات التي حدثت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، خاصةً في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير وما تلاها؛ لعبت دوراً مهماً في تنامي وانتشار ثقافة الفوضى وتعدد أشكالها ومظاهرها، فقد عجزت الثقافة عن ضبط إيقاع تلك التحولات والتفاعلات السائدة بين الأفراد في المجتمع والتخفيف من حدتها؛ نتيجة التغيرات السريعة التي أصبحت سمة من سمات عصر ما بعد الحداثة، والتي أدت إلى تغير العادات والتقاليد، وانهيار القيم التي انعكست بدورها على بناء المجتمع نتيجة للعديد من العوامل الداخلية، التي تمثلت في معاناة الغالبية العظمى من الشعب المصري من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، والتي ولدت مزيداً من الضغط في ظل عجز الدولة عن الوفاء بمتطلباتهم، فضلاً عن ضعف الدخل التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الكريمة، وذلك في ظل غياب المساواة وانعدام العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية التي أصبحت تعيش في مجتمع آخر منفصل عن الأغلبية الفقيرة، التي تظل عليهم من بعيد وتراقب مظاهر السلوك المترف الذي يعيشون فيه، مما شكل عاملاً من أهم عوامل الضغط النفسي الذي يتعرضون له بشكل يومي، وهذا أدى إلى تراكم آثارها وتحولها إلى ما يشبه المواد المتفجرة التي أصبحت تنتظر شرارة الإشعال التي يتحول معها المجتمع نحو الفوضى والمخاطر.

أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية فقد خلفت آثاراً كبيرة على الشعوب والمجتمعات، في ظل عولمة تهدف إلى تنميط العالم وتحويله إلى ثقافة عالمية واحدة تذوب في إطارها الهويات والقوميات الوطنية، وذلك من خلال استخدام آليات مستحدثة تمثلت في التطور الهائل في تكنولوجيا وسائل الاتصال، هذا بالإضافة إلى ما أحدثته الفوضى الخلاقة من اضطرابات في المنطقة من خلال استراتيجية التدمير من الداخل بأيدي الشعوب لا من خلال التدخل العسكري المباشر الذي كلف النظام العالمي بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة؛ خسائر كبيرة سواء كانت مادية أو بشرية، وقد اتضحت آثار ذلك مع بداية قيام ثورات الربيع العربي في تونس وامتدادها لباقي الدول العربية، والتي أدت إلى انتشار الفوضى.

فقد أدت تلك التحولات والتغيرات إلى ظهور ما يسمى بمجتمع المخاطر والذي عبر عنه عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك حينما أكد أننا لا نعيش في عالم «ما بعد الحداثة»، بل إننا نتحرك الآن نحو ما يمكن تسميته «بالحداثة الثانية»، التي تعولت فيها المؤسسات الحديثة وانفلتت فيه حياتنا من قبضة العادات والتقاليد؛ حيث بدأ المجتمع التقليدي بالاندثار مفسحاً المجال ليحل محله مجتمع المخاطر، أو ما يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة «عالم الفوضى»، والذي يمثل غياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك، وذلك نتيجة انتشار العديد من المخاطر الاجتماعية في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والامية وانتشار العشوائيات التي تمثل بؤراً خطيرة، فتنعكس آثارها على المجتمع نتيجة حالة الحرمان والتهميش والإقصاء المتعمد للعديد من الفئات التي تعجز عن الوفاء بمتطلباتها، الأمر الذي أحدث هوة بين طبقات المجتمع تراجعت معه الطبقة الوسطى من خلال حراك اجتماعي إلى أسفل عجزت معه عن أداء دورها في الحفاظ على صلابة المجتمع واستقراره؛ نتيجة انهيار القيم وتراجع أنماط العائلة التقليدية وتراجع أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية وشيوع الديمقراطية والحرية في العلاقات الشخصية.

فقد تراجع دور المؤسسات الاجتماعية المنوط بها عملية التنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمسجد والكنيسة، وعجزت عن أداء دورها في ظل حالة التخبط الذي يعانيه المجتمع المصري، بالإضافة إلى انتشار التعصب والعداءات المتبادلة بين الأديان والمذاهب بسبب الفتاوى المتعددة، والفهم الخاطئ والناقص للدين، بحيث أصبحت هذه المؤسسات سياقات اجتماعية خطيرة، قد تؤدي في حال اتساع نطاق سلبياتها إلى تهديد استقرار المجتمع، نتيجة ظهور مؤسسات أخرى بديلة لعملية التنشئة تمثلت في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، مما أدى إلى ظهور نمط جديد من الثقافات الفرعية خاصة بين الشباب ولدته مخاطر التكنولوجيا الحديثة التي لا يمكن السيطرة عليها أو إدارتها من خلال الحكومات؛ لأنها مخاطر عابرة للحدود والقوميات والثقافات.

وهذا بدوره أدى إلى انتشار حالة من الأنومي، والتي تعني غياب القيم والمعايير الضابطة لسلوك البشر في مختلف مجالات المجتمع، وهذا أدى إلى اغترابهم وفقدانهم هويتهم ليس فقط في المجتمع الذي يعيشون فيه، وإنما أيضاً عن أنفسهم نتيجة الأشكال المتعددة من الحرمان التي تحول بين الأفراد والجماعات وبين المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومن ثم، يتجه هؤلاء الأفراد إلى اللامبالاة والتدين للهروب من ذلك الواقع أو الانخراط في الجماعات المتطرفة التي تسعى إلى تقويض استقرار المجتمع، من خلال القيام بأعمال تخريبية لنشر العنف والتطرف والإرهاب باسم الدين، وبذلك فقد ألقى الواقع البنيوي الذي يعيشه المواطن المصري بتداعياته على المجتمع؛ حيث أدت كافة هذه الأوضاع إلى تراكم المخاطر واتساع نطاقها بصورة أصبحت مقلقة لدرجة كبيرة، ارتفع معها حالة من عدم اليقين والشك في المستقبل.

وبالتالي أصبحت ثقافة الفوضى تمثل ظاهرة اجتماعية واضحة تتزايد بشكل مضطرد، خاصة في ظل تعدد مظاهرها والتي تمثلت في انهيار القيم وسيادة حالة من التفكك الاجتماعي، أثرت بدورها على العادات والتقاليد؛ نتيجة تراجع معايير السلوك المجتمعية وما صاحبها من خلل في العلاقات الاجتماعية والحياة اليومية، في ظل غياب ثقافة التسامح وانتشار قيم التعصب والتشدد.

وهذا ما حدث مؤخراً في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير، وبصفة خاصة بعد وصول الإخوان المسلمين للحكم؛ حيث إن المحاولات المستمرة لأخونة الدولة والسيطرة على مفاصلها لضمان أكبر للسيطرة والتحكم؛ حيث أصبح هناك أنماط متعددة من الفوضى كالفوضى الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والدينية، والأخلاقية. وهذا أدى إلى تزايد الغضب والتوتر لدى الشعب المصري، الأمر الذي أدى إلى الخروج عليهم في ثورة شعبية في الثلاثين من يونيو لعام ٢٠١٣م لإقصائهم عن السلطة نتيجة ممارساتهم التي أدت إلى حالة من عدم الرضا؛ نتيجة استئثارهم بالسلطة ومحاولات اختطاف مصر لصالح التنظيم الدولي، وتنفيذ أجندته التي طالما حلم بها منذ سنوات طويلة.

وقد أعقب ذلك حالة من الفوضى؛ نتيجة ارتفاع وتيرة التحريض وبث الشائعات التي أدت إلى تهديد الاستقرار والأمن المجتمعي، وانتشار التطرف الذي دفع نحو مزيد من العنف والإرهاب على أيدي جماعة الإخوان المسلمين وأتباعهم من الجماعات الدينية المتطرفة، التي تسعى إلى إسقاط الدولة وتحويلها إلى نموذج الدولة الفاشلة.

ولكن رغم كافة الظروف والتحديات التي واجهتها مصر وما زالت، فقد بدأت الآن تتلمس الخطى نحو مستقبل مشرق الأمل، هو عنوانه، والتحدي شعاره، وذلك من أجل تحقيق مزيد من النمو والاستقرار، وهو ما يتطلب تكاتف الجميع لإعلاء مصلحة الوطن لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية، لكي تسترد مصر مكانتها إقليمياً ودولياً بعزيمة أبنائها المخلصين شعباً وجيشاً يداً بيد لمواجهة العنف والتطرف والإرهاب.

فتحية إجلال وتقدير للشعب المصري الذي أصبح على وعي بكافة المخططات التي تحاك من أجل إسقاط مصر داخلياً وخارجياً، وللجيش المصري العظيم الذي دفع ثمناً غالياً من أرواح أبنائه الشرفاء لحماية مصر من قوى الشر والإرهاب والتطرف ومحاولات تقسيم الدولة من قبل جماعات تكفيرية لا تعرف ديناً ولا وطناً.

فبارك الله مصر حينما تصير شامخة وحينما تثور لتصلح الأحوال، وحينما تستعيد كبرياءها لتكتب صفحات تاريخ مجيدة، فمصر ستظل آمنة بإذن الله كما قال المولى ﷺ: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ صدق الله العظيم.

والله ولي التوفيق

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، حسين توفيق. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه ١٧. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- أبو زيد، أحمد محمد. «البلطجية: معتادو الإجرام في فترات ما بعد الثورات». مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، ملحق اتجاهات نظرية (يناير ٢٠١٢): ٢٦-٣٠.
- بدوي، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي - فرنسي - عربي. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦.
- بيك، أولريش. مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الأمان المفقود. ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، ويسنت حسن عادل. المشروع القومي للترجمة ٢٠٠٦. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣.
- حجازي، أحمد مجدي. «أزمة القيم». مجلة الديمقراطية، العدد ٩ (٢٠٠٣): ٥٣.
- داود، وفاء علي علي. الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات. تقديم كمال المنوفي. القاهرة: دار الوفاء، ٢٠١٤.
- رجب، إيمان. «الأمن والتنمية التأثير المتبادل». مجلة أحوال مصرية، العدد ٥٣ (صيف ٢٠١٤): ١١٧.
- زكي، وليد رشاد. «تطبيقات الإنترنت كفواعل جديدة للإرهاب». مجلة الديمقراطية ١٧، العدد ٦٦ (إبريل ٢٠١٧): ٣٢.
- سراج الدين، إسماعيل. التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.
- أعمال مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسية في العالم العربي. مج. ١. المنصورة: جامعة المنصورة. كلية الآداب. قسم الاجتماع، ٢٠١٥.

- صيام، شحاتة. ثقافة الاحتجاج: من الصمت إلى العصيان. مكتبة الأسرة. إنسانيات. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
- صيام، عماد. «٢٥ يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل». في الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات. بيروت: شرق الكتاب، ٢٠١٣: ٦٥.
- عبده، أحمد محمد. ثورة يناير... والبحث عن طريق. القاهرة: وزارة الثقافة. الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣.
- عبيد، رؤوف. أصول علمي الإجرام والعقاب. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩.
- عمر، حازم. «مخاطر أزمة الثقة بين المواطن والدولة». مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ١١٨-١١٩.
- غدنز، أنتوني، وكارين بيردسال. علم الاجتماع (مع مدخلات عربية). ترجمة وتقديم فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ عمان، الأردن: مؤسسة ترجمان، ٢٠٠٥.
- فوزي، سامح. «التنمية والأمن... تطلع المواطن واختلاف السياسات». مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ٤٩-٥١.
- الزايد، أحمد، وآخرون. إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الدراسات الاجتماعية ٨٠. المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٣: ٢٣٥-٢٣٦.
- ليلة، علي. «المخاطر الاجتماعية: مصادرها وأنماطها وفواعل المواجهة». مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ٣٥.
- ليلة، علي. «حالة الطبقة العربية المتوسطة: مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربي». في مرصد الإصلاح العربي. مج. ١. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٨: ٤٣.
- ليلة، علي. الثقافة العربية والشباب. شبابنا آملنا. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.
- ليلة، علي. الشباب والمجتمع: القضايا والمشكلات. الإسكندرية المكتبة المصرية، ٢٠٠٨.

- ليلة، علي. تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧.
- مصطفى، نادية. «قواعد العيش المشترك». في أزمات حوار الثقافات والأديان. سلسلة ندوات الموسم الثقافي ٥. القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠: ٢٣.
- ورداني، يوسف. «مداخل مكافحة «التطرف» بين الشباب». بدائل ٦، العدد ١٠ (يناير ٢٠١٥): ٢٧-٧.
- ورداني، يوسف. «فجوات التطرف وسياسات التعامل مع مجتمع المخاطر المزدوج». مجلة أحوال مصرية ١٣، العدد ٥٦ (ربيع ٢٠١٥): ٩٥.
- يسين، السيد. ثورة ٢٥ يناير: بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١١.
- يسين، السيد. فيتو على عصر الإخوان: نقد العقل المغلق: مسارات المرحلة الانتقالية من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٥.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Argomaniz, Javier. “European Union Responses to Terrorist Use of Internet”. *Cooperation and Conflict* 50, no. 2 (June 2015): 250–268.
- Hanks Patrick, and Judy Pearsall, eds. *The New Oxford Dictionary of English*. New York, NY: Oxford University Press, 1998.
- *The Oxford English Dictionary*. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 2008.
- Weimann, Gabriel. “The Psychology of Mass-Mediated Terrorism”. *American Behavioral Scientists* 52, no. 1 (September 2008): 69–86.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- «أحدث الاستطلاعات». المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة. <https://goo.gl/Pzw54a>
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]
- «اللجنة العليا للانتخابات: ٢٠,٥ مليون شاركوا في الاستفتاء بنسبة ٣٨,٦٪». الهيئة العامة للاستعلامات. www.sis.gov.eg/section/5182/4868?lang=ar.
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]
- «النتيجة النهائية». الموقع الرسمي للجنة الاستفتاء على الدستور ٢٠١٢.
<https://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results>
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]
- «في تقرير عن أنماط وأهم أحداث العنف في ٢٠١٣: المبادرة المصرية تدعو لمحاكمة عادلة للمسؤولين عن ضحايا أحداث عنف». المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
<https://goo.gl/u2VDHh>
[تاريخ الدخول على الموقع: ٦١ إبريل ٢٠١٨]
- «مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ورؤيتهم للأوضاع الاقتصادية». بوابة معلومات مصر.
www.idsc.gov.eg/IDSC/publication/Detailslist.aspx?publicationtypeID=8
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]
- لاشين، سامح. «ننشر نص تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها». بوابة الأهرام. <http://gate.ahram.org.eg/News/565249.aspx>
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]
- إسماعيل، محمد. «التطرف والإرهاب: خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر». مجلة السياسة الدولية. www.siyassa.org.eg/News/4920.aspx
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]

- عبد الفتاح، نبيل. «تحديات التحول من التسلطية إلى الديمقراطية (٢-٢) صراعات وأسئلة وإشكاليات المرحلة الانتقالية». المركز العربي للبحوث والدراسات. www.acrseg.org/2358. [تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]
- غليون، برهان. العولمة وأثرها على المجتمعات العربية: ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، (بيروت، ١٩-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥). د.م.، د.ت. كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت.
<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/19dec05ghalioun.pdf>
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]
- نبيل، حسام محمد. تجنيد الإرهابيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي. د.م، د.ت. كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت. <https://goo.gl/rTCDpv>. [تاريخ الدخول على الموقع: ١٦ إبريل ٢٠١٨]

ملحق

أسماء النخب الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية الذين تم إجراء المقابلة معهم

أولاً: النخبة الثقافية

١- الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

- بكالوريوس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ماجستير الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الدراسات الشرقية والإفريقية، جامعة لندن، كما حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن.
- أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أستاذ العلاقات الدولية ونظم الحكومات بالجامعة الأمريكية.
- أمين عام المجلس الاستشاري للسياسة الخارجية.
- رئيس الصالون الثقافي العربي، وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والمجلس الأعلى للثقافة، وعضو المجلس الأعلى لحقوق الإنسان.
- رئيس الجامعة البريطانية.
- مدير مكتبة الإسكندرية.
- له مقالات دورية في الصحف المصرية المختلفة كالأهرام والمصري اليوم والأخبار والوطن، بالإضافة إلى الصحف العربية الكبرى والعالمية مثل جريدة الحياة اللندنية.

- له العديد من المؤلفات مثل: حوار العصر... ماذا جرى لمصر؟، والانفجار العظيم والفوضى الخلاقة، وسنوات الفرص الضائعة، وحوار الأجيال، وأخيراً، شخصيات على الطريق.
- ضيف العديد من البرامج على القنوات المصرية والأجنبية والعربية، وقام بتقديم برنامج «سنوات الفرص الضائعة» على قناة النهار.
- ضيف دائم في برنامج «يحدث في مصر» الذي يعرض على قناة MBC مصر، يوم الأربعاء.

٢- المستشار تهاني الجبالي

- حصلت على ليسانس الحقوق، جامعة المنصورة، وقامت بعمل دراسات عليا في الشريعة الإسلامية والقانون الدستوري.
- أول امرأة مصرية تتولى مهنة القضاء في الحقبة المعاصرة؛ حيث عُينت نائباً لرئيس المحكمة الدستورية العليا سابقاً، وانتخبت كأول عضوة في المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب.
- عضو لجنة القانون والثقافة بالمجلس الأعلى للثقافة، وعضو اللجنة التشريعية والسياسية بالمجلس القومي للمرأة، بالإضافة إلى عضوية الهيئة الاستشارية لمكتبة الإسكندرية.
- شاركت في العديد من الندوات والمؤتمرات محلياً وإقليمياً ودولياً.
- لها العديد من الكتب والأبحاث حول القانون والثقافة والسياسية، ولها مقالات بالعديد من الصحف المصرية والعربية.
- تم استبعادها من منصبها أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي من قبل جماعة الإخوان المسلمين، بسبب مواقفها وخلافاتها السياسية معهم.
- عُرفت بآرائها الجريئة في فترة حكم الإخوان.

٣- الأستاذ محمد رأفت نوار

- الفقيه القانوني والدستوري، وأحد شيوخ المحامين. تدرج في المناصب؛ حيث كان عضوًا في النقابة الفرعية للمحامين، ثم عضوًا للنقابة العامة للمحامين، وقد ترشح في عام ٢٠١١م على منصب نقيب المحامين.
- يعد من أعلام الفكر والثقافة في المجتمع، وله العديد من المقالات التي تناولت المشكلات والقضايا التي تخص المجتمع المصري، خاصةً في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وقد تم نشرها في جرائد الأهرام والوطن والدستور.
- ضيف العديد من البرامج التليفزيونية التي تذاغ على القناة الفضائية المصرية، وقناة ON TV.

ثانيًا: الأحزاب السياسية

١- الدكتور محمد نور الدين إبراهيم

- نائب رئيس حزب حماة الوطن.
- خبير ومستشار دولي بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- حاصل على نوط الشجاعة العسكري من الطبقة الأولى في حرب أكتوبر من الرئيس الراحل محمد أنور السادات.
- حاصل على درع التفوق العسكري من الرئيس عبد الفتاح السيسي.
- خبير دراسة المشروعات بالشركة الوطنية للصناعات الكيماوية.
- حاصل على درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من جامعة كامبريدج.

- نائب رئيس مجلس إدارة المركز العربي للثقافة والإعلام بالسعودية.
- له العديد من المقالات واللقاءات والندوات التليفزيونية، التي ألقى الضوء فيها على واقع المجتمع المصري والتغيرات التي حدثت في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وحتى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

٢- الأستاذ محمد بدير

- أمين عام حزب المصريين الأحرار.
- ليسانس حقوق، جامعة الإسكندرية.
- عمل بالمحاماة وأصبح عضوًا بنقابة المحامين.
- عمل رئيسًا لمجلس إدارة نادي الرمل الرياضي وجمعية الفولي الخيرية.
- عمل رئيسًا لمجلس إدارة مركز شباب الشلالات.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات، خاصةً فيما يتعلق بالحركة السياسية الوطنية في مصر، ومستقبل الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى مؤتمرات عن الإرهاب والتطرف.
- له العديد من المقالات في عدد من الجرائد والصحف المصرية كالمصري اليوم والأخبار والوطن.

٣- الدكتور رجائي عزت

- بكالوريوس كلية الطب، جامعة الإسكندرية.
- أمين عام حزب مستقبل وطن.
- عضو جمعية رجال الأعمال.
- رئيس مجلس إدارة شركة تارجت بلست.

- رئيس مجلس إدارة شركة تارجت باج.
- عضو الجمعية المصرية لمصدري ومصنعي البلاستيك.
- له العديد من اللقاءات والندوات حول الشباب والتطرف، والعنف والإرهاب، ومستقبل الدولة المصرية.

ثالثاً: التيار الاقتصادي

١- الأستاذ إيهاب سمرة

- الخبير الاقتصادي والمصري، والمستشار المالي للعديد من البنوك والشركات العربية والعالمية.
- رئيس اللجنة الاقتصادية لحزب المصريين الأحرار.
- ضيف العديد من البرامج التليفزيونية على القنوات الفضائية كقناة ON E، والفضائية المصرية، والقناة الأولى، وقناة Ten وغيرها.
- له العديد من المقالات التي تخص حالة الاقتصاد المصرية، خاصةً في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، في العديد من الجرائد والصحف اليومية كالوطن والأهرام والأخبار.
- قام بعمل العديد من الندوات لتوضيح آليات جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر، والآثار المترتبة على عمليات الإصلاح الاقتصادي وتعويم الجنيه.

٢- محمد زميل الأخطابي

- عمل ضابط احتياط بالقوات الجوية المصرية.
- حصل على درجة الماجستير في إدارة المشاريع من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

- حصل على درجة الدكتوراه في الإدارة والاقتصاد من جامعة الإسكندرية.
- أستاذ الاقتصاد والإدارة بالجامعة الأمريكية.
- أمين عام حزب حماة الوطن.
- مدير تنمية وتطوير الأعمال بشركة إيرليكيد الفرنسية.
- أحد المشاركين في تدريب المشاريع الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية.
- مؤسس جمعية زكاة العلم التي تقوم بعمل ندوات وتقديم منح وبرامج ودورات مجانية للشباب في مختلف المجالات، كما أنها تساهم بدور أساسي في تأهيل الشباب لسوق العمل.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع، وكيفية نجاح المشروعات الاقتصادية الكبرى، وأخيرًا آليات جذب الاستثمارات الأجنبية.

٣- الأستاذ الدكتور محمد عمر حماد أبو دوح

- ماجستير في الاقتصاد العام.
- دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد العام، جامعة الإسكندرية.
- أستاذ المالية العامة والاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- رئيس قسم المالية العامة بجامعة بيروت.
- وكيل كلية التجارة لشؤون البيئة وخدمة المجتمع.
- رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب مستقبل وطن.
- عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي.

- له العديد من المؤلفات مثل: التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل، وترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، ومنظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية.
- شارك في العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر إصلاح المالية العامة في مصر، ومؤتمر مكافحة الإتجار بالبشر في لبنان، ومؤتمر تأثير الأزمة المالية العالمية على النشاط المالي المصري.

رابعاً: التيار الديني

١- الأستاذ الدكتور محمد عبد الغني شامة

- حصل على شهادة الدكتوراه من برلين بألمانيا.
- عُين مدرساً في قسم العقيدة بكلية أصول الدين بالقاهرة بجامعة الأزهر.
- تولى رئاسة قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، ورتقي لدرجة أستاذ، وعُين وكيلاً لكلية بجامعة الأزهر.
- أستاذ مقارنة الأديان بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر.
- المستشار الأسبق لوزير الأوقاف.
- اشترك في أكثر من ٦٠ تجمعاً علمياً ما بين ندوات ومؤتمرات ولقاءات خاصة بالحوار الديني في مصر وألمانيا وكازخستان والسعودية وغيرها.
- له العديد من المؤلفات مثل: حوار الأديان ودور الدعوة الإسلامية في مواجهة التحديات، والخطاب الديني المفترى عليه، ومسئولية من تجديد الخطاب الديني، والشباب مرآة المجتمع.
- له العديد من المقالات في العديد من الصحف كالأهرام والأخبار واللواء الإسلامي.

٢- الدكتور ناجح إبراهيم

- أحد أعضاء الجماعة الإسلامية سابقًا.
- الباحث والمفكر في شؤون الجماعات والحركات الإسلامية.
- حصل على درجة البكالوريوس في الطب، ثم درجة ليسانس الآداب من جامعة المنيا، وأخيرًا ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة.
- شارك في المراجعات الفكرية التي بلغ عددها ٢٥ كتابًا.
- سُجن في أحداث أسيوط التي أعقبت اغتيال السادات عام ١٩٨١م.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات مثل:
 - ندوة بعنوان «الخطاب الديني بين التيارات الفكرية والجهادية في عام ٢٠١٦م».
 - ندوة عن دواعش سيناء من البداية إلى النهاية في عام ٢٠١٧م.
 - ندوة حول أسباب التطرف الديني في دار الإفتاء.
 - ندوة عن الفهم الخاطيء للنصوص الدينية.
- له مقالات عديدة في العديد من الصحف والجرائد المختلفة كالأهرام والأخبار والمصري اليوم والشروق والوطن. ومن أمثلتها: التكفير والتفجير، ولماذا يتحدد الإرهاب وتنمو الدعشنة، وكيف نفهم الإسلام؟، وداعش السكين التي تذيب الإسلام، والثورات وفقه المصالح والمفاسد.
- له العديد من المؤلفات مثل دعوة للتصالح مع المجتمع، حتمية المواجهة وفقه النتائج، هداية الخلائق بين الغايات والوسائل، داعش السكين التي تذيب الإسلام.

٣- الشيخ نبيل نعيم

- زعيم تنظيم الجهاد السابق.
- الباحث والمتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية والحركات الجهادية.

- سُجن عقب اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات من عام ١٩٨١م إلى ١٩٨٧م، ثم سافر إلى أفغانستان واعتُقل مرة أخرى منذ عام ١٩٩٢م حتى ٢٠١١م؛ حيث خرج من السجن عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.
- له العديد من المقالات في عدد من الصحف المصرية مثل الأهرام واليوم السابع والوطن.
- ألف كتاب بعنوان «معركة داعش... الإرهاب المقدس».
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات في بعض الدول العربية حول التيارات الفكرية الدينية المتطرفة.
- ضيف العديد من البرامج التليفزيونية مثل برنامجي «على مسئوليتي» و«نظرة»، وضيف العديد من القنوات التليفزيونية مثل صدى البلد، وONE، والعربية، والقاهرة والناس.

خامساً: أساتذة علم الاجتماع

١- الأستاذ الدكتور مهدي محمد القصاص

- حصل على درجة الدكتوراه في الآداب بإشراف مشترك بين جامعة المنصورة وجامعة ولاية ميتشجان بأمريكا، بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى.
- أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة المنصورة.
- عُين عميداً للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد.
- عضو الجمعية العربية لعلم الاجتماع.
- شارك في الإشراف على العديد من الأبحاث والرسائل العلمية.

- له مؤلفات عديدة مثل علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، وعلم الاجتماع الديني، وغيرها من المؤلفات.
- شارك بعدة أبحاث في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية مثل: عنف الشباب، والهوية الثقافية والعولمة، وسلوكيات الشباب في ظل المتغيرات الدولية، والنظام العالمي الجديد، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على العالم العربي، والهوية الثقافية للشباب في عالم متغير، والإرهاب صناعة غربية، ومشكلات الطبقة الوسطى.

٢- الأستاذ الدكتور عبد الوهاب جودة

- أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس.
- أستاذ علم الاجتماع، جامعة السلطان قابوس بعمان.
- حصل على الجائزة التقديرية لجائزة حاكم عجمان بالإمارات العربية المتحدة في الثقافة والعلوم.
- حصل على العديد من الجوائز وشهادات التقدير من الكويت والسعودية وتونس والجزائر.
- عضو الجمعية العربية لعلم الاجتماع، والمستشار العلمي لمركز بحوث الشرق الأوسط، وعضو هيئة التحكيم العلمي لمركز البحوث الاجتماعية بلندن.
- له العديد من الأبحاث والمؤلفات مثل: ثقافة الشباب بين توجهات الاستهلاك في الحاضر وتوجهات المستقبل، وموقف المثقف العربي من ثورات الربيع العربي، وشبكات التواصل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، والطبقة الوسطى والتحديات التي تواجهها.

٣- الأستاذ الدكتور هاني خميس أحمد عبده

- أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
- عضو الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

- عضو جمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية مثل: ندوة عاطف غيث السنوية «الطبقة الوسطى في مصر... أوضاع الحاضر واحتمالات المستقبل»، وورشة عمل «الثقافة الاستهلاكية الرقمية».
- له العديد من المقالات والأبحاث حول العولمة والعدالة الاجتماعية، وصناعة الثقافة وتشكيل الوعي الإنساني، والإرهاب الإلكتروني، والإرهاب والاعتراف بالآخر وغيرها.

٤- الأستاذ الدكتور السيد رشاد غنيم

- أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، سابقًا.
- له العديد من المؤلفات مثل: التكنولوجيا والتغيير الاجتماعي، وقضايا سوسيولوجي معاصرة، والعولمة، وعلم الاجتماع العائلي.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات.
- عضو الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

٥- الأستاذ الدكتور جمال أبو شنب

- أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة حلوان، سابقًا.
- عضو المركز الثقافي للعلوم والفنون.
- عضو الجمعية العربية لعلم الاجتماع.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات على المستويين المحلي والإقليمي.

- ضيف العديد من البرامج التلفزيونية على القنوات الفضائية مثل الفضائية المصرية، والنيل للأخبار، وغيرها.
- له العديد من المؤلفات مثل: الإعلام الدولي والعملة، وأصول الاجتماع السياسي، والدولة والمجتمع في العالم الثالث، والحداثة في واقع الحياة المصرية، والطبقة الوسطى في مصر.

سادسًا: الخبراء الأمنيون

١- لواء أركان حرب محمد يسري

- لواء سابق بالقوات المسلحة المصرية.
- الخبير الاستراتيجي والعسكري.
- أحد أبطال حرب أكتوبر ١٩٧٣م.
- شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية، خاصةً فيما يتعلق بالإرهاب وكيفية مواجهته.
- ضيف العديد من البرامج والقنوات التلفزيونية، خاصةً في الفترة التي أعقبت ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

٢- اللواء ماهر سعيد

- لواء شرطة سابق.
- أمين النظم والتدريب والتثقيف بحزب المصريين الأحرار.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات عن مكافحة الإرهاب والتطرف والأزمات التي يعيشها المجتمع المصري في الفترة الأخيرة.

٣- العميد إبراهيم هاشم

- عمل بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية.
- أمين التثقيف والتدريب بحزب مستقبل وطن.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الخاصة بمستقبل الحياة السياسية في مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، بالإضافة إلى ندوات عن الإرهاب والتطرف.

٤- العقيد حاتم عبد الفتاح صابر

- الخبير العسكري والاستراتيجي في مجال الإرهاب الدولي.
- بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية.
- ضابط بالمخابرات الحربية والاستطلاع سابقًا.
- رئيس هيئة عمليات الوحدة ٧٧٧ والوحدة ٩٩٩.
- شارك في تأمين المتظاهرين بميدان التحرير خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.
- محاضر أكاديمي بأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية العليا في مجال الإرهاب الدولي.
- المشرف على فرق مكافحة الإرهاب الدولي بالقوات الخاصة المصرية.
- حاز على نوط الواجب العسكري من الطبقة الأولى، وميدالية ٢٥ يناير.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات محليًا وإقليميًا ودوليًا خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.
- ضيف العديد من البرامج والقنوات التلفزيونية كقناة ON E، وصدى البلد، وCBC، والمحور، وغيرها.

